الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر- بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع:...../ق.ع.إ/2018

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf :...../D.S.E/2018

موضـــوع:

الشراكة الأوروجزائرية وأثرها على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2005-2016

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد دولي

إعداد الطالبة:
- صحراوي إكرام

إشراف الأستاذة:
- د. بن سمينة دلال

السنة الجامعية: 2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء:

افتتح إهدائي إلى المولى عز وجل الذي بتوفيقه ورضاه تتم الصالحات فهو من وفقني وأنار بصيرتي إلى الصراط المستقيم

وعليه أهدى ثمرة جهدي هاته إلى روح أبي الطاهرة الذي طالما كان السند والهيبة في حياتي في ذمة الرحمان حتى نلتقي يا أبي

وإلى نور قلبي وعنوان الأمان وسعادتي وجودي غاليتي أمي

حفظها الله وأطال في عمرك

وإلى تلك القناديل الجميلة التي أضاءت لي مشواري الدراسي بدعمها وتشجعيها وتوجيهها آخي طلحة وعمى العزيز عبد العالي، وكذلك جدتي الزهرة،

وجدي عبد الحفيظ عمادة العائلة وبركتها

وإلى أخواتي قطعة من قلبي هاجر وإنصاف وفاطمة الزهراء ومريم

وفقهن الله إلى ما يحب ويرضاه

والى أعمامي وأخوالي ولكل من يحمل لقب صحراوي

وإلى زميلاتي وصديقاتي كل بإسمها

ولكل هؤلاء أقدم إهدائي فالنهايات السعيدة تكون في أوجها وفى أبهى طلتها عندما تنتهي بالنجاح والعلم والحافلة بالكفاح والمثابرة والتي تفوح في الأفق بأبهى عطرها... مع تحياتي...

إكرام بنت مختار صحراوي

شكر وعرفان:

ناشدتك ربي التوفيق وسداد الخطى فغمرتني بجودك وكرمك وأفضت عليا بسخائك وعطائك راجية منك دوام الرضا والبركة فلك الحمد حمدا طيبا مباركا فيه يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك

وبعدها حق عليا أن أشكر أصحاب الفضل في رحلتي العلمية التي مازالت في بداياتها فهناك أناس يتركون في أنفسنا نسيما من الأمل ويصاحب وجودهم الحب والسلام وأسمى معاني القدوة النبيلة ومن هؤلاء

روح أبي الطاهرة رحمك الله وجعلني خير صورة من بعدك الذي حالة الموت دون أن يكون موجود معي في مثل هذا اليوم

أما كل الشكر والثناء المكلل بعبير المحبة والتقدير والشكر العظيم والخالص إلى الدكتورة والأستاذة المشرفة على سير هاته المذكرة " **بن سمينة دلال** " فكل عبارات المدح والشكر لا تفيها حقها في علمها وتوجيهاتها وعطائها وحبها لعملها

وفي الأخير أقول أن اللذين يقاومون لصعود القمم لا يأبهون إلى صعوبة الدروب لأن تحقيق الأهداف يتطلب عزيمة وقوة للظفر بحلم وتحقيق والنجاح الذاتي والعلمي وتسمو بهذا مراتب التقدير ووجودنا الإنساني

ولا ننسى أيضا الشكر الموصول إلى لجنة المناقشة لتصويب هذا البحث

ملخص الدراسة:

إن الجزائر وكغيرها من الدول التي تسعى لمواكبة التطورات الاقتصادية بما تمليه عليها قواعد النظام الاقتصادي العالمي الجديد، قامت بتوقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في الفاتح من سبتمبر 2005 على أمل أن تكون انعكاسات هذه الشراكة على اقتصادها في المسار الايجابي، وهذا ما تتمحور عليه دراستنا فحاولنا التعرف على تأثير الشراكة الأورو- جزائرية على الميزان التجاري الجزائري من خلال تحليل قيمة كل من الصادرات الجزائرية للاتحاد الأوروبي، والواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي، وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن الواردات الجزائرية لم تستفد من قوائم التفكيك خاصة فيما يتعلق ببعض المنتجات الصناعية هذا من جهة، كما لم تستطيع الصادرات الجزائرية التخلص من قيود قطاع المحروقات هذا من جهة ثانية.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، ميزان المدفوعات، الشراكة الأورومتوسطية، الجزائر، الشراكة الأورو- جزائرية، التجارة الخارجية، الميزان التجاري.

Abstract:

Like all countries, Algeria tries to keep up the economic developments regarding the laws of the new international economic system. It signed a partnership agreement with the European Union in 1 September 2005 looking for positive results to be achieved. That's what our study focuses on in a way to recognize the impact of the Euro-Algerian partnership on the Algerian trade balance through the analysis of the Algerian exports to the European Union and the imports from it.

Eventually, we came up with a result that the Algerian imports did not have access to the unbundling lists mainly when it comes to some economic products. In addition, the Algerian exports couldn't get free from the restriction in the fuel sector.

Keywords: Economic integration**,** Fundamental balance, Euro-Mediterranean partnership, Algeria**,** Euro-Algerian partnership**,** Foreign trade, Trade balance.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	....
الشكر والعرفان	....
ملخص باللغة العربية	....
ملخص باللغة اللاتينية	....
فهرس المحتويات	....
فهرس الجداول	....
فهرس الأشكال	....
مقدمة	
الإشكالية	أ
الفرضيات	ب
دوافع اختيار الموضوع	ب
أهمية الموضوع	ب
أهداف الدراسة	ج
منهج البحث	ج
حدود الدراسة	ج
الدراسات السابقة	ج
صعوبات الدراسة	د
خطة وهيكل البحث	د
الفصل الأول: **الإطار النظري للشراكة الأورومتوسطية وميزان المدفوعات**	
تمهيد	6
المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي	7
المطلب الأول: مفهوم وأشكال التكامل الاقتصادي	7
أولا: مفهوم التكامل الاقتصادي	7
ثانيا: أشكال التكامل الاقتصادي	8

المطلب الثاني: شروط ومراحل التكامل الاقتصادي	9
أولا: شروط التكامل الاقتصادي	9
ثانيا: مراحل التكامل الاقتصادي	9
المطلب الثالث: دوافع وأهداف التكامل الاقتصادي	12
أولا: دوافع التكامل الاقتصادي	12
ثانيا: أهداف التكامل الاقتصادي	13
المبحث الثاني: الإطار العام للشراكة الأورومتوسطية	15
المطلب الأول: خلفية تاريخية للعلاقات الأورومتوسطية	15
أولا: مرحلة التعاون وفق السياسة المتوسطية الشاملة (PMG)	15
ثانيا: مرحلة التعاون وفق السياسة الأوروبية المتوسطية	16
المطلب الثاني: مسار الشراكة الأورومتوسطية	17
أولا: إعلان برشلونة	17
ثانيا: المحاور الرئيسة للشراكة الأورومتوسطية	18
1- الشق الغير الاقتصادي	19
2- الشق الاقتصادي والمالي	20
المطلب الثالث: أهداف الشراكة الأورومتوسطية	24
أولا: أهداف الإتحاد الأوروبي	24
ثانيا: أهداف الدول المتوسطية	25
المبحث الثالث: مفاهيم أساسية حول ميزان المدفوعات	26
المطلب الأول: مفهوم وأهمية ميزان المدفوعات	26
أولا: مفهوم ميزان المدفوعات	26
ثانيا: أهمية ميزان المدفوعات	26
المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات	27
أولا: الحساب الجاري (ميزان المدفوعات الجارية)	27
ثانيا: حساب رأس المال (ميزان حساب رأس المال)	29
المطلب الثالث: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات	33
أولا: التوازن في ميزان المدفوعات	33
ثانيا: الاختلال في ميزان المدفوعات	34
خلاصة الفصل	36

الفصل الثاني:
الإطـار العـام للشــراكة الأورو– جزائرية

تمهيد	38
المبحث الأول: العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية من التعاون إلى الشراكة	39
المطلب الأول: اتفاقية 1976	39
أولا: العلاقات الاقتصادية الأوروبية الجزائرية قبل 1976	39
ثانيا: العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية في إطار اتفاقية 1976	40
1- التعاون التجاري	40
2- التعاون المالي والتقني	40
3- التعاون الاجتماعي	41
ثالثا تقييم تنفيذ اتفاقية التعاون	41
المطلب الثاني: المفاوضات الجزائرية الأوروبية حول مشروع الشراكة	42
أولا: المرحلة الأولية للمفاوضات	42
ثانيا: مرحلة المفاوضات الحقيقية	43
ثالثا: المرحلة النهائية	44
المطلب الثالث: بنود اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية	45
المبحث الثاني: اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية الأهمية والدوافع	49
المطلب الأول: دوافع اللجوء إلى الشراكة الأوروجزائرية	49
المطلب الثاني: أهمية الشراكة الأوروجزائرية بالنسبة للجزائر	50
المبحث الثالث: الشق الاقتصادي والمالي لاتفاقية الشراكة الأورو– جزائرية	51
المطلب الأول: آليات تمويل الشراكة (الشق المالي)	51
أولا: برنامج ميدا	51
ثانيا: تمويلات الوسيلة الأوروبية للجوار والشراكة في الجزائر	54
ثالثا: برنامج دعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ED/PME	55
المطلب الثاني: منطقة التبادل الحر(الشق الاقتصادي) بين الجزائر والإتحاد الأوروبي (ZLE)	55
أولا: خصائص ومبادئ منطقة التبادل الحر الأورو- جزائرية	55
المطلب الثالث: مراحل التفكيك التعريفي في إطار منطقة التبادل الحر	57
المطلب الرابع: الإصلاحات المرافقة لإنجاح اتفاق الشراكة الأورو- جزائرية	65

أولا: إصلاحات النظام المالي والمصرفي	65
ثانيا: الإصلاحات المتعلقة بقطاع التجارة الخارجية	66
خلاصة الفصل	67
الفصل الثالث: **تحليل انعكاسات الشراكة الأوروجزائرية على الميزان التجاري** **خلال الفترة 2005-2016**	
تمهيد	69
المبحث الأول: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2005-2016	70
المطلب الأول: تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال 2005-2016	70
المطلب الثاني: تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2005-2016	71
أولا: الواردات حسب مجموعة المنتجات	71
ثانيا: اتجاه الصادرات الجزائرية	73
المطلب الثالث: تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2005-2016	76
أولا: الواردات حسب مجموعة المنتجات	76
ثانيا: اتجاه الواردات حسب المنطقة الجغرافيا للفترة 2005-2016	77
المبحث الثاني: تطور المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005-2016	80
المطلب الأول: الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي للفترة 2005-2016	80
المطلب الثاني: الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005-2016	81
المطلب الثالث: رصيد الميزان التجاري الجزائري مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005-2016	83
المبحث الثالث: الإجراءات المرافقة لإنجاح اتفاقية الشراكة	85
المطلب الأول: الإجراءات المتعلقة بكبح الواردات	85
المطلب الثاني: الإجراءات المتعلقة بترقية الصادرات	86
أولا: الإجراءات المؤسساتية	86
ثانيا: الإجراءات التنظيمية	87
خلاصة الفصل	88
خاتمة	90
قائمة المصادر والمراجع	93

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	وضعية اتفاقيات الشراكة للدول العربية المتوسطية مع الإتحاد الأوروبي	18
02	المبالغ المالية المقدمة لبعض الدول المتوسطية في إطار برنامج " ميدا 1 " (1995-1999)	21
03	المبالغ المالية الممنوحة لبعض الدول المتوسطية في إطار برنامج " ميدا 2 " 2000-2006	22
04	الأموال الممنوحة للجزائر في إطار البروتوكولات المالية المبرمة مع الإتحاد الأوروبي للفترة: 1987-1996	41
05	المبالغ المخصصة للجزائر في إطار برنامج ميدا1 MEDA1	52
06	المبالغ المخصصة في إطار برنامج MEDA 2 للجزائر موزعة على مختلف القطاعات	54
07	القائمة الأولى من المنتجات الصناعية الخاضعة للتفكيك التعريفي	58
08	القائمة الثانية من المنتجات الصناعية الخاضعة للتفكيك الجمركي	59
09	القائمة الثالثة من المنتجات الصناعية الخاضعة للتفكيك الجمركي	60
10	الرزنامة الجديدة للتفكيك الجمركية للقائمة02 (المستوى الأول)	63
11	الرزنامة الجديدة للتفكيك الجمركية للقائمة02 (المستوى الثاني)	63
12	المخطط الجديد لتفكيك التعريفي لمنتجات القائمة 3 (المستوى الأول)	64
13	المخطط الجديد لمنتجات للتفكيك الجمركي للقائمة 3 (المستوى الثاني)	64
14	الصادرات الجزائرية حسب مجموعة المنتجات	72
15	ترتيب العشر زبائن الأوائل للجزائر للفترة 2005-2010	74
16	العشرة زبائن الأوائل للجزائر خلال الفترة 2011-2016	75
17	العشرة ممونون الأوائل للجزائر خلال الفترة 2005-2012	78
18	العشر ممونون الأوائل للجزائر خلال الفترة 2013-2016	79

فهرس الإشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مخطط يوضح درجات التكامل الاقتصادي	12
02	توزيع تمويلات البنك الأوروبي بحسب المنطقة	24
03	ميزان المدفوعات الدولية	32
04	رصيد الميزان التجاري الجزائري للفترة 2005-2016	70
05	هيكل الصادرات الجزائرية حسب المنطقة الجغرافيا 2005 -2016	73
06	هيكل الواردات حسب مجموعة المنتجات للفترة 2005-2016	76
07	اتجاه الواردات حسب المنطقة الجغرافيا للفترة 2005-2016	77
08	هيكل الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005-2016	80
09	هيكل الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي للفترة 2005-2016	81
10	الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي حسب مجموعة المنتجات للفترة 2005-2016	82
11	الميزان التجاري الجزائري مع الاتحاد الأوروبي 2005-2016	83

مقدمة عامة

لقد شهدت الساحة العالمية مع نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة تحولات وتغيرات جذرية تتم بصورة سريعة ومتلاحقة مست بشكل خاص رسم خارطة جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية ، ولقد برزت هذه التغيرات بوضوح خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وما يسر هذه التغيرات وعجل بها هو ظهور الثورة التكنولوجية في وسائل الإنتاج إذ نتج عن هذه التغيرات التطور الملحوظ في عملية التدويل الاقتصادي وتحوله إلى ما يسمى بظاهرة العولمة الاقتصادية إذ استخدم هذا المصطلح لوصف بعض الأوجه الرئيسية للتحول الحديث في النشاط الاقتصادي العالمي.

كما تزامن بروز هذه الظاهرة مع تشكل التكتلات الاقتصادية الإقليمية والذي لعبت دورا هاما في دفع عجلة الاقتصاد العالمي، والجدير بالذكر أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية فرضت وجودها على الساحة الدولية في الآونة الأخيرة بشكل واضح فلم تكاد تخلو منطقة أو إقليم من وضع ترتيبات خاصة للتكامل الاقتصادي فيما بينها ، وقد يأخذ هذا التكامل إحدى الأشكال التالية: (منطقة تجارة حرة، اتحاد جمركي، سوق مشتركة،...إلخ).

ويعتبر الاتحاد الأوروبي من أنجح التجارب في مجال التكتلات الاقتصادية فقلد استطاع تحقيق أعلى درجات التكامل مقارنة مع التجارب الأخرى على غرار النافتا، الآسيان وغيرها، ورغم ما يحققه هذا الأخير إلا أنه مزال يطمح دائما إلى توسيع سوقه المشتركة الذي تأسست عام 1960 من خلال إبرام اتفاقيات مختلفة مع عدة مناطق خارج حدودها، وفي هذا الإطار نجد أن الاتحاد الأوروبي يسعى باعتباره كيانا واحدا لإقامة علاقات التعاون والشراكة وصولا إلى منطقة تبادل حر مع البلدان المتوسطية ولقد جاء مؤتمر برشلونة الذي عقد في 27-28 نوفمبر 1995 ليجسد هذه الرغبة.

الإشكالية:

تمتد العلاقات الأوروبية الجزائرية عبر الاقتصاد، التاريخ، الجغرافيا، فمشروع الشراكة الأوروبي الجزائري ترجم في شكل اتفاقية رسمية دخلت حيز التنفيذ الفعلي سنة 2005. إذ أثار هذا الاتفاق ردود أفعال متباينة خاصة بالنسبة للطرف الجزائري، ومن بين هذه الردود هو محاولة معرفة ما وراء هذا الاتفاق هل هو فعلا من أجل إقامة منطقة تجارة حرة بين الطرفين أم هناك ما هو مخفي بين السطور.

ومن وراء هذه الضجة حاول الخبراء في الجزائر معرفة الآثار السلبية والايجابية التي يخلفها تطبيق هذا الاتفاق على مختلف المؤشرات الاقتصادية، ولعلى ابرز ها هو مؤشر الميزان التجاري، ومن خلال هذا البحث سنحاول معرفة تأثير الشراكة الأورو جزائرية على مؤشر الميزان التجاري الجزائري، حيث يكمن السؤال الجوهري لهذا الموضوع في:

كيف أثرت الشراكة الأورو- جزائرية على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2005-2016) ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية جملة من الأسئلة الفرعية:

- أين وصلت الشراكة الأورو- جزائرية في درجة التكامل الاقتصادي ؟
- هل كان تأثير الشراكة الأوروبية الجزائرية إيجابيا على الاقتصاد الجزائري ؟
- ما هو تصنيف دول الاتحاد الأوروبي ضمن قائمة المتعاملين التجاريين مع الجزائر ؟

الفرضيات:

- تعتبر اتفاقية الشراكة بالنسبة للجزائر ضرورة حتمية أملتها عليها معطيات النظام الاقتصادي العالمي الجديد.
- ساهمت الشراكة الأورو- جزائرية في تنمية التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري.
- لم تتمكن الشراكة الأورو- جزائرية من تحرير الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

دوافع اختيار الموضوع:

هناك العديد من الأسباب التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع منها ما هو موضوعي ويتمثل في:

- على اعتبار أن الاتحاد الأوروبي يشكل أبرز القوى الاقتصادية على الساحة الدولية أردنا معرفة مدى استفادة الجزائر من شراكتها مع هكذا قوة اقتصادية.
- عدم وفرة الدراسات في موضوع الشراكة وتأثيراتها على الميزان التجاري.

وهناك دوافع أخرى ذاتية تتمثل في:

- التخصص في مجال الاقتصاد الدولي جعلنا نسعى إلى معرفة علاقات التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري.
- الشعور بأهمية الموضوع على اعتبار أن الميزان التجاري الجزائري يشهد تذبذبات دائمة رغم علاقاته الخارجية الواسعة.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع في:

- كونه يسلط الضوء على اتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية الذي لم تتضح معالمها جليا فيما يخص دورها في إعادة هيكلة خارطة التجارة الخارجية للجزائر.
- التعرف على مدى مساهمة الشراكة في تحقيق نتائج مرضية للميزان التجاري الوطني.

منهج البحث:

في هذه الدراسة لجئنا إلى الاستعانة بكل من:

- **المنهج الوصفي** حيث يتجسد ذالك في وصف حالة الميزان التجاري الجزائري عقب عقد اتفاق الشراكة بين الطرفين، وسيتم إسقاط هذا في حالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2005-2016).
- كما استخدمنا **المنهج التاريخي** لنقوم من خلاله بعرض التطور التاريخي للعلاقات الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، كما تتبعنا مراحل توقيع وتنفيذ اتفاق الشراكة بينهما.

- بالإضافة **للمنهج التحليلي** من خلال تحليل العلاقة بين المتغيرين اتفاقية الشراكة وتطورات الميزان التجاري.

أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث أساسا إلى:

- محاولة الإحاطة بموضوع الشراكة الأورو- جزائرية والميزان التجاري الجزائري.
- تسليط الضوء على العلاقات الاقتصادية الجزائرية — الأوروبية.
- معرفة مدى تحقيق الأهداف المسطرة للشراكة الأورو- جزائرية.

حدود الدراسة:

يتضمن الإطار المكاني للبحث دولة الجزائر كدراسة حالة، بينما يتضمن الإطار الزمني الفترة 2005-2016.

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي تم الاطلاع عليها، والتي تطرقت للجوانب المتعلقة باتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي نجد:

- بوزكري جمال، **الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري** ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة وهران، 2012-2013، هدفت هذه الدراسة للوصول إلى نموذج يبين العلاقة بين ضفتي المتوسط، تحليل واقع الشراكة الجزائرية بالإضافة إلى إبراز النتائج المحققة جراء الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وتقييم اتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية، وتوصلت هذه الدراسة للنتائج التالية: أن اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لم تكن خيارا استراتيجيا إنما رد فعل للتحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم، لم يكن لدخول اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ الأثر الكبير الذي توقعه معظم من عارض فكرة الشراكة.
- أسماء سي علي، **انعكاسات اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية — آفاق ما بعد 2017**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2017/2016، هدفت هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على طبيعة العلاقات الأوروبية الجزائرية والعوامل التي تحكم تطورها، بالإضافة للتعرف على مدى جاهزية الاقتصاد الجزائري للدخول في منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية المزعم اكتمالها بعد سنوات قليلة، وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية: لم يكن الاتحاد الأوروبي يهدف من وراء اتفاق الشراكة إلى إخراج الجزائر من حالة التخلف بل كانت أهدافه الخفية تتمحور حول توسيع نفوذه وتنشيط دوره السياسي والتحول إلى قوة عالمية مؤثرة وتحقيق أهدافه الاقتصادية وضمان أمن بلدانه، تؤدي حالة الضعف التي تميز الاقتصاد الجزائري إلى التعجيل بالآثار السلبية للاتفاق في الأجل القصير والمتوسط.

رغم وجود مجموعة من الدراسات التي تناولت موضوع الشراكة الأوروجزائرية وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري إلا أن تأثيرها على التجارة الخارجية لا يزال محور دراسة مهم لدى العديد من الباحثين، ونحن بدونا حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على تأثيرات الشراكة الأوروجزائرية على الميزان التجاري والذي يعكس هيكل التجارة الخارجية للبلد.

صعوبات الدراسة:

تمثلت أهم الصعوبات في دراستنا هذه أساسا في:

- على اعتبار أن موضوع الشراكة الأورو- جزائرية حديث واجهنا صعوبة فيما يخص المراجع وبصفة خاصة الكتب في هذا الموضوع.
- اختلاف الإحصائيات من مصدر إلى أخر أدى إلى تضاربها في بعض الأحيان مما ولد لدينا صعوبة في أي المصادر أصح.

خطة وهيكل البحث:

حتى يتسنى لنا الإجابة على تساؤلات الدراسة، ولإثبات أي الفرضيات أصح قسمنا هذا البحث إلى مقدمة، وثلاث فصول، وخاتمة كالتالي:

خصصنا **الفصل الأول** لعرض الإطار النظري للشراكة الأورومتوسطية وميزان المدفوعات، حيث جاء المبحث الأول للتعرف على ماهية التكامل الاقتصادي من حيث مفهوم وأشكال التكامل، شروط ومراحل التكامل، بالإضافة إلى دوافعه وأهدافه، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى الإطار العام للشراكة الأورومتوسطية ذالك من خلال التعرف على الخلفية التاريخية للعلاقات الاقتصادية الأوروبية- المتوسطية، والتعرف على مسار العلاقات الاقتصادية بين الطرفين بالإضافة إلى التعرف على أهداف هذه الاتفاقية، وبالنسبة للمبحث الثالث فتناولنا فيه بعض المفاهيم الساسة لميزان المدفوعات فقمنا بتعريفه وأهميته ومكوناته كما تعرفنا على التوازن والاختلال فيه.

أما **الفصل الثاني** جاء فيه الإطار العام للشراكة الأوروجزائرية، حيث جاء المبحث الأول بعنوان العلاقات الاقتصادية الجزائرية من التعاون إلى الشراكة إذ أشرنا إلى اتفاقية التعاون 1976 ثم تطرقنا للمفاوضات الجزائرية الأوروبية حول مشروع الشراكة كما تعرفنا إلى بنود الاتفاقية، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه لمعرفة دوافع اللجوء للاتفاقية بالإضافة إلى التعرف على أهميتها بالنسبة للجزائر، وجاء المبحث الثالث للتعرف على الشق المالي، والاقتصادي للاتفاقية من خلال التعرف على آليات تمويل مشروع الشراكة الأوروجزائرية، والتعرف على منطقة التبادل الحر بين الجزائر الاتحاد الأوروبي، كما اشرنا إلى إصلاحات إنجاح اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية.

وجاء **الفصل الثالث** بعنوان تحليل انعكاسات الشراكة الأوروجزائرية على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2005-2016 حيث جاء المبحث الأول للتعرف على وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2005-2016 أما المبحث الثالث فخصص على تطور المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي للفترة 2005-2016.

الفصل الأول:

الإطار النظري للشراكة الأورومتوسطية وميزان المدفوعات

تمهيد:

تندرج اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول حوض البحر المتوسط ضمن الإستراتيجية الجديدة للاتحاد الأوروبي، والتي تهدف إلى خلق فضاء واسع ومرن للعلاقات الاقتصادية بصفة عامة والتجارية بصفة خاصة بين الطرفين الأوروبي والمتوسطي، ذلك من خلال إنشاء منطقة للتجارة الحرة التي تندرج ضمن المراحل الأولى للتكامل الاقتصادي والذي يعد آلية حديثة النشأة تلجأ إليها أغلب الاقتصاديات متطورة كانت أو نامية، ويمكن معرفة مدى فعالية التجارب التكاملية عند الدول من خلال دراسة المؤشرات الاقتصادية لكل دولة على حدى ولعل أهم هذه المؤشرات هي ميزان المدفوعات الذي يعد مرآة تعكس الوضع الاقتصادي داخل الدولة.

وسنحاول من خلال هذا الفصل الإلمام بالجانب النظري للشراكة الأورومتوسطة وميزان المدفوعات من خلال التعرض للمباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي

المبحث الثاني: الإطار العام للشراكة الأورومتوسطية

المبحث الثالث: مفاهيم أساسية حول ميزان المدفوعات

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي

أصبح التكامل الاقتصادي أحد أهم سمات التعاون الدولي في الوقت الراهن ، حيث برزت أهميته في النصف الثاني من القرن العشرين إذ اتضح أن عملية النهوض بالاقتصاديات نحو التقدم لن تتحقق بالشكل والسرعة المطلوبين دون تكامل اقتصاديات الدول المعنية ، وقد أخذت الدعوة للتكامل الاقتصادي تتوسع وتزداد أهمية مع أواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين.

المطلب الأول: مفهوم وأشكال التكامل الاقتصادي

قمنا بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين نتعرف في الفرع الأول على بعض التعريفات لمصطلح التكامل الاقتصادي أما الفرع الثاني فسنبرز فيه أهم أشكال التكامل.

أولا: مفهوم التكامل الاقتصادي:

يثير مفهوم التكامل الاقتصادي جدلا واسعا بين جمهور الاقتصاديين ، فهناك من يرى أن التكامل الاقتصادي بطبيعته إقليمي، ولذلك فهم يفضلون استخدام اصطلاح " التكامل الاقتصادي الإقليمي"، وهناك من يرى أن التكامل عبارة عن عملية يقصد بها تمييز مصالح مجموعة معينة من الدول وتغليبها ع لى مجموعة مصالح دول أخرى، ولذلك فهم يستخدمون مصطلح " التكتل الاقتصادي " أو التجمع الإقليمي.

ويعد "بيلابلاسا" من أوائل الاقتصاديين الذين تعرضوا لموضوع التكامل الاقتصادي بالبحث والتحليل وهو ينظر له على أنه عملية وحالة، فبوصفه عملية فإنه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه في الإمكان أن يتمثل في انتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية [1].

أما الاقتصادي "ميردال" فيرى أن مفهوم التكامل لابد أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة، وذالك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سياساتهم.

في حين يرى الاقتصادي "هوفمان" أن قيام التكامل الاقتصادي لابد من وجود تساوي في أسعار السلع وعناصر الإنتاج في المنطقة التكاملية[2].

ويشير مصطلح التكامل الاقتصادي في مجال الاقتصاد الدولي بصفة عامة إلى العملية التي يتم بموجبها اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير بين دولتين أو أكثر من أجل التخفيف من أو إزالة القيود والحواجز المفروضة على حرية انتقال بعض

---

[1] محمد توفيق عبد المجيد، **العولمة والتكتلات الاقتصادية إشكالية للتناقض أم التضافر في القرن الحدي والعشرين** ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2013، ص:110.

[2] عمر محمد مصطفى، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية** ، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1، 2014، ص:12.

أو كل السلع والخدمات وعناصر الإنتاج فيما بينها، وربما يصل الأمر أيضا إلى التنسيق بين سياساتها الاقتصادية المختلفة[1].

انطلاقا من جملة التعريفات يتضح أن التكامل الاقتصادي عملية ليست بسيطة بل هي عملية على درجة عالية من التعقيد والشمول ومن بعد المدى في العلاقات الاقتصادية والسياسية، كما أنها ترتبط بتحقيق تغيرات وأثار شكلية في الاقتصاد الوطني لأطراف عملية التكامل.

ثانيا: أشكال التكامل الاقتصادي:

يمكن تلخيص أشكال التكامل في:

- **التكامل الأفقي:** ظهر هذا النوع من التكامل بعد الحرب العالمية الثانية، حيث يقوم هذا النوع بناءا على الإرادة الحرة للدول الأطراف واتفاقها عليه وتنظيمها له، وتكون عادة هذه الدول متقاربة في مستوى التقدم الاقتصادي ومتجانسة في طبيعة أنظمتها أو من ناحية انتمائها القومي، وينصب هذا النوع من التكامل على التوسع الجغرافي وذالك بضم مشاريع إنتاجية تعمل في نفس النشاط الاقتصادي وتقوم بإنتاج سلع وخدمات متشابهة لتشكل مشروعا واحد، وهذا بقصد رفع كفاءة وأداء الوحدات الإنتاجية، إلا أن هذا الشكل من التكامل قد يؤدي إلى بروز نزاعات احتكارية.
- **التكامل العمودي (الرأسي):** ظهر هذا النوع من التكامل في مرحلة الاستعمار حيث تقوم الدول المستعمرة بضم وحدات أو قطاعات إنتاجية إلى قطاعاتها من الدول التي تم استعمارها، لذلك اقترنت علاقة التكامل العمودي بظهور التبعية الاقتصادية التي أصبحت رمزا لتخلف الدول النامية في علاقاتها مع الدول المتقدمة الصناعية، حيث يقوم هذا النوع من التكامل بين بلدين أحدهما متقدم والآخر نامي يقع تحت سيطرة الأول بشكل مباشر وكامل، واستمر هذا النوع من التكامل حتى بعد نيل هذه الدول لاستقلالها السياسي حيث بقيت تابعة لدول الرأسمالية الصناعية من خلال آليات السوق الدولية التي توجهها المصالح الرأسمالية.
- **التكامل الإقليمي:** يقصد به التكامل بين مجموعة معينة من الدول في علاقات خاصة بينها، وقد ينشأ نوع من التشابك والترابط بين عدد من الأقطار أول الدول نتيجة لظروف سابقة مرت بها هذه الدول، والملاحظ أن ما هو قائم اليوم على المستوى العالمي راجع لعوامل تاريخية أو استعمارية، أو من خلال ما أفرزته النهضة التكنولوجية والتقدم العلمي من منتوجات وسلع انتشر إنتاجها واستعمالها وتوزيعها في مختلف دول العالم، مما جعل انتشارها أمرا يمكن من خلالها النظر إلى التكامل الاقتصادي الدولي على أنه عملية تقريب الاقتصاديات ببعضها وصولا إلى توحيدها[2].

---

[1] محمود يونس وآخرون، **التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص:199.

[2] بوزكري جمال، **الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، مدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة الأعمال، وهران، 2013/2012، ص.ص:19-20.

المطلب الثاني: شروط ومراحل التكامل الاقتصادي

أولا: شروط التكامل الاقتصادي:

- **التقارب الجغرافي:** يعتبر التقارب الجغرافي من أهم الشروط الأساسية لنجاح التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول التي أرادت أن تشكل كتلة اقتصادية، وهذا لتسهيل انتقال السلع والخدمات والعمالة داخل المنطقة التكاملية بالإضافة لتوفر تكاليف النقل لذا فإن التقارب الجغرافي يعد من دعامات التكامل بين الدول من أجل اتساع نطاق تبادلها التجاري، وبالرغم من توفر وتقدم وسائل النقل والمواصلات بين الدول المتكاملة في الوقت الراهن، إلا أن التقارب الجغرافي يبقى له أهمية كبيرة في التكامل وليس شرطا ضروريا له.
- **الإرادة السياسة:** يعد غياب الإرادة السياسية بين مجموعة الدول التي أرادت التكامل فيما بينها من أهم أسباب فشل التكامل الاقتصادي بحيث أن تقارب وجهات النظر بين القادة السياسيين من شأنه أن يخلق جو من الثقة وتبادل الأفكار.
- **وجود العجز والفائض:** لابد أن تتوفر في دولة ما إرادة الانضمام إلى كتلة اقتصادية، العجز والفائض في اقتصادياتها مع التناسب والتناظر في سد العجز والتخلص من الفائض بين الدول المتكاملة، ولكن هذا ليس بالأمر الهين لأن الدولة لا تستطيع التخلص من الفائض أو العجز إلا إذا كانت تتوفر على منافع تستبدلها مع غيرها من الدول.
- **تجانس الاقتصاديات القابلة للكامل:** يجب أن يكون التكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل وتكاملها يعني خلق فضاء حقيقي متضامن ، حيث لا وجود للاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء وإلا سيسيطر اقتصاد بلد ما على الدول الأخرى كما كان الحال مع مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل (الكوميكون) حيث سيطر الإتحاد السوفياتي في المجال الاقتصادي والسياسي على الدول الأعضاء.
- **توفير وسائل وطرق النقل والاتصال:** إن عدم توفر وسائل النقل والاتصال بين الدول المتكاملة اقتصاديا يحد من إمكانية التوسع التجاري والتخصص الإنتاجي بينهم، كما يصعب تسويق المنتجات وقيام الصناعات الكبرى وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل أي اتساع المسافات الاقتصادية.

ثانيا: مراحل (درجات) التكامل الاقتصادي:

فرق العديد من الباحثين بين درجات وأشكال التكامل الاقتصادي فنجد مثلا "بيلابلاسا" وضع درجات التكامل على الترتيب كمايلي: اتفاقية التفضيل الجمركي، منطقة التجارة الحرة، السوق المشتركة، الوحدة الاقتصادية، التكامل الاقتصادي التام في حين يرى البعض الآخر أن درجات التكامل تشمل فقط على منطقة التجارة الحرة، الإتحاد الجمركي، الوحدة الاقتصادية، كما يضيف فريق أخر من الاقتصاديين الإتحاد النقدي [1].

[1] عمر محمد مصطفى، المرجع السابق، ص.ص:17-20.

وفيمايلي نحاول إعطاء أهم درجات التكامل الاقتصادي والمتمثلة في:

- **منطقة التجارة التفضيلية**: هي أولى درجات السلم التكاملي وتتحقق هذه الصورة بعقد اتفاق يمنح مزايا وتسهيلات جمركية للدول المتعاقدة لا تستفيد منها الدول الأخرى، أو هي تلك الاتفاقيات التجارية التي تتم بين مجموعة من الدول تهدف إلى تخفيض العوائق التجارية سواء كانت جمركية أو غير جمركية على الواردات التي تتم بينهما دون إلغائها كلية.

ومن أشهر الاتفاقيات التفضيلية نظام التفضيل لدول الكومنولث (نظام التفضيل الإمبراطوري) الذي كونته المملكة المتحدة عام 1932 مع كل من الدول التابعة للتاج البريطاني وبعض مستعمراتها السابقة، بالإضافة إلى ما اتفقت عليه دول منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي في عام 1947 (O OEC)[1].

- **منطقة التجارة الحرة**: تمثل درجة أعلى من التكامل الاقتصادي مقارنة بالاتفاقات التجارية التفضيلية، لأنها تتضمن إلغاء تدريجيا للرسوم الجمركية على تجارة السلع والخدمات بين الدول الأعضاء بالمنطقة التكاملية، مع احتفاظ كل دولة بحريتها في فرض القيود التجارية أو الرسوم الجمركية اتجاه بقية دول العالم غير الأعضاء في منطقة التجارة الحرة وتعد منطقة التجارة الحرة الأوروبية European free trade (EFTA).

من أشهر مناطق التجارة الحرة في العالم، وقد تكونت عام 1960 من سبعة أعضاء أساسيين هم: المملكة المتحدة، النمسا، الدنمارك، النرويج، البرتغال، السويد، سويسرا، وكذا اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) التي تكونت في نوفمبر 1993 من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك[2].

- **الإتحاد الجمركي** : الإتحاد الجمركي صورة أكثر تقدما من منطقة التجارة الحرة، وهو أحد الأشكال الأساسية للتكامل الاقتصادي، حيث لا يسمح بأية تعريفة جمركية أو حواجز تعوق التجارة بين الدول الأعضاء في الإتحاد ويتشابه في ذالك مع المنطقة الحرة، ولكنه يمتاز عليها بوجود نوع من التنسيق للسياسات التجارية لهذه الدول في مواجهة الدول غير الأعضاء، حيث يطبق الإتحاد الجمركي معدلات موحدة للتعريفة الجمركية في مواجهة كافة دول العالم خارج الإتحاد وهو ما يعرف بـ" الجدار الجمركي الموحد "، الأمر الذي يسمح بالقضاء على مشكلة انحراف التجارة التي تنشأ في ظل منطقة التجارة الحرة[3].

- **السوق المشتركة**: وهي درجة أعلى في سلم التكامل الاقتصادي، فبالإضافة إلى حرية حركة السلع بين الدول الأعضاء وإنشاء الجدار الجمركي الموحد، يتم إلغاء القيود على انتقال عناصر الإنتاج كالعمل ورأس المال والتكنولوجيا بين الدول الأعضاء في السوق، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مجالات الإنتاج وتحقيق أفضل استخدام لعناصر الإنتاج المتاحة[4].

---

[1] محمد توفيق، مرجع سبق ذكره، ص:110.

[2] محمود يونس، مرجع سبق ذكره، ص.ص:201-202.

[3] محمد توفيق، مرجع سبق ذكره، ص. ص:117-119.

[4] كامل بكري، **الاقتصاد الدولي الإجارة الخارجية والتمويل**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2001، ص:152

- **الإتحاد الاقتصادي:** يعتبر أعلى درجات التكامل الاقتصادي بين الدول ويتضمن نفس سمات السوق المشتركة من حيث اتفاق مجموعة من الدول على إزالة كافة القيود المفروضة على حرية التجارة بينها مع وضع تعريفة موحدة (التنسيق بين السياسات التجارية) في مواجهة الدول غير الأعضاء، بالإضافة إلى إلغاء القيود المفروضة على تحرك خدمات عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) بينها. ولكنه يمتاز عن السوق في وجود التنسيق (وربما توحيد) للسياسات الاقتصادية الأخرى (المالية والنقدية)، بالإضافة إلى إنشاء عددا من المؤسسات الاقتصادية التي تحقق هذا التنسيق الأمر الذي يعني تنازل كل دولة في الإتحاد عن جزء من سيادتها الاقتصادية رغم استقلالها السياسي[1].
- **الإتحاد النقدي:** ويتم في هذه المرحلة إدراج كافة الصيغ والترتيبات التي من شأنها التخفيف من العقبات النقدية التي تعرقل انسياب السلع وعناصر الإنتاج بين الدول ويقوم عمل هذا الإتحاد على تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول المتحدة، وإطلاق حرية التحويل الخارجي لتشجيع التبادل التجاري والاستثماري، وزيادة التخصص الإقليمي والتكامل بين اقتصاديات دول الإتحاد، كما يتم ضمن هذه المرحلة تنسيق السياسات النقدية والمصرفية فيما بين الدول الأعضاء حيث يتم:
  - ✓ تأسيس عملة موحدة بين الدول الأعضاء في الإتحاد.
  - ✓ تبني سياسة نقدية موحدة داخل الإتحاد.
  - ✓ تأسيس بنك مركزي يشرف على تنفيذ السياسة النقدية.

ومن أبرز الأمثلة لهذه الدرجة من التكامل " الإتحاد النقدي الأوروبي " والذي قام بين (11) دولة أوروبية:

-**الإتحاد الاقتصادي التام :** يعتبر أخر درجات التكامل الاقتصادي وبمقتضاه تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد واحد، وفيه يتم توحيد السياسات الاقتصادية بحيث يتبع الأعضاء نفس السياسات الاقتصادية، ويقوم الإتحاد بإنشاء سلطة فوق قومية تراقب تنفيذ تلك السياسات الموحدة، فإنه يمكن في ظل هذا الإتحاد تحقيق كافة المزايا المترتبة على قيام التكامل الاقتصادي من تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية وما يترتب عليها من زيادة الدخول الحقيقية وتحقيق العدل في توزيع الدخل بين المواطنين ، مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية وغالبا ما يجمع هذا النوع من الإتحاد بين الوحدة الاقتصادية والوحدة السياسية للبلدان المشتركة فيه.

كما يمكن القول أنه في الإتحاد الاقتصادي التام يتم توحيد كافة السياسات الإنتاجية والنقدية والضريبية والتجارية والاجتماعية، وإيجاد سلطة إقليمية وجهاز إداري لتنفيذ هذه السياسات[2].

---

[1] محمود يونس، مرجع سبق ذكره، ص:204.

[2] عمر محمد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص.ص:25-26.

شكل رقم(01): مخطط يوضح درجات التكامل الاقتصادي

المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الثالث: دوافع وأهداف التكامل الاقتصادي

هناك جملة من الدوافع التي أدت ببروز التكامل الاقتصادي وتوسع نطاقه بين الدول وذالك من أجل تحقيق أهداف محددة.

أولا: دوافع التكامل الاقتصادي:

تعود الدوافع الرئيسية وراء التكامل إلى تلك المزايا والمنافع التي يمكن أن تعود على الدولة المتكاملة ، ويمكن أن نوجز أهم هذه الدوافع فيمايلي:

- **حرية تنقل عناصر الإنتاج** : عند قيام تكامل اقتصادي بين مجموعة من الدول يجعل عناصر الإنتاج تتحرك داخل المنطقة التكاملية بدون قيود، مما يسمح بتطوير الإنتاج وتخفيض تكاليفه وتحسين المنتجات، وهذا ما يزيد من نسبة التوظيف لعناصر الإنتاج والعوائد التي تحصل عليها وبالتالي زيادة مستوى الإشباع للمستهلكين وزيادة رفاهيتهم.
- **زيادة قوة التفاوض**: يتيح التكامل الاقتصادي الإقليمي للدول الأعضاء في المشروع التكاملي تعزيز القوة التفاوضية للمجموعة المتكاملة على المستوى الدولي وتعاملاتها مع التكتلات الاقتصادية الأخرى، وأهم سبل تعزيز المركز التفاوضي هو التحكم في المنتجات الحيوية أو امتلاك سوقا مهمة لمنتجات الدول الصناعية أو كلاهما معا.

فالدول النامية وبشكل منفرد لا تمتلك العناصر الضرورية لتعزيز مركزها إزاء الدول الصناعية، إلا أنه في حالة التكامل الاقتصادي يصبح من الممكن الوصول إلى مركز تفاوضي مهم في السوق العالمية بفضل تجمع الإمكانيات، وتكوين كتلة اقتصادية تمتلك من القوة والأهمية الاقتصادية في الساحة الدولية ما يؤهلها إلى إملاء شروطها ومطالبها عند التفاوض مع الدول الأجنبية، وبشكل يضمن لها تحقيق مصالحها الخاصة ، وأحسن مثال على ذلك إعلان البلدان العربية حظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية سنة 1973.

- **اتساع حجم السوق** : إن التكامل يؤدي إلى فتح الأسواق وتوسيع نطاقها داخل المنطقة التكاملية، مما يزيد من تسويق منتجاتها وتحسين التكنولوجيا وتأمين زيادة الإنتاج، ويترتب على اتساع حجم السوق عدة مزايا أهمها الإسراع

بعملية التنمية الاقتصادية نتيجة لتوسيع وإقامة الوحدات الإنتاجية على أسس اقتصادية سليمة. هذا ما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات والقضاء على المخاطر التجارية، ورفع الكفاءات الاقتصادية وارتفاع مستوى الرفاهية.

- **تخفيض العبء على ميزان المدفوعات** : تقوم الدول المتكاملة اقتصاديا بزيادة التبادل التجاري فيما بينها، وتخفيض الاعتماد وبشكل كبير على العالم الخارجي (الاستيراد) في تلبية مختلف حاجياته ومتطلباته، وبذلك يمكن لهذه الدول من خلال تكثيف تعاملاتها البينية أن توفر قدر لا بأس به من العملات الأجنبية التي كانت تخصصها للاستيراد من العالم الخارجي، وهذا ما يؤدي إلى تخفيض العبء على ميزان مدفوعاتها.
- **زيادة معدل النمو الاقتصادي**: ذلك عن طريق تشجيع وتحفيز الاستثمار، حيث أن اتساع نطاق هذا الأخير وما يتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدي إلى زيادة الحافز الاستثماري. هذا فضلا عن تشجيع التخصص الإقليمي في الإنتاج، وإتاحة حرية التنقل والتوطن والإقامة لرؤوس الأموال داخل المنطقة التكاملية، حيث يتيسر استغلال موارد جديدة في الزراعة والصناعة والخدمات وغيرها، ولهذا يتوقع أن يسفر التكامل الاقتصادي عن تسهيل عمليات تكوين رأس المال وزيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول المتكاملة.
- **الاستفادة من مهارة اليد العاملة** : يتم ذالك عن طريق فسح المجال لحرية انتقال العمالة والهجرة بين الدول الأعضاء، مما يزيد من الاستفادة من اليد العاملة المدربة والمؤهلة، كما يؤدي التكامل إلى إيجاد حل جزئي لمشكل البطالة في الأمد القصير، حيث يعمل على إعادة توزيع العمالة ما بين الدول المتكاملة بشكل يحقق التوازن أو التناسب بين الموارد المتاحة في كل دولة وعدد السكان[1].

من هنا فإن التكامل يوفر مجموعة مزايا ومنافع تدفع بالدول إلى إقامة علاقات تعاون وتكامل فيما بينها ولا تقتصر هذه المزايا على الجانب الاقتصادي فقط بل أنها تمتد حتى إلى الجاني السياسي، الاجتماعي ما يؤدي إلى دفع عجلة التنمية في الدول المتكاملة.

ثانيا: أهداف التكامل الاقتصادي:

تتجه جل الدول إلى فكرة التكامل الاقتصادي بغية تحقيق أهداف من شأنها أن تساهم في دفع العجلة الاقتصادية للدولة لعل أهمها:

-يؤدي التكامل الاقتصادي بالدول الأعضاء في المنطقة التكاملية إلى وضع يتجه نحو التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، واحتواء الاقتصاديات الوطنية في كيان اقتصادي جديد يعرف بمرحلة التكامل.

-تزويد الدول الأعضاء بالإجراءات الضرورية والكافية لإحداث التغيرات اللازمة في الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية؛ ومن بين هذه الإجراءات:

- ✓ إجراءات خاصة بإنشاء السوق الموحدة التي تتضمن التدابير الخاصة برفع العراقيل الجمركية بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية وإقامة تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.

[1] عمر محمد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص.ص:34-36.

- ✓ إجراءات تتعلق بتنسيق السياسات وتجانسها والمتضمنة التدابير الخاصة بالسياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية (السياسات المالية والنقدية والاستقرار الاقتصادي والتجارة الخارجية).
- ✓ إجراءات تتعلق بالإشراف وتتمثل في إجراءات توحيد المؤسسات الاقتصادية والنقدية.

-تحقيق الوفرات الداخلية، حيث تؤدي عملية التكامل إلى اتساع الأسواق مما يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتوجات في الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية وبالتالي زيادة الإنتاج، وانخفاض تكاليف الإنتاج خاصة بالنسبة للمؤسسات ذات المرونة الموجبة، أي التي يتناقص فيها منحنى التكاليف، وتصبح تكلفة الوحدة الواحدة أقل من السابق، ويسمى هذا الانخفاض في التكاليف بالوفرات الداخلية.

-تحقيق الوفرات الخارجية، ويحصل ذالك أيضا نتيجة أتساع الأسواق إلا أنها تنتج عن تحسينات مختلفة خارج الصناعة، أي تترتب عن تنقل عناصر الإنتاج واحتكاك المنظمين ببغضهم البعض.

-يؤدي التكامل الاقتصادي إلى تغيير الهيكل الاقتصادي للدول الأطراف في التكامل، حيث يلعب دورا فاعلا في تحويل اقتصادها من اقتصاد زراعي أو استخراجي أو إلى صناعي متقدم (توسيع الأسواق أمام المنتجات الصناعية).

يؤدي استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في عملية الإنتاج زيادة معدل النمو في الدول الأعضاء نتيجة حجم الاستثمار وإقامة مشاريع اقتصادية، إضافة إلى أهداف أخرى سياسية تتمثل في:

- ✓ خلق تكتل كبير الغرض منه مواجهة القوى العظمى في العالم، وأخرى اجتماعية تتمثل في خلق فرص الشغل ورفع المستوى المعيشي لشعوب الدول.
- ✓ يساهم في زيادة القدرة التفاوضية اتجاه الأطراف الخارجية وتحسين العلاقات السياسية بين الدول الأعضاء في مواجهة التكتلات الأخرى.
- ✓ تهدف الدول الأعضاء من وراء التكامل إلى الاستفادة من رؤوس الأموال الأجنبية، تأهيل اليد العاملة، تطوير القطاعات التصديرية وترقي نشاط البحث والتطوير، إضافة إلى تقوية الروابط الاقتصادية والتحكم في تدفقات الهجرة.

تسعى العديد من الدول الصغرى من عملية التكامل الوصول إلى اقتحام الأسواق الأجنبية، ولا يتأتى هذا إلا عن طريق التكامل، وبالتالي يعتبر التكامل الاقتصادي بالنسبة للدول الأقل نموا إستراتيجية لتحسين مستويات نموها الاقتصادي من خلال تشجيع عملية التصنيع، شريطة أن تكون الأسواق واسعة كي تسمح للمؤسسات من تحقيق اقتصاديات الحجم الضرورية للكفاءة في الإنتاج تنمية بعض الصناعات التي لا يمكن تطويرها دون وجود سوق إقليمي محمي في ظل التكامل (الصناعات الإقليمية الناشئة) وهذا حتى تتمكن من اكتساب قدرات تنافسية دولية مع مرور الوقت التقليل من حدة التوترات السياسية ما بين الدول الأعضاء، وهذا ما حدث في العديد من التجارب التكاملية، أبرزها إنشاء المجموعة الأوروبية للفحم والحديد سنة 1951 والمجموعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1957 الذي مكن أوروبا من تفادي الحروب[1].

[1] بوزكري جمال، مرجع سابق، ص.ص:22-23.

المبحث الثاني: الإطار العام للشراكة الأورومتوسطية

تعرف الشراكة الأورومتوسطية على أنها تجمع إقليمي بين دول البحر الأبيض المتوسط والإتحاد الأوروبي في شكل علاقة تعاونية وهي ليست وليدة اليوم أنما جاءت كنقطة تحول جديدة في مسار العلاقات الأورومتوسطية نتيجة الظروف الدولية الجديدة التي تميزت بانهيار المعسكر الشرقي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية في مختلف الميادين، وهذا ما دفع بالإتحاد الأوروبي إلى تطوير هذه العلاقة والارتقاء بها إلى شراكة حقيقية وتعاون فعال يفتحان لها المجال لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة البحر المتوسط[1].

المطلب الأول: خلفية تاريخية للعلاقات الأورومتوسطية

لقد نظمت اتفاقية روما 1957 (التي أنشئت الجماعة الاقتصادية الأوروبية) العلاقات بين المجموعة وغيرها من الدول من خلال اتفاقيات تعاون، خاصة مع مستعمراتها السابقة بهدف دمجها مع المجموعة أو من خلال اتفاقيات تجارية مع بعض المزايا التفضيلية، وفي هذا الإطار طلبت جامعة الدول العربية من أعضائها سنة 1959 الالتزام بمبادئ اتفاقية الوحدة الاقتصادية لسنة 1957 وقرار السوق العربية المشتركة، والتي تقضي بعدم منح الدول العربية أية امتيازات لدول السوق الأوروبية المشتركة تتعارض مع مصالح الدول العربية، وفيما يتعلق بالعلاقات الأوروبية المغاربية فهي تندرج في إطار المادتين 277-238 من معاهدة روما التي تسمح بإجراء اتفاقات مع دول غير عضوه وتحدد إجراءات تحرك السلع والخدمات، كما تسمح اتفاقية الإتحاد المغاربي للدول الأعضاء بإجراء اتفاقات منفردة مع دول أو منظمات دولية[2].

ويمكن تلخيص مراحل التعاون الأورومتوسطي فيمايلي:

أولا: **مرحلة التعاون وفق السياسة المتوسطية الشاملة (PMG):**

إن تحليل العلاقات الأورومتوسطية الرامية إلى إقامة منطقة تبادل حر بين الضفتين يتطلب الوقوف عند تطور هذه العلاقات ذالك بعرض مختلف أجيال اتفاق التعاون.

✓ **من سنة 1957 إلى نهاية الثمانينات:**

وذالك منذ التوقيع على معاهدة روما إلى نهاية الحرب الباردة سنة 1989، إذ تعود المبادلات الرسمية الأولى بإقامة روابط مؤسساتية بين الإتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط إلى أوائل الستينات إذ تم التوقيع على عدد من اتفاقيات المشاركة الخاصة بالتجارة مع كافة البلدان في المنطقة باستثناء الجزائر. ولقد تركزت هذه الاتفاقيات أساسا على العلاقات التجارية وكانت محددة المدة ولم تشمل أهدافا إقليمية محددة.

وخلال الفترة 1975-1977 تم التوقيع على اتفاقيات تعاون جديدة غير محددة المدة سمحت بدخول السلع المصنعة لأغلب بلدان منطقة جنوبي البحر المتوسط مصفاة من الرسوم الجمركية للإتحاد الأوروبي، كما قدمت تفضيلات جمركية محدودة للصادرات الزراعية لتلك البلدان، وكان على بلدان منطقة جنوبي البحر المتوسط أن تقوم بصفة تدريجية

---

[1] نادية بلورغي، مرجع سبق ذكره، ص:92.

[2] بوزكري جمال، مرجع سبق ذكره، ص.ص:83-84.

بإلغاء رسومها الجمركية المفروضة على صادرات الإتحاد الأوروبي دون نص على توقيت، كما تكفلت الاتفاقية بتقديم المساعدة المالية خلال الفترة 1979-1991. وتعهد الإتحاد الأوروبي وبنك الاستثمار الأوروبي بتمويل هذه المساعدات.

كما وصفت مرحلة السبعينات بالسياسة المتوسطية الشاملة للمجموعة الأوروبية، استهدفت هذه السياسة للجماعة الأوروبية إلى المساهمة في تنمية دول المتوسط من خلال زيادة التبادل التجاري، وفتح أسواق المجموعة لصادرات تلك الدول والتعاون المالي داخل إطار مجموعة من الاتفاقيات الثنائية. وركزت على ست دول عربية وهي تونس، المغرب والتي وقعت اتفاقيتها في أفريل 1976 ومصر، الأردن، سوريا والتي وقعت اتفاقيتها في يناير 1977 ولبنان في ماي 1977.

✓ **ما بعد الحرب الباردة (1989-1992):**

حاولت المجموعة الأوروبية في أواخر الثمانينات إيجاد مقاربة جديدة لسياستها المتوسطية عقب انتهاء الحرب الباردة وعرفت هذه السياسة الجديدة بـ" السياسة المتوسطية الجديدة " وذالك تحت تأثير جملة من العوامل نوجزها في:

-التطور الحاصل في الاندماج الأوروبي، حيث تم الانتقال من السوق الموحدة إلى الإتحاد الأوروبي مرورا بالتوسع الأوروبي يشمل ثلاثة دول جديدة العضوية (ويتعلق الأمر باليونان 1981، إسبانيا والبرتغال 1986) فكل هذه الإنجازات المحققة من طرف أوروبا مكنتها من أن تصبح كيانا سياسيا حقيقيا يتمتع بسياسة موحدة اتجاه باقي الدول الأخرى.

-تعدد أسباب التنافر والقطيعة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط نتيجة توسع الفجوة في مستويات التنمية، بالإضافة إلى مشكل المديونية وانخفاض أسعار المواد الأولية، فكل هذه العوامل ساهمت في تدهور المستوى المعيشي لسكان الدول العربية المتوسطية.

-وفي جويلية 1992 بدأ التطور الجذري في سياسة الإتحاد الأوروبي المتوسطية حيث أشارة قمة لشبونة إلى أن شرقي وجنوبي المتوسط هي مناطق جغرافية لها أهمية كبيرة للإتحاد الأوروبي في إطار الأمن والاستقرار الجماعي[1].

ثانيا: مرحلة التعاون وفق السياسة الأوروبية المتوسطية:

يمكن اعتبار بداية هذه المرحلة مع مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995 وذالك بمشاركة 27 دولة، حيث تم فيه وضع الخطوات الأولى لإنشاء نظام تعاون إقليمي، سياسي، اقتصادي، اجتماعي وثقافي جديد لحد الوصول إلى إقامة منطقة تجارة حرة أورو-متوسطية في غضون سنة 2010، والتي تعمل على إزالة جميع القيود المفروضة على حرية تنقل المنتوجات الزراعية والصناعية وتنقل رؤوس الأموال، غير أنه ينبغي الإشارة إلى فكرة عقد اجتماع المتوسط ترجع لبداية الثمانينات عندما اقترح الرئيس الفرنسي (فرانسو ميتران) خلال زيارته للمغرب سنة 1983 عقد اجتماع (5+4) أي خمسة دول مغاربية (الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا، ليبيا) وأربعة دول أوروبية هي (إسبانيا، إيطاليا، فرنسا، البرتغال)،

---

[1] إبراهيم بوجلخة، **دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوروجزائرية (دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية)** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2013/2012، ص.ص:104-106.

وأصبحت اجتماع (5+5) بعد انضمام مالطا، ودخلت هذه الندوة جزئيا حيز التنفيذ أثناء الملتقى الذي انعقد في مرسيليا في 1988/12/17 تحت عنوان " حقائق وأفاق العلاقات بين الدول الأوروبية المتوسطية والدول المغاربية المرتبطة باتفاقيات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية "، ثم تلت هذه الندوة ندوة أخرى انعقدت بمدينة طنجة المغربية ما بين 24-1989/5/27 حضرتها جميع الدول المغاربية ، ثم تطورت فكرت الشراكة واتفاقية التبادل الحر مع الدول المتوسطية، حيث تبنت إسبانيا الفكرة وقدمتها في شكل اقتراح خطي بموافقة المجلس الأوروبي في لشبونة في جوان 1992، وهذا على اعتبار أن الفكرة في البداية كانت محصورة على الفضاء المغاربي فقط ثم توسعت لتشمل بلدان البحر الأبيض المتوسط الإثني عشر وهو مضمون البيان الصادر عن اللجنة الأوروبية بتاريخ 199/10/19، والذي يحمل عنوان " تدعيم السياسة المتوسطية الأوروبية وإقامة شراكة أورو-متوسطية "[1].

المطلب الثاني: مسار الشراكة الأورومتوسطية

أولا: إعلان برشلونة:

على إثر المصادقة على الوثيقة التي وجهتها اللجنة الأوروبية إلى المجلس الأوروبي من أجل المصادقة عليها في 1989/9/19، توجهت الجهود من أجل البحث عن صيغ ملائمة للتعاون الجديد وهكذا انعقد في أفريل 1995 مؤتمر في تركيا عرف بمؤتمر تركيا للتعاون الاقتصادي، تلاه بعد شهر مؤتمر آخر في 1995/5/14 بالمغرب عرف بمؤتمر مراكش للتعاون المغاربي الأوروبي، توجت هذه اللقاءات بندوة برشلونة 27-1995/11/28 أثمر عنها ما يعرف بإعلان برشلونة والذي يعتبر بمثابة الإعلان الرسمي عن الشراكة الأورومتوسطية وإخراج العلاقات بين الطرفين بفكرة جديدة عن طريق " الشراكة " ذالك من خلال كسر حواجز بين الشريكين، يحتوي هذا الإعلان عن 70 بندا[2]، تلت هذه الندوة جملة من المؤتمرات من أبرزها:

- مؤتمر فاليتا (مالطا) بتاريخ 1997/04/15 جاء لتقييم ما تم تحقيقه من المحاور التي تناولها مؤتمر برشلونة وتحديد الصعوبات التي تواجه برنامج المساعدات الأوروبية، إضافة إلى تأهيل المؤسسات الصناعية في دول جنوب المتوسط.
- مؤتمر باليرمو (إيطاليا) 3-4 جوان 1998 والتي تم انعقاده بصفة غير رسمية بعد مداولات واتصالات تمت بين الدول الأعضاء حول صبغة المؤتمر وجدول الأعمال وأهم ما ميز هذا المؤتمر هو التعبير عن الموقف العربي بوضوح من قبل الوفود العربية وتأكيدهم على ضرورة التكامل بين أبعاد الشراكة وعلى أولوية البعد السياسي كقاعدة سياسية يرتكز عليها تطوير التعاون والشراكة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية.
- مؤتمر شتوتغارت من 13 إلى 16 أفريل 1999 تم عقده بدعوة من الك ونفدرالية الأوروبية والإتحاد الدولي للمنظمات النقابية الحرة إذ ركز على هيكل التعاون النقابي الأورومتوسطي، العمل على تحقيق التوازن بين المصالح

---

[1] بوزكري جمال، مرجع سبق ذكره، ص.ص:86-87.

[2] سكينة حملاوي، **واقع التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة في ظل الأزمات المالية الراهنة (دراسة حالة الشراكة الأورومتوسطية/دول المغرب العربي)**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2012/2011، ص:121.

الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى إرساء الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان على اعتبار أنها الشروط الأساسية لتحقيق التقدم.

- مؤتمر مرسيليا (فرنسا) في 15-16 نوفمبر 2000 أهم ما تناوله هذا المؤتمر هو القضية الأقصى الشريف[1].

وعقب إعلان برشلونة وقعت العديد من الدول العربية من الحوض المتوسط اتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي على النحو التالي:

جدول رقم(01): وضعية اتفاقيات الشراكة للدول العربية المتوسطية مع الإتحاد الأوروبي

الدولة	توقيع الاتفاقية	الدخول الفعلي حيز التنفيذ
تونس	جويلية 1995	مارس 1998
الجزائر	22 أفريل 2002	1 سبتمبر 2005
المغرب	فيفري 1996	مارس 2000
السلطة الفلسطينية	فيفري 1997	جويلية 1997
مصر	25 حزيران 2001	1 حزيران 2004
لبنان	22 تموز 2002	1 أذار 2003
الأردن	نوفمبر 1997	1 أيار 2002

المصدر: إبراهيم بوجلخة، **دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوروجزائرية (دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية)** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2013/2012، ص:123.

ثانيا: المحاور الرئيسة للشراكة الأورومتوسطية:

سعى الإتحاد الأوروبي على تحديد أولويات للتعاون الاقتصادي والمالي مع الشريك المتوسطي إذ عمل على وضع بعض الوسائل والأدوات للتمويل بالإضافة إلى آليات للمتابعة بغية الوصول إلى الهدف المنشود وهو إقامة منطقة تبادل حر، وتعتمد الشراكة الاقتصادية والمالية في إطار مسار برشلونة على ثلاث دعائم أساسية وهي: الإنشاء التدريجي لمنطقة التبادل الحر الأورو-متوسطي، إقامة تعاون اقتصادي، إقامة تعاون مالي.

بالإضافة إلى بعض الجوانب الأخرى غير الاقتصادية على غرار المجال السياسي والثقافي، وعليه يمكن تقسيم المحاور الأساسية للاتفاقية إلى شق اقتصادي، شق غير اقتصادي:

[1] نادية بلورغي، مرجع سبق ذكره، ص.ص:100-101.

1- الشق الغير الاقتصادي:

أ. الشراكة السياسية والأمنية:

قرر المشاركون في مؤتمر برشلونة إقامة حوار سياسي منتظم لاستكمال الحوار الثنائي المنصوص عليه في اتفاقية الشراكة، بالإضافة إلى ذالك يحدد الإعلان عدد من الأهداف المشتركة في مجال الاستقرار الداخلي والخارجي تعهدت بموجبه جميع الأطراف على العمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والالتزام بموجب القانون الدولي واحترام الحريات الأساسية.

كما ينص الإعلان على أنه من الأهمية النظر إلى مسائل حقوق الإنسان والحريات الأساسية ، بالإضافة إلى اتفاق الطرفان على تطوير وتجسيد سيادة القانون والديمقراطية ونظمها السياسية مع حرية اختيار كل طرف نظامه السياسي والاجتماعي والثقافي والقضائي والاقتصادي و آليات تطويره، واتفقت كذالك على محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات.

وتعهد المشاركون بالعمل على تعزيز الأمن الإقليمي والعمل على منع انتشار الأسلحة النووية، أسلحة الدمار الشامل من خلال الالتزام والامتثال للالتزامات الدولية والإقليمية[1].

ذالك من خلال التقييد بالأمور التالية:

- احترام الحدود الأمنية واستقرار كل دولة من الدول المشاركة.
- تقوية دعائم التعاون بين المشاركين على منع ومكافحة الإرهاب وبخاصة من خلال التصديق على وتطبيق المواثيق الدولية التي قاموا بتوقيعها.
- تدعيم الأمن الإقليمي من خلال العمل على الحد من انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ذلك من خلال الالتزام بالقوانين الدولية والإقليمية الخاصة بعدم انتشار تلك الأسلحة وكذا الاتفاقيات الخاصة بالحد من التسليح أو نزع السلاح[2].
- تنمية دور القانون والديمقراطية في أنظمتهم السياسية.

ب. الشراكة في المجال الثقافي، الاجتماعي والإنساني:

وفق إعلان برشلونة اتفق الشركاء على إقامة شراكة في المجالات الاجتماعية، الثقافية، الإنسانية بغية التقريب بين الشعوب وتعزيز التفاهم فيما بينها. تقوم هذه الشراكة على أساس الاحترام المتبادل والإقرار والاعتراف بتنوع التقاليد والثقافات والحضارات في جميع أنحاء البحر المتوسط من ناحية وتعزيز العلاقات المشتركة من ناحية أخرى.

كما تركز ديباجة إعلان برشلونة بوضوح على ضرورة تكريس الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ، على أن الهدف العام للشراكة يتمثل في تحويل حوض البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة للحوار والتبادل والتعاون بما يضمن

---

[1] نادية بلورغي، مرجع سبق ذكره، ص:113.

[2] محمد حميدان، **الشراكة الأورومتوسطية، اتفاق الشراكة الأوروبية مع منظمة التحرير الفلسطينية تطبيق على البعد الثنائي للشراكة** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الدراسات العليا، جامعة بير زيت، فلسطين، 2007، ص.ص:51-52.

السلام وهذا يتطلب تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، تحقيق تنمية اجتماعية متوازنة ومستدامة، واتخاذ تدابير لمكافحة الفقر وتشجيع المزيد من التفاهم بين والثقافات.كل هذا يشكل جوانب أساسية لإنجاح الشراكة[1].

2- الشق الاقتصادي والمالي:

وتمثل في بعض الآليات التي ساعدت لدخول الشراكة والتي ترجمت ببرنامج للتعاون المالي ميدا (MEDA) الذي انطلق سنة 1995، وهو يعتبر أهم أداة مالية تستخدم لوضع قيد التنفيذ للشراكة الأورو-متوسطية ومختلف الأنشطة الملحقة بها وذالك لتحقيق الأهداف التي سطرها مؤتمر برشلونة وهي جعل من منطقة المتوسط فضاء للنمو والاستقرار في ظل تكريس شراكة اقتصادية ومالية واسعة[2].

❖ **الإطار القانوني لبرنامج ميدا:**

تم إنشاء برنامج ميدا بناء على القانون رقم 96/1488 الصادر بتاريخ 1996/7/23 الذي يحدد كيفيات تسيير البرنامج من طرف اللجنة الأوروبية، وقد تم تعديله بالقانون 98/780 الصادر بتاريخ 1998/4/7 ليعدل مرة أخرى في 2000 بالقانون 2000/2698 الصادر في 2000/11/27[3].

❖ **آليات عمل البرنامج:**

ويتم تحديد المساعدات وفق آليتين :

-بالنسبة للمساعدات الثنائية يتم إعداد وثيقة بين الإتحاد والدولة المعنية تسمى بالوثيقة الإستراتيجية التي تعتبر إطارا متعدد السنوات للمساعدات المالية التي سيقوم الإتحاد بتقديمها للدول المعنية، تحدد هذه الوثيقة أهداف الشراكة مع البلد المعني والمجالات والأولويات التعاون، ويتم وضعها بناء على تقييم شامل لسياسة البلد، ووضع هالسياسي والاقتصادي والاجتماعي، بناءا على هذه الوثيقة يتم إعداد برنامج ثلاثي يسمى بالبرنامج التأشيري التوجيهي الوطني (PIN) يتضمن تفصيلا أكثر للوثيقة الأولى.

-أما بالنسبة للمشاريع الجهوية فيتم تمويلها بناء ا على البرنامج التوجيهي الجهوي (PIR) يتم اعتماد الوثيقة الإستراتيجية والبرنامج التوجيهي الوطني والجهوي من طرف اللجنة الأوروبية بعد استشارة لجنة ميدا.

فيما يتعلق بتخفيضات الفوائد، يتخذ من طرف القرار من طرف اللجنة الأوروبية بعد إعلام البنك الأوروبي للاستثمار، أما القروض المقدمة من طرف البنك الأوروبي فيأخذ قرارها البنك بعد موافقة لجنة مكونة من ممثلي الدول الأعضاء في حين تأخذ التمويلات في أطار ميدا ثلاثة أشكال:

- ✓ مساعدات نهائية تأتي من الميزانية العامة للإتحاد تسير من طرف اللجنة الأوروبية وتسعى لتحقيق أهداف البرنامج.
- ✓ رؤوس أموال يجمعها البنك الأوروبي للاستثمار والمتمثلة في رأس المال المعرض للخطر الذي تستخدم لتمويل القطاع الخاص والقطاع المالي.

---

[1] المرجع السابق، ص.ص:113-114.

[2] سكينة حملاوي، مرجع سابق، ص:129.

[3] نادية بلورغي، مرجع سابق، ص:105.

✓ قروض ميسرة تتمثل في تخفيضات الفوائد[1].

وتم تقسيم برنامج المساعدات المالية المعد من طرف الإتحاد الأوروبي إلى مرحلتين المرحلة الأولى بين عامي 1995-1999، أما المرحلة الثانية كانت بين عامي 2000-2006 .

❖ **(ميدا 1) 1995-1999**:

يعتبر برنامج ميدا الأداة المالية الأساسية التي أعتمدها الإتحاد الأوروبي لتفعيل الشراكة الأورو – متوسطية إذ يبلغ الغلاف المالي المخصص من ميزانية الإتحاد لهذ ا البرنامج للفترة 1995-1999 مبلغ قدره 3424,5 مليون أورو من مجموع 4685 مليون أورو المخصصة للتعاون المالي بين الإتحاد وشركائه المتوسطيين، ويتكون هذا الغلاف من مساعدات مالية ومنح موجهة لدول جنوب الحوض المتوسط حيث تمثل 90% من هذه الموارد مخصصات اعتمدت بشكل ثنائي للشركاء، بينما تم تخصيص 10% المتبقية للأنشطة الجهوية، هذا بالإضافة إلى القروض الممنوحة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار (BEI) والتي قدرت بحوالي 4672 مليار أورو .

وخلال ذات الفترة تم تخصيص 86% من برنامج ميدا للشركاء: الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، سوريا، تونس، تركيا، والسلطة الفلسطينية. وخصصت 12% الأخرى من هذه الموارد للأنشطة الإقليمية و 2% الباقية لمكاتب المساعدة التقنية[2].

جدول رقم(02): المبالغ المالية المقدمة لبعض الدول المتوسطية في إطار برنامج " ميدا 1 "

(1995-1999) الوحدة: مليون أورو

السنة / الدولة	1995	1996	1997	1998	1999
الجزائر	0	0	41	95	29
مصر	0	75	203	397	11
الأردن	7	100	10	8	129
لبنان	0	10	86	0	86
المغرب	30	0	236	219	176
سوريا	0	13	42	0	46
تونس	20	120	138	19	132
فلسطين	3	20	41	5	42

Source: http://ec.Europaeu/ europeaid/ reports/ medaevaliatuon- midtern- report-2005- en pdf

نقلا عن: نادية بلورغي، **تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورومتوسطية– دراسة حالة الجزائر–** ، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2014/2013، ص:108.

[1] سكينة حملاوي، مرجع سابق، ص:131.

[2] نادية بلورغي، مرجع سابق، ص:107.

❖ **ميدا 2 (2000–2006)** :

وضع بموجب القرار 2000/2698 وبميزانية بلغت 5350 مليون يورو ، حيث تشمل البرامج الممولة من خلال ميدا 2 قطاعات التعاون في مجال البحث العلمي وعصرنة مختلف الإدارات العمومية إضافة إلى الاهتمام بتطوير الخدمات المالية والمصرفية والعمل على دعم الإصلاحات الاقتصادية، ووضع الإطار القانوني والمؤسساتي قيد التنفيذ والذي يسمح إلى دول المتوسط بالدخول إلى اقتصاد السوق، وتتجسد المشاريع المهمة من طرف هذا البرنامج في:

- ✓ دعم مباشر لصالح برنامج التصحيح الهيكلي (600 مليون أورو من المجموع أي نسبة 20% من مجموع الالتزامات).
- ✓ التعاون الاقتصادي وتنمية قطاع الخاص بما فيها عمليات (رأس المال – المخاطر) التي يشرف عليها البنك الأوروبي للاستثمار (1035 مليون أورو بنسبة 30% من مجموع الالتزامات).

أما بخصوص المشاريع الجهوية فقد خصص لها مبلغ 418 أورو أي نسبة 12% من برنامج ميدا[1].

جدول رقم(03): المبالغ المالية الممنوحة لبعض الدول المتوسطية في إطار برنامج " ميدا 2 "

(2000–2006) الوحدة: مليون أورو

السنة / الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الجزائر	30	60	50	42	51	40	66
مصر	13	0	78	104	159	110	129
الأردن	15	20	92	43	35	58	69
لبنان	0	0	12	44	18	27	32
المغرب	141	120	122	143	152	135	168
سوريا	38	8	36	1	53	22	22
تونس	76	90	92	49	22	118	71
فلسطين	97	0	100	81	73	80	92

Source: http:// eceuropa.eu/europeaid/reports/meda-evaluation-midterm-report2005.pdf, consulte le 11/08/2013 à 03:35

نقلا عن: نادية بلورغي، **تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورومتوسطية– دراسة حالة الجزائر–** ، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2014/2013، ص:110.

[1] إبراهيم بوجلخة، مرجع سابق، ص:119.

إلى جانب ما تم تقديمه في برنامج ميدا قام بنك الاستثمار الأوروبي وهو مؤسسة مالية تابعة للإتحاد الأوروبي حيث يرتكز البنك على الموازنة المالية للإتحاد الأوروبي في تجميع رأس ماله، كما يتمتع بالاستقلالية المالية داخل إطار الشراكة، وتتجسد مهمته في تحقيق الأهداف المالية للإتحاد الأوروبي والمتمثلة في التمويل طويل الأجل للمشاريع الأوروبية داخل منطقة الشراكة وخصوصا الجهة الجنوبية لحوض المتوسط.

يقدم بنك الاستثمار مجموعة من المنتجات المالية الموزعة حسب استحقاقها وحجمها إلى فئات مختلفة، وأهم الطرق المستخدمة من طرف البنك لتمويل مختلف المشاريع في المنطقة:

- ✓ قروض موجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر للمشاريع التي لا تتعدى مبلغ 25 مليون أورو.
- ✓ تدعيم رأس المال ومواجهة المخاطر.
- ✓ قروض مباشرة (قروض فردية) لتمويل المشاريع الخاصة التي لا تتجاوز 25 مليون أورو.
- ✓ آليات التمويل الهيكلي.

ولقد وقع البنك 24 مشروعا جديدا بقيمة إجمالية بلغت 1.7 بليون يورو، وبالإضافة إلى ذالك تم توقيع 15 عملية مساعدة فنية بقيمة إجمالية بلغت 11.8 مليون يورو، ولتعزيز أثر ذالك على البلدان المتوسطية الشريكة بلغ مستوى الصرف مستوى قياسيا ملحوظا وهو 1.5 بليون يورو، وفي سنة 2012 انصب تركيز البنك الأوروبي على المشاريع الإستراتيجية التي من شأنها إحداث تغيير واضحة للاقتصاديات المحلية حيث في خلال هذه السنة تم توقيع 24 مشروعا استثماريا وعملية خاصة برأس مال المخاطر فضلا عن 15 عملية في مجال المساعدة الفنية بمبلغ إجمالي قيمته 107 بليون يورو[1].

إذ تم توزيع التمويلات بحسب المنطقة كالتالي:

[1] نادية بلورغي، مرجع سابق، ص.ص:111-112.

شكل رقم(02): توزيع تمويلات البنك الأوروبي بحسب المنطقة

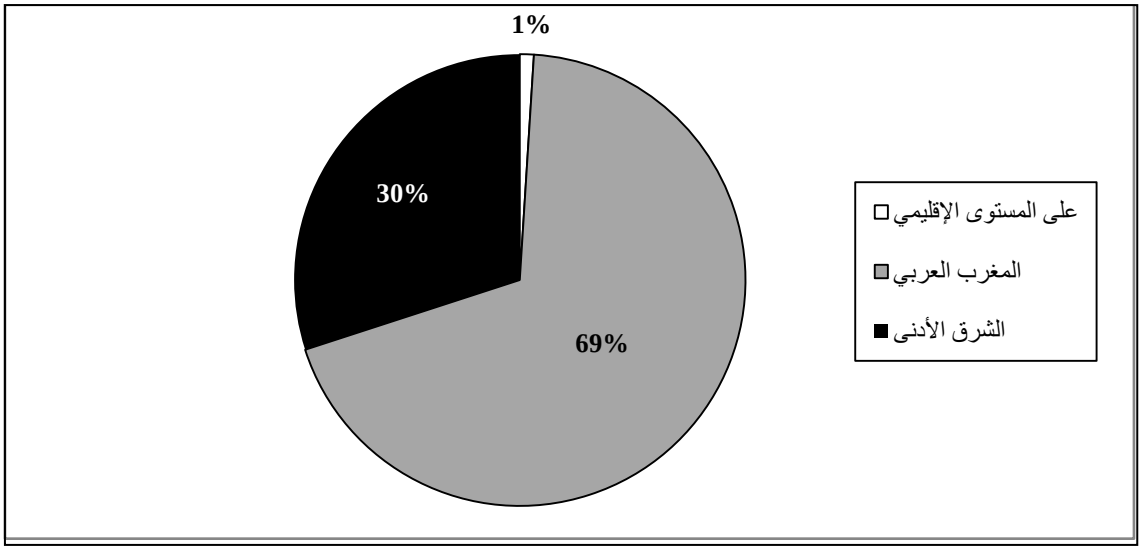

المصدر: بنك الاستثمار الأوروبي، التقرير السنوي لـ" فيميب" 2012.

نقلا عن: نادية بلورغي، **تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورومتوسطية– دراسة حالة الجزائر–** ، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2014/2013، ص:113.

من خلال هذا التوزيع نلاحظ أن المغرب العربي أخذ حصة الأسد بنسبة 69% إذ تم تمويل 14 مشروع بقيمة قدرت بـ1174 مليون أورو، وتليها منطقة الشرق الأدنى بنسبة 30% بمجموع 9 مشاريع بمبلغ قدر ب504 مليون يورو، أما المشاريع الإقليمية فخصص لها مبلغ 10 مليون يورو فقط.

المطلب الثالث: أهداف الشراكة الأورومتوسطية

يتمثل الهدف المعلن من الشراكة الأورومتوسطية بشكل عام في جعل المنطقة المتوسطية فضاء للحوار والتعاون والتبادل من أجل تحقيق السلم والاستقرار والإزدهار، وترسيخ مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا بشكل دائم بمحاربة الفقر وإيجاد فرص أفضل للتقارب بين الثقافات، ويمكننا تلخيص أهداف كلا الطرفين فيمايلي:

أولا: أهداف الإتحاد الأوروبي:

إن الشراكة الأوروبية المتوسطية جاءت نتيجة اقتراح المجموعة الأوروبية، وب التالي فمن الطبيعي أنها تخدم التوجهات الأوروبية بدرجة أولى، وتتضمن تطلعات دول الجنوب بدرجة أخرى، فالدول الأوروبية (الإتحاد الأوروبي) تسعى لتحقيق مايلي:

- ✓ تحقيق المزيد من الاندماج والتكامل في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية لضمان الاستقرار على المدى الطويل[1].

[1] سكينة حملاوي، مرجع سابق، ص:126.

- ✓ تدعيم إبراز الإتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية من خلال توسيع مناطق نفوذها لتشمل كل حوض البحر المتوسط.
- ✓ تدعيم الاستقلالية الأوروبية في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية التي تدعم بناء اتجاه شرق أوسطي في مناطق التبادل والتعاون الأوروبي-المتوسطي بشكل خاص[1].
- ✓ التقليل من موجة الهجرة السرية خصوصا نحو دول جنوب أوروبا (فرنسا، إسبانيا، إيطاليا....) لما لها من أثار سلبية والتي تتزايد من يوم إلى أخر، بالإضافة لمحاربة النمو السكاني المتفجر في حدودها الجنوبية.
- ✓ ضمان أمن أوروبا ومواجهة أخطار الإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة ومواجهة خطر انتشار الأسلحة خوصا الغير تقليدية.
- ✓ ضمان مصادر دائمة للطاقة من النفط والغاز الطبيعي خصوصا وأن بعض الشركاء يعدون دول فنية بالنفط كما هو الحال بالنسبة للجزائر[2].
- ✓ الحاجة إلى اقتحام أسواق جديدة في دول جنوب وشرق المتوسط[3].

ثانيا: أهداف الدول المتوسطية:

- ✓ تحويل العلاقة مع الإتحاد الأوروبي من علاقة مانح ومتلقي إلى علاقة تعاون ومصالح مشتركة.
- ✓ ضمان سوق أكثر اتساعا للمنتجات (الصادرات) الدول المتوسطية من خلال منطقة التبادل الحر التي تهدف لها العلاقة الأورومتوسطية.
- ✓ أهمية الإتحاد الأوروبي كمصدر للمساعدات المالية[4].
- ✓ انتقال التكنولوجيا والمعارف الحديثة إليها، والاستفادة من الخبرات الأوروبية في إطار فرص التعاون التي تطرحها الشراكة في ميادين مختلفة[5].
- ✓ زيادة معدل التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية.
- ✓ تحسين المستوى المعيشي لسكانهم وزيادة معدل التوظيف وتقليل الفجوة التنموية في المنطقة الأورومتوسطية[6].

---

(1) إبراهيم بوجلخة، مرجع سابق، ص:124.

(2) نادية بلورغي، مرجع سابق، ص:94.

(3) بوزكري جمال، مرجع سابق، ص:104.

(4) سكينة حملاوي، مرجع سابق، ص:127.

(5) نادية بلورغي، مرجع سابق، ص:95.

(6) محمد حميداني، مرجع سابق، ص:58.

المبحث الثالث: مفاهيم أساسية حول ميزان المدفوعات

ترتبط الدول فيما بينها بعلاقات اقتصادية متعددة الجوانب، مما يتطلب انتقال الموارد المادية والبشرية والمالية، ويترتب عن هذه التحركات التزامات وحقوق لكل دولة اتجاه الدول الأخرى، ويجري التعبير عن هذه الالتزامات والحقوق بالقيم النقدية، وخلال مدة محددة في حسابات (ميزان المدفوعات) الذي يوضح المركز المالي لدولة ما، ويعد هذا الميزان من أبرز الأدوات التحليلية التي ترتكز عليها العلاقات النقدية الدولية.

وسنتناول في هذا المبحث ميزات المدفوعات في نقاط أساسية:

المطلب الأول: مفهوم وأهمية ميزان المدفوعات

أولا: مفهوم ميزان المدفوعات:

يمكن تعريف ميزان المدفوعات من عدة أوجه:

1. عرفه صندوق النقد الدولي على أنه: هو سجل يعتمد على القيد المزدوج، يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما، وذالك بسبب هجرة الأفراد، والتغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة وحقوقها والتزاماتها اتجاه بقية دول العالم[1].
2. هو بيان يسجل قيمة الحقوق والديون الناشئة بين دولة معينة والعالم الخارجي، نتيجة قيام جميع أنواع المبادلات الاقتصادية التي نشا بين المقيمين (المقصود بالمقيم الشخص الطبيعي أو المعنوي كالشركات ويعتبر الشخص مقيم إذا أقام في الدولة مدة ستة شهور فأكثر) في هذه الدولة والمقيمين في الخارج، خلال فترة معينة اتفق على تحديدها بسنة[2].
3. ويعرف من الجانب الإحصائي: هو بيان إحصائي مصنف بكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة (شركات، أفراد، هيئات حكومية) والمقيمين في بقية الدول الأخرى والذي يشار إليهم بالأجانب أو غير المقيمين وذالك خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة[3].

ثانيا: أهمية ميزان المدفوعات:

تكمن أهمية ميزان المدفوعات في كونه:

- يعكس هيكل وتركيبة الاقتصاد القومي، ويمثل الجسر الذي من خلاله يتم تبادل التأثيرات الخارجية مع العالم.
- يكشف المركز الخارجي للدولة من حيث القوة والضعف ومن ثم يشكل أداة رئيسية لتحليل الجوانب النقدية من التجارة الدولية لأي بلد[4].

---

(1) شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، ط1 وط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012 و2015، ص:188.

(2) عبد الكريم جبار العيساوي، **التمويل الدولي (مدخل حديث)**، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص:233.

(3) شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص:188.

(4) سمير فخري نعمة، **العلاقات التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وإنعكاساتها على ميزان المدفوعات** ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص.ص:71-72.

- من خلال دراسة كشف ميزان المدفوعات يتضح إن كانت الدولة دائنة أو مدينة.
- يوفر فرصة لتقييم أثار تخفيض قيمة العملة ومن ثم بيان مدى أثارها على زيادة أو عدم زيادة صادرات الدولة بسبب تخفيض قيمة العملة وذالك بالنظر إلى الجزء الخاص من الحساب الجاري في كشف ميزان المدفوعات[1].
- مساعدة واضعي السياسات الاقتصادية في توجيه جميع الأمور المهمة في الدول نتيجة الارتباط بين ميزان المدفوعات والإجراءات المالية والنقدية في الدولة.
- تعتبر البيانات الواردة في ميزان المدفوعات أداة للتقييم والتفسير العلمي لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاديات العالمية[2].

المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات

هناك الكثير من وجهات النظر المحلية والدولية في تبويب المعاملات وتقسيمها، وهو ما دفع بعض المؤسسات الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي إلى تشكيل لجان من الخبراء لإعداد دليل ميزان المدفوعات ليكون مرشدا علميا في موضوعات التجميع الإحصائي، والشكل الشائع الذي يأخذ به صندوق النقد الدولي يضمن الأقسام التالية:

أولا: الحساب الجاري (ميزان المدفوعات الجارية):

وهو ذالك الحساب الذي يضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة والتي تتم بين المقيمين والغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة وهي ترتبط بالإنتاج والدخل.

ويقسم هذا إلى أربعة موازين فرعية كالتالي:

❖ **الميزان التجاري:**

ويسجل في هذا الميزان التجارة المنظورة، إذ يشمل على صادرات وواردات السلع المادية المنظورة التي تعبر الحدود الجمركية للبلد تحت مرأى من السلطات الجمركية، ولا يدخل ضمن هذه العمليات السلع التي يعاد تصديرها وسلع العبور ولا السلع التي تبقى لبعض الوقت ثم يعاد تصديرها، وينجم عن هذا الميزان إستلامات نقدية مقابل بيع السلع الوطنية في الأسواق الدولية والتي تدعى بالصادرات المادية، ومدفوعات مقابل واردات السلع الأجنبية من هذه الأسواق والتي تدعى بالواردات المادية، وتسجل الصادرات والواردات من السلع المادية طبقا لإحصاءات الجمارك وأحيانا تسجل استنادا إلى إحصاءات مراقبة النقد الأجنبي.

وجرت العادة أن تقوم إدارة الجمارك بتسجيل قيمة السلع المستوردة على أساس (C.I.F) أي (تأخذ قيمة السلع المستوردة في بلد المصدر وتضيف إليها نفقات النقل والتأمين)، أما الصادرات فتسجل على أساس (F.O.B) أي (تأخذ قيمة السلع في البلد المصدر لها دون إضافة النفقات الخاصة بالنقل والتأمين) ، وهكذا تصبح قيمة الواردات

---

[1] عبد الكريم جبار العيساوي، مرجع سابق، ص:234.

[2] شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص:189.

العالمية أكبر من قيمة الصادرات العالمية بمقدار يساوي قيمة نفقات النقل والتأمين التي تضاف قيمتها إلى الواردات الكلية دون الصادرات العالمية[1].

❖ **ميزان التجارة غير المنظورة:**

ويسمى أيضا " الحساب التجاري الخدمي " ويضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة والتي تأخذ شكل تدفقات خدمية أي غير مادية، والتي تتم بين المقيمين والغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة وهي ترتبط بالإنتاج والدخل خلال تلك الفترة، كما أنه لا يمكن رؤيتها من طرف الأجهزة الجمركية باعتبارها لا تمر بجهاز الجمارك[2].

ويتضمن هذا الميزان الخدمات التالية:

- ✓ **خدمات النقل**: ويتضمن المدفوعات المتعلقة بمختلف أنواع خدمات النقل البرية، البحرية، النهرية والجوية والتي تؤديها وسائل النقل الأجنبية للمقيمين وتسجل في الجانب المدين أي جانب المدفوعات، ويشمل ذالك أيضا أجور شحن البضائع، وأسعار تذاكر السفر ورسوم الموانئ وقيمة أعمال الصيانة العادية للسفن، وقيمة ما تحصل عليه السفن من وقود وتموين.
- ✓ **نفقات السفر** : وتشمل مصروفات المسافرين الأجانب في الدولة والتي تسجل في الجانب الدائن أي جانب الإيرادات، ومصروفات المسافرين من المقيمين في الخارج والتي تسجل في الجانب المدين أي جانب المدفوعات، ويقصد بالمسافر في هذا الشأن السائح أو الطالب، المريض أو الموظف في مهمة رسمية أو المسافر لقضاء الأعمال، كل هذا باستثناء النفقات الواردة في النقطة السابقة.
- ✓ **خدمات التأمين** : قد يكون التأمين خاصا بنقل السلع ويكون خاصا بعمليات التأمين على الحياة والحوادث وعمليات إعادة التأمين وقد تكون المدفوعات المتعلقة بعمليات التأمين أقساطا دورية، أو مبالغ تستحق عند وقوع الحادث المؤمن عليه ويسجل المدفوع منها إلى الداخل بجانب الدائن ويسجل المدفوع منها إلى الخارج في الجانب المدين[3].
- ✓ **دخول الاستثمارات**: وتحتوي على الدخل الناجم عن الاستثمارات الوطنية في الخارج كالاستثمار في المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية، وكذالك الفوائد المستلمة من القروض الممنوحة للأجانب والدخل المتأتي من الاستثمار في الأوراق المالية[4].
- ✓ **النفقات الحكومية**: ويتضمن عدد من الأعمال التي تقوم بها الحكومة الوطنية أو الحكومة الأجنبية التي لا تدخل في بنود أخرى من ميزان المدفوعات ويميز صندوق النقد الدولي في هذا المجال بين:

---

(1) هيل عجمي جميل الجنابي، **التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص.ص:29-30.

(2) شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص:197.

(3) المرجع السابق، ص.ص:191-192.

(4) هيل عجمي جميل الجنابي، مرجع سابق، ص:31.

- **إيرادات ومدفوعات الحكومة الوطنية** : وتشمل نفقات البعثات الدبلوماسية والمعاشات التي تدفعها الدولة للخارج، والعمليات الخاصة بالقوات المسلحة في الخارج كإيجارات القواعد والتموين، بالإضافة إلى الرسوم الخاصة بالنشاط القنصلي كالتأشيرات والضرائب التي يدفعها مواطن من الخارج.
- **العمليات الخاصة بالحكومات الأجنبية** : تشمل هذه العمليات الإيرادات الناشئة من مصروفات البعثات الأجنبية والمنظمات الدولية في الدولة، وكذالك المعاشات التي يحصلها مقيمون في الخارج، والمصروفات العسكرية التي تقوم بها حكومات أجنبية لغير الدولة، ورسوم العمليات القنصلية[1].

❖ **ميزان التحويلات من جانب واحد:**

يطلق على هذا الميزان " حساب التحويلات من جانب واحد " ويضم كافة المعاملات الاقتصادية (سواء كانت مالية أو على شكل سلع) الدائنة والمدينة والملزمة لجانب واحد، والتي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، وقد تكون هذه التحويلات حكومية أو خاصة[2].

- **التحويلات الحكومية:** وتشمل الهبات والتعويضات والمساعدات النقدية أو العينية المقدمة والمستلمة بين الحكومات كتعويضات الحروب التي تدفعها الدول المنهزمة في الحرب، وتسجل هذه التحويلات في الجانب الدائن من ميزان التحويلات الرسمية للبلد المستلم وكذالك في الجانب المدين من ميزان النقد الأجنبي، أما في البلد المان ح لهذه التحويلات فإنها تسجل في الجانب المدين من ميزان التحويلات الرسمية وفي الجانب الدائن من ميزان النقد الأجنبي.
- **التحويلات الخاصة:** وتشمل قيام الأفراد والشركات والهيئات الخاصة بتقديم الهبات والإعانات والتبرعات نقدية أور حقيقة إلى أفراد وهيئات خاصة ولكن م عنة في دول أخرى دون مقابل مثل تحويل المهاجرين لجزء من دخولهم لذويهم، وأصبحت هذه التحويلات تمثل مصدرا مهما من مصادر تغطية العجز في ميزان الحساب الجاري، وعاملا في تكوين الدخل القومي القابل للصرف[3].

ثانيا: حساب رأس المال (ميزان حساب رأس المال):

يسجل هذا الحساب المعاملات المالية بصفة عامة الدائنة والمدينة مع التمييز ما بين المعاملات المالية طويلة الأمد والمعاملات المالية قصيرة الأمد، وهذه المعاملات هي تلك المعاملات التي لا تتضمن سوى تحويل النقود أو العملة (الصرف الأجنبي) أو الحقوق على النقود أو حق تملك الاستثمار، وفي أغلب الأحيان تعد المعاملات المالية بوصفها معاملات رأسمالية، ومن جهة أخرى أن هذه المعاملات لا تؤثر مباشرة على مستوى الدخل للدول المعنية، وتكمن أهمية هذا الحساب في ميزان المدفوعات في أنه يبين أثر التجارة الخارجية والمدفوعات على الثروة والدين، ويتدفق رأس المال بين الدول نتيجة اختلاف حجم رأس المال والطاقة الاستيعابية والإنتاجية الحدية لرأس المال بين الدو ل، وفي ظل غياب

---

[1] شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص.ص:193-194.

[2] شقيري نوري مصطفى، مرجع سابق، ص:198.

[3] هيل عجمي جميل الجنابي، مرجع سابق، ص.ص:32-33.

المخاطر فإن رأس المال يتدفق إلى المناطق التي ترتفع فيها سعر الفائدة، ويتضمن حساب ميزان رأس المال الحسابات الفرعية التالية:

- **حساب رؤوس أموال طويلة الأجل:**

وتشمل رؤوس الأموال المتجهة إلى أو من الخارج بقصد استثمارها لأجل طويل، أي في مدة تزيد عن سنة، وعادة ما يحصل ذالك تبعا لسعر الفائدة الذي يكو ن مرتفعا في دولة ما عن الأخرى، ومن مثل ذلك القيام بالاستثمارات المباشرة في الخارج، إن تدفق رؤوس الأموال للداخل فإنه يقيد دائنا في حساب رأس المال بميزان المدفوعات لأنه يتضمن مقبوضات نقدية بالنسبة للمواطنين، وفي المقابل ذلك يحصل المستثمرون الأجانب على حقوق مالية على المواطنين، وأحيانا يشير إلى تدفق رؤوس الأموال للخارج على أنه (تصدير رأس المال) وإلى تدفق رؤوس الأموال للداخل على أنه استيراد رأس المال، وفي الغالب توصف حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل بأنها تلقائية تحدث بغض النظر عن المركز المالي الخارجي لميزان المدفوعات سواء أكان دائنا أو مدينا.

- **حساب رؤوس الأموال قصيرة الأجل:**

وتشمل رؤوس الأموال المحولة إلى أو من الخارج بقصد الاستثمار لأجل قصير، أي في مدة تقل عن سنة، وتتمثل هذه التحويلات في العادة في تغيرات تطرأ على إجمالي الحقوق المالية التي يحتفظ بها الأجانب على المقيمون وتتخذ هذه الحقوق أشكالا كثيرا عملات، ودائع مصرفية، أوراق مالية قصيرة الأجل، وتشير حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى صافي الزيادة أو النقصان في مركز رأس المال قصير الأجل للبلد الناجم عن عجز أو فائض في الميزان الجاري، ولهذا السبب توصف حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل بأنها ليست حركة تلقائية [1].

- **حساب الذهب والاحتياطي النقد الأجنبي:**

ويشمل هذا الحساب التغيرات التي تطرأ على أرصدة الذهب والاحتياطات الأجنبية لدى السلطات النقدية سواء بالزيادة أو بنقصان، والبلد الذي يعاني من عجز في حسابه الجاري وميزان حساب رأس المال يواجه هذا العجز من خلال السحب على الاحتياطات الأجنبية والذهبية لدى البنك المركزي، وتعد الاحتياطات الدولية من الذهب والنقد الأجنبي مهمة في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة فالأقطار التي تعاني من مشاكل في موازين مدفوعاتها تضطر للسحب من هذه الاحتياطات للمحافظة على أسعار الصرف الثابتة لها، أما في ظل أسعار الصرف المرنة فان البلد يسمح بارتفاع وانخفاض القيمة الخارجية لعملته الوطنية وهكذا فان التغيرات في حساب الاحتياطات الدولية والحاجة إليها سيكون ضئيلا.

[1] عبد الكريم جبار العيساوي، مرجع سابق، ص.ص:236-237.

ويعكس حساب الاحتياطات الدولية مركز العملة الوطنية في سوق الصرف الأجنبي، فإذا عرض العملة الوطنية يزيد من الطلب عليها فـإن البلد سوف يخسر جزءا من احتياطاته أو يزيد من التزاماته للمؤسسات النقدية الأجنبية الرسمية، مما يسيء إلى مركز العملة الوطنية في سوق الصرف الأجنبي[1].

- **فقرة السهو والخطأ:**

يقوم ميزان المدفوعات على أساس نظام القيد المزدوج أي أن كل عملية تسجل مرتين مرة في الجانب الدائن ومرة أخرى في الجانب المدين، ولذالك فان ميزان المدفوعات يكون دائما متوازنا من الناحية المحاسبية ولكن في بعض الحالات لا يتحقق مثل هذا التوازن لصعوبة الحصول على معلومات إحصائية دقيقة عن المعاملات الدولية التي تدخل في ميزان المدفوعات، فقد يحصل اختلاف في تقدير نفس الفقرة من ميزان المدفوعات من قبل أجهزة الجمارك ومراقبة التحويل الخارجي في البنك المركزي، وهكذا فأن حصول تباين بين الأرصدة الدائنة والمدينة يستوجب إدخال بند يدعى بـ"الموازنة" أو فقرة السهو والخطأ يتم الاستعانة به لتحقيق التوازن الحسابي في ميزان المدفوعات، وفي أحيان أخرى تدخل الدولة وارداتها من الأسلحة والمعدات العسكرية ضمن فقرة السهو والخطأ رغبة منها في الحفاظ على أسرارها العسكرية ، وبالتالي تظهر هذه الفقرة كبيرة لدى الدول التي تزيد من مستوردتها الحربية[2].

---

[1] أحمد عادل حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2001-2002، ص:105.

[2] هيل عجمي الجنابي، مرجع سابق، ص.ص:38-40.

شكل رقم(03): ميزان المدفوعات الدولية

	متحصلات (الدائن)	مدفوعات (المدين)	الصافي (الدائن – المدين)
أولا: السلع والخدمات:			
– سلع			
– خدمات النقل			
– التأمين			
– الرحلات إلى الخارج			
– الدخول إلى الاستثمارات			
– العمليات الحكومية			
– الخدمات الأخرى			
ثانيا: التحويلات من جانب واحد:			
– خاصة			
– عامة			
ثالثا: رأس المال والذهب النقدي:			
أ. القطاع غير النقدي:			
– التزامات طويلة الأجل			
– التزامات قصيرة الأجل			
– أصول طويلة الأجل			
– أصول قصيرة الأجل			
ب. القطاع النقدي:			
– التزامات طويلة الأجل			
– التزامات قصيرة الأجل			
– أصول طويلة الأجل			
– أصول قصيرة الأجل			
– الذهب النقدي			
– السهو والخطأ			

المصدر: محمود يونس وآخرون، مرجع سابق، ص:230.

المطلب الثالث: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

أولا: التوازن في ميزان المدفوعات:

إن تنظيم ميزان المدفوعات على أساس نظام مسك الدفاتر ذات القيد المزدوج تجعل القيود المدينة مساوية لقيمة القيود الدائنة، وهذا يعني أنه من الناحية المحاسبية ميزان المدفوعات يجب أن يكون دائما متوازنا وهذا لا يمنع أن يكون ميزان المدفوعات متوازنا من الناحية الاقتصادية[1].

إذن يقسم التوازن في ميزان المدفوعات إلى قسمين هما:

❖ **التوازن الحسابي لميزان المدفوعات:**

تتمثل حتمية التوازن الحسابي لميزان المدفوعات فيمايلي:

-إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة عجز فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لابد أن يكون في حالة فائض وبالقيمة نفسها.

-إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة فائض، فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لابد أن يكون في حالة عجز وبالقيمة نفسها.

-إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة توازن فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لابد أن يكون في حالة توازن أيضا.

ومن هنا يمكن صياغة شروط التوازن الحسابي الدائم لميزان المدفوعات غلى الشكل التالي:

-رصيد الميزان التجاري + رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد + رصيد ميزان رأس المال + رصيد ميزان الذهب والصرف الأجنبي+ السهو والخطأ = الصفر.

أو بمعنى أخر

-رصيد الميزان التجاري = (رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد + رصيد ميزان رأس المال + رصيد ميزان الذهب والصرف الأجنبي + السهو والخطأ).

❖ **التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات:**

إن التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات لا يغطي جميع بنود الأصول والالتزامات كما هو الحال في التوازن الحسابي، وإنما يتعلق ببنود معينة في هذه الأصول والالتزامات ذات الطبيعة الخاصة ومن هذه الزاوية فإن التوازن الاقتصادي قد يتحقق وقد لا يتحقق، يتعلق التوازن في ميزان المدفوعات بتحديد عناصر ميزان المدفوعات والتي نقسمها إلى :

- معاملات اقتصادية فوق الخط
- معاملات اقتصادية تحت الخط

[1] عبد الكريم جبار، مرجع سابق، ص:254.

إن المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تعد مصدر الخلل في ميزان المدفوعات سواء كانت في صورة فائض أو عجز، أما بالنسبة للمعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط فهي بمثابة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات لمعرفة حالة المعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط فيما إذا كانت في حالة فائض أم عجز، وبالتالي فسلوك السلطات الاقتصادية في المعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط تحدده الحالة التي تتعرض لها المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط[1].

ثانيا: الاختلال في ميزان المدفوعات:

يرد مصطلح الاختلال في المدة القصيرة الأجل ويعالج إلى حالة استلام أو تسليم المدفوعات لملاقاة هذا الاختلال سواء أكان عجزا أو فائضا دون الاهتمام بأسباب هذا الاختلال مادمت الموازنة الحسابية قد تحققت المصادر الرئيسة للاختلال؛

يعتمد التوازن في ميزان المدفوعات على العلاقة من التسوية المتبادلة المستقرة فيها بين الدخول القومية وأسعار الفائدة والأسعار وعرض النقد والأجور والمتغيرات النقدية الأخرى في الداخل وفي الخارج بواسطة سعر الصرف ، وهناك الكثير من مصادر هذا الاختلال من أبرزها:

- **الاختلالات الموسمية والعرضية:** يحص هذا النوع من الاختلال في موازين المدفوعات الدول التي تعتمد على السلع الزراعية بالدرجة الرئيسية، أو حصول تغييرات موسمية في إستيرادات هذه الدول من المستلزمات الزراعية، وتكون النتيجة عبارة عن اختلال موسمي في ميزان المدفوعات وتكون نتائج هذا الاختلال بسيطة لأنه قصير العمر ويقوم بإصلاح نفسه بنفسه إذ أن العجز في موسم واحد يعوض بفائض في الموسم الآخر، أو تمويل العجز العرضي من الاحتياطات الدولية التي تحتفظ بها الدول لهذه الحالات وخلاصة الاختلال العرضي أنه قصير العمر ولا يستلزم بالضرورة القيام بتسويات موازنة في الدخول والأسعار أو في أسعار الصرف.
- **الاختلالات الدورية والنقدية:** تنشأ هذه الاختلالات بسبب:
  - أن الدورات التجارية تأخذ أنماطا مختلفة بين الدول.
  - عدم التشابه في البرامج إجراءات التثبيت المتبعة من الدول.
  - عدم تماثل المرونات السعرية والدخلية على الاستيرادات بين الدول.

إن مصادر هذه الاختلالات ذات الطبيعة القصيرة الأجل في علا قات الدخول والأسعار، فالتغيرات في الدخول القومية في الدول المختلفة سواء تضمنت تغييرات في الأسعار أو في مستويات الإنتاج والاستخدام أو كلاهما فإن ذالك يؤدي إلى إختلالات دورية في ميزان المدفوعات.

[1] شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص.ص:201-202.

أما الأسباب النقدية التي تقف وراء الاختلال في ميزان المدفوعات فإنها تنجم عن التضخم النقدي، وهنا بالإمكان معالجة هذا الاختلال بواسطة القضاء على الفجوة التضخمية وتخفيض الطلب الفعال إلى مستوى الاستخدام الكامل[1].

طرق تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات:

أ. **التعديل الآلي بميزان المدفوعات** : إذا حصل اختلال في ميزان المدفوعات وكانت الدولة تتبع أسعار الصرف المرنة فإن ميزان المدفوعات يتعدل تلقائيا، ومن الجدير بالذكر أن عملية التصحيح التلقائي في ميزان المدفوعات تعتمد على مرونات الطلب المحلي على السلع والخدمات المستوردة وكذالك على مرونات الطلب الأجنبي على صادرات الدولة من السلع والخدمات.

ب. **التدخل الحكومي**: من المعروف أن هناك علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات والدخل القومي لقطر ما فتغير أحدهما يؤدي إلى تغير الآخر، إن مستويات دخل مرتفعة محليا يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية وبالتالي يزداد العجز في ميزان المدفوعات. وعلى العكس من ذالك فإن مستويات دخل مرتفعة في الخارج يؤدي إلى زيادة طلب الأجانب على السلع والخدمات المحلية وبالتالي يزداد الطلب على العملة المحلية مما يؤدي إلى تصحيح ميزان المدفوعات.

وعليه تستطيع الحكومة تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال الانكماش أو التضخم المحليين[2].

---

[1] عبد الكريم جبار، مرجع سابق، ص.ص:257-259.

[2] موسى سعيد مطر وآخرون، **التمويل الدولي**، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص.ص:22-23.

خلاصة الفصل:

إن الوصول إلى مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي فيما بين الدول يستدعي المرور بمختلف مراحل التكامل بداية من منطقة التجارة التفضيلية وصولا إلى التكامل الاقتصادي التام، وهاهي دول الاتحاد الأوروبي اليوم تتدرج في علاقاتها مع دول حوض البحر المتوسط من خلال مشروع الشراكة الأورومتوسطية، الذي يمكن الطرف الأوروبي من ضمان الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي، أما الدول المتوسطية فبهذا الاتفاق ستتمكن من تحويل طبيعة علاقتها مع الاتحاد الأوروبي من علاقة مانح ومتلقي إلى علاقة مصالح مشتركة بالإضافة إلى أنه في ظل هذا الاتفاق، ستضمن الدول المتوسطية وجود مصدرا للمساعدات المالية، هذا ما اعتمدته دول الاتحاد منذ وبداية مفاوضاتها مع الدول المتوسطية ولعلى أبرز المساعدات المالية ما تم تقديمه في إطار برنامج (MEDA).

إن دراسة وتحليل ميزان المدفوعات بشتى أقسامه، يمكن من معرفة وضعيته إذا ما كان في حالة عجز أم فائض، ففي حالة العجز يتوجب تدخل الدولة لإعادة استقرار الميزان لأنه يعتبر مرآة عاكسة للأوضاع الاقتصادية الذي ستؤثر حتما على الوضع الاجتماعي والأمني في الدولة.

الفصل الثاني:

الإطـار العـام للشـراكة

الأورو- جزائرية

تمهيد:

عرف الاقتصاد الجزائري جملة من التحولات والتغيرات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، والتي يسعى من ورائها إلى النهوض باقتصاده، كذلك من أجل جعله قادرا على مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة وسياسة الانفتاح الاقتصادي من جهة أخرى، ولعل احتكاكها مع اقتصاديات متطورة يعد إستراتيجية فعالة من شأنها أن تحقق لها أهدافها المنشودة، لذلك أقامة الجزائر على غرار باقي الدول المتوسطية علاقات اقتصادية مع دول الإتحاد الأوروبي في إطار ما يسمى " بمشروع الشراكة الأورو- متوسطية "، وفي أفريل 2002 وقعت الجزائر على اتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية بمدينة فالنسيا، وهذا بعد عدة جولات من المفاوضات بين الطرفين، على أمل أن تساهم هذه الاتفاقية في إخراجها من بعض الأزمات التي عانت منها الجزائر آنذاك وتحسين وضع ميزان المدفوعات وتطوير الاقتصاد بصفة عامة.

وتضمنت الاتفاقية تشكيلة منوعة من مجالات التعاون بين الطرفين، وقد دخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ الفعلي في الفاتح من سبتمبر 2005.

وينقسم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية من التعاون إلى الشراكة

المبحث الثاني: اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية الأهمية والدوافع

المبحث الثالث: الشق الاقتصادي والمالي لاتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية

المبحث الأول: العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية من التعاون إلى الشراكة

سبق دخول الجزائر إلى اتفاقية شراكة رسمية مع دول الإتحاد الأوروبي بعض الاتفاقيات التعاونية لعل أبرزها اتفاقية التعاون 1976.

المطلب الأول: اتفاقية 1976

أولا: العلاقات الاقتصادية الأوروبية الجزائرية قبل 1976:

بنيت السياسة الاقتصادية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية على المصالح الاقتصادية خاصة التجارية منذ توقيع على معاهدة روما 1958، التي لم توقع عليها الجزائر لأن الاقتصاد الجزائري يعد جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد الفرنسي (على اعتبار أن الجزائر مستعمرة فرنسية آنذاك)، وبالتالي فهو جزء من المجموعة هذا ما أشارت إليه بوضوح وثيقة مخطط قسنطينة[1].

ولم توقع الجزائر خلال الستينات على اتفاقية شراكة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية على غرار ما فعلت كل من تونس والمغرب سنة 1969، ذالك أن العلاقات بين الجزائر والمجموعة الأوروبية حافظت على طبيعتها الخصوصية حتى بعد الاستقلال إذ أخذت طابعا رسميا عن طريق اتفاقيات " أيفيان " 19 مارس 1962 المتعلقة باستقلال الجزائر في إطار الارتباط الاقتصادي إزاء فرنسا وبالتالي اتجاه أوروبا مما أكسبها جملة من الامتيازات اتجاه السوق الفرنسية[2].

واستمرت الجزائر في الحصول على تفضيلات جمركية لصادراتها نحو المجموعة وفقا لاتفاق مؤقت في 28 مارس 1963 ذالك تطبيقا للمادة 227 لمعاهدة روما والتي اعتبرت كأساس قانوني للعلاقات بين الجزائر والسوق الأوروبية المشتركة[3].

وفي فيفري 1964 تم عقد أول لقاء بين الوفد الجزائري ووفد الجماعة الاقتصادية الأوروبية ليتبع هذا اللقاء بثاني خلال شهر ماي وثالث خلال شهر ديسمبر من نفس السنة إلا أن هذه اللقاءات لم تصل لأي نتيجة، بعد أن أكد الوفد الجزائري أن أي اتفاق جديد يجب أن يكون عام الهدف وأن لا يقتصر على التبادل في مادة معينة بل يشمل كل الميادين، إضافة إلى المحافظة على الامتيازات التفضيلية السابقة في حين اقترحت المجموعة الأوروبية توقيع اتفاق تجاري تفضيلي يتوافق مع قواعد الجات في شكل إتحاد جمركي أو منطقة تبادل حر[4].

---

[1] أوشن ليلى، **الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون- فرع قانون دولي، كلية الحقوق- مدرسة الدكتوراه للعلوم القانونية والسياسية، جامعة تيزي وزو، 2010-2011، ص:63.

[2] شيخ هجيرة، **استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء التغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية**، الملتقى الدولي التاسع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014، د.ص.

[3] محمد لحسن علاوي، كريم بوروشة، **تفعيل الشراكة الأورو- جزائرية كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد4، جوان 2016، ص:35.

[4] هويدي عبد الجليل، **إنعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2012-2013، ص ص:67-68.

لكن بعد هذه الفترة قررت بعض الدول الأوروبية العضو "خاصة إيطاليا بشكل فردي" رفض متابعة منح أفضليات المجموعة للمنتجات الجزائرية خاصة الزراعية، هذا ما جعل الجزائر تقرر انطلاقا من سنة 1972 فتح مفاوضات مع المجموعة الأوروبية قصد الوصول إلى اتفاق بين الطرفين في إطار السياسة المتوسطية الشاملة للمجموعة[1].

ثانيا: العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية في إطار اتفاقية 1976:

وقعت الجزائر أولى اتفاقيات التعاون مع المجموعة في 26 أفريل 1976، والتي دخلت حيز التنفيذ رسميا في نوفمبر 1978، ذالك في إطار السياسة المتوسطية الشاملة التي تم تبنيها في قمة باريس (19-21 أكتوبر 1972)؛ يحتوى هذا الاتفاق على المحاور أساسية التالية:

1– التعاون التجاري:

يهدف اتفاق التعاون بناء على المادة 08 إلى ترقية المبادلات التجارية بين طرفيه مع مراعاة مستويات التنمية لكل طرف وقد منحت الجزائر الأولوية التالية:

- يسمح الاتفاق بدخول المنتجات الصناعية الناشئة في الجزائر إلى الأسواق الأوروبية بكل حرية دون قيود كمية.
- يسمح الاتفاق بتخفيضات جمركية بين 20% و100% لبعض المنتجات الزراعية.
- يعطي الاتفاق الحق للجزائر في فرض رسوم جمركية أو قيود كمية جديدة، أو أن ترفع من حجم الرسوم الجمركية أو القيود الكمية المفروضة على الواردات والصادرات بين الطرفين
- تقدم المجموعة الأوروبية بموجب الاتفاق للجزائر حق الدولة الأولى بالرعاية مع عدم التمييز بين الدول الأعضاء.[2].

2– التعاون المالي والتقني:

قصد تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المدرجة ضمن التعاون الاقتصادي والتقني تم وضع آلية مالية متمثلة في البروتوكولات المالية والتي بلغ عددها أربعة تتجدد كل 5 سنوات والتي غطت الفترة (1976-1996)[3].

---

[1] نذير بطاطش، **التعاون الأوروبي– الأفريقي بين الشراكة والتبعية: الجزائر نموذجا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون تخصص قانون التعاون الدولي، مدرسة الدكتوراه للقانون الأساسي والعلوم السياسية تيزي وزو، المركز الجامعي البويرة، 2009-2010، ص:29.

[2] أسماء سي علي، **انعكاسات اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية – أفاق ما بعد 2017**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص علوم اقتصادية، جامعة حسبة بن بوعلي الشلف، 2016-2017، ص.ص:159-160.

[3] هويدي عبد الجليل، مرجع سابق، ص:69.

جدول رقم(04): الأموال الممنوحة للجزائر في إطار البروتوكولات المالية المبرمة مع الإتحاد الأوروبي للفترة: 1987-1996

البروتوكولات الموقعة	مبلغ البروتوكول	الأوروبي للاستثمار مساهمة البنك	
		قروض البنك	رأس مال المخاطرة
البروتوكول الأول: **78-81**	95	70	19
البروتوكول الثاني: **82-86**	139	107	16
البروتوكول الثالث: **87-91**	224	187	04
البروتوكول الرابع: **92-96**	284	280	18
المجموع	742	640	57

المصدر: مريم طبني، **واقع ومستقبل التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية " 2002-2012 "**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص:196.

في حين اتخذ التعاون التقني للمجموعة مع الجزائر شكل منح للدراسة والتدريب من جهة وتمويل أنشطة تكوين التقنيين المختصين في مجال الغاز والنفط من جهة أخرى، فهذه الاتفاقيات تكرس مبدأ الإعانة من طرف المجموعة الاقتصادية الأوروبية لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر[1].

3- التعاون الاجتماعي:

في المجال الاجتماعي قد منحت تسهيلات للعمال الجزائريين المقيمين في أوروبا، لكن لم يتم تطبيق هذا المحور نظرا لارتفاع الامتيازات المخولة بواسطة الاتفاقات الثنائية على تلك الممنوحة بموجب هذه الاتفاقية[2].

ويكمن الهدف من هذا الاتفاق في ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية ورفع من حجم نمو التجارة الخارجية وتحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية[3].

ثالثا: تقييم تنفيذ اتفاقية التعاون:

احتلت الجزائر مركزا خصوصيا إزاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية في بداية الستينات بالنسبة لمركز كل من تونس والمغرب، ففي بداية ميلاد المجموعة الاقتصادية الأوروبية كانت الجزائر تستفيد من التفضيلات الجمركية لأنها كانت تعد جزءا لا يتجزأ من المجموعة على عكس تونس والمغرب، أما في بداية الثمانينات فان أصالة العلاقات الجزائرية الأوروبية بالنظر لعلاقات القطرين المغربيين الآخرين مع أوروبا تنطلق من كون الجزائر أصبحت بلد مصدرا لمواد المحروقات وليس للمواد الفلاحية، ذلك أن الصادرات الجزائرية الفلاحية إلى المجموعة الأوروبية لا تمثل إلا 2% من مبيعاتها في حين أن

[1] أوشن ليلى، مرجع سبق ذكره، ص:65.

[2] محمد لحسن علاوي، كريم بوروشة، مرجع سبق ذكره، ص:35.

[3] بن سمينة عزيزة، **الشراكة الأوروجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة**، مجلة الباحث، العدد09، 2011، ص:152.

المنتجات الأخرى (البترول والغاز والمواد الصناعية) تدخل في حدود 98% من مجموع الصادرات وهذا يعني أن الاتفاق الجزائري الأوروبي لا يخص سوى الجانب الهامشي من المبادلات بين الجانبين.

إن مضمون الصادرات الجزائرية نحو المجموعة الأوروبية على الغالبية المطلقة للمواد النفطية التي تدخل في حدود 95% من المجموع، في حين أن المنتجات الغذائية والمواد الأولية الأخرى والمواد المحولة لا تدخل بالتتابع إلا بنسب 1% و1.1% و 1.2% الشيء الذي يدل على هشاشة تأثير الاتفاقية المنعقدة بين الجزائر والمجموعة الأوروبية في جانبها المتعلق بالقطاع لفلاحي وكذا تواضع الصادرات الصناعية الجزائرية رغم أهمية مجهود التراكم في الميدان الصناعي.

وعكس ذالك فإن الواردات الجزائرية الآتية من المجموعة الأوروبية تتكون بالدرجة الأولى من الآليات ومجهزات النقل بنسبة 50% والمواد المحولة بنسبة 26% والمواد الغذائية بنسبة 7% والمواد الكيمائية بنسبة 6%[1].

يمكن القول أنه خلال عقود الستينات والسبعينات والثمانينات التي مضت من تاريخ العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والمجموعة الاقتصادية الأوروبية والتي حكمتها اتفاقيات التعاون الاقتصادي بين الطرفين، لم تفلح الجزائر في الاستفادة من انفتاح السوق الأوروبية اتجاه منتجاتها لتنمية صادراتها الصناعية والزراعية، بل بالعكس من ذالك فقد انتهجت الجزائر منهج التنمية على أساس إحلال الواردات، حيث نتج عن ذالك زيادة واردات الجزائر من سلع التجهيز التي شكلت عبأ كبيرا على ميزانية الدولة وزادة من عجز الميزان التجاري وتفاقم المديونية الخارجية للجزائر، حيث بقي الاقتصاد الجزائري يتنفس من رئة واحدة وهي الصادرات من المحروقات التي تتحكم في أسعارها الأسواق العالمية وفي المقابل من ذالك مضت الدول الأوروبية في طريقها نحو التكامل الاقتصادي الأوروبي الذي أصبح يضم 27 دولة وحقق نتائج اقتصادية وسياسية عملاقة بفضل تطويره لسياساته الزراعية الموحدة وزيادة قدراته التنافسية للإنتاج الصناعي، الأمر الذي أدى إلى إلغاء اتفاقيات التعاون 1976 بإعلان الشراكة الأورو-متوسطية في مؤتمر برشلونة 1995[2].

المطلب الثاني: المفاوضات الجزائرية الأوروبية حول مشروع الشراكة

تعد الجزائر أخر دولة مغربية وقعت على اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي إذ سبقتها في ذلك كل من المغرب وتونس، ورغم تعرض مسار المفاوضات الجزائرية الأوروبية إلى بعض العراقيل، فيما يخص إنشاء منطقة تبادل حر إلا أنه وفي الأخير كلل بإبرام اتفاقية شراكة رسمية بين الطرفين سنة 2005 ، ويمكن تقسيم مراحل هذه المفاوضات إلى:

أولا: المرحلة الأولية للمفاوضات:

بهدف الدخول في الديناميكية الجديدة للشراكة الأورومتوسطية في إطار السياسة المتوسطية الجديدة التي أرسى قواعدها مؤتمر برشلونة، أبدت المجموعة الأوروبية وبطلب من الجزائر استعدادها للدخول في محادثات أولية بهدف التفاوض حول إطار جديد للتعاون الأوروجزائري. وفي هذا الإطار واستمرارا لاتفاقيات التعاون الاقتصادي والمالي الموقعة

---

[1] أبحري سفيان، **الشراكة الأورو- مغاربية وأثارها على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في منطقة المغرب العربي** ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012-2013، ص ص:144-146

[2] إبراهيم بوجلخة، مرجع سبق ذكره، ص:163.

في 1976 واستجابة للسياسة الأورومتوسطية الجديدة أخطرت الجزائر بتاريخ 13 أكتوبر 1993 اللجنة الأوروبية بموافقتها على مبدأ تأسيس منطقة للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي للشروع في مناقشات تمهيدية لإبرام اتفاق الشراكة، حيث انطلقت مفاوضات تحضيرية بين الطرفين خلال الفترة الممتدة من جوان 1994 إلى غاية فيفري 1996[1].

ثانيا: مرحلة المفاوضات الحقيقية:

وبدأت المفاوضات في هذا الشأن بصفة رسمية بين الطرفين في مارس 1997 وامتدت إلى 17 جولة حيث كانت الجولة الأولي يومي 4 و5 مارس 1997 ببروكسل في ظل تباين كبير في أراء الطرفين بخصوص الخطوط العريضة للجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية بالإضافة إلى الجوانب الاجتماعية والثقافية والإنسانية.

حيث ارتكز المحور السياسي والأمني حسب التصور الجزائري على تكريس مبدأ التشاور وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والتنسيق في مجالات مكافحة الإرهاب، بينما شدد الموقف الأوروبي على احترام مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، ومن الناحية الاقتصادية حرصت الجزائر على رفض الربط بين إلزامية النمو الاقتصادي وإنشاء منطقة للتبادل الحر وذالك حتى تضمن تحقيق التوازن في المبادلات الجزائرية، بينما كان الطرف الأوروبي حتمية الإسراع أولا في الإصلاحات الاقتصادية وفي مقدمتها إتمام إعادة هيكلة المؤسسات واستكمال مسار عملية الخصخصة بالجزائر.

أما في الجانب الاجتماعي فقد تضمن حسب التصور الجزائري وضعية اليد العاملة الجزائرية في أوروبا والتمسك بضرورة ضمان حقوق الجالية الجزائرية، فيما مثلا الهجرة الغير شرعية من شمال إفريقيا للجانب الأوروبي نقطة أساسية ينبغي حسمها نظرا لما قد ينتج عنها من مخاطر كشفت هذه الجولة عن وجود فوارق كبيرة في المواقف من بعض القضايا ففي حين تم التوصل على مستوى الخبراء إلى اتفاق حول أهداف الحوار السياسي من خلال الإعلان عن تطابق وجهات النظر فيما يخص مسائل حقوق الإنسان وضمان الأمن والاستقرار، لم يخف الطرف الجزائري انشغاله لعدم ورود أحكام في مجال مكافحة الإرهاب، أما عن الجانب الاقتصادي والمالي فقد بقيت خطوطه العريضة دون تحديد لاختلاف وجهتي نظر الطرفين بين مسعى أوروبي داعي لإنشاء منطقة تبادل حر وبين أمل الجزائر أن يتم ذالك على أساس الشراكة بالتنمية، كما حملت هذه الجولة انشغال الطرف الجزائري بخصوص محاولة تقييد حرية تنقل الأشخاص بما يتنافى مع الأهداف التي تم تحديدها في مجال تنقل البضائع والخدمات..إلخ.

وعلقت في نهاية هذه الجولة الأولى عقبات تتعلق بمسألة فتح الحدود أمام تدفق السلع الأوروبية وإزالة التعريفات الجمركية وهي مسائل لا تراها الجزائر ممكنة قبل أن تتمكن أولا من تدعيم القدرة التنافسية لمنتجاتها، ومما عزز الموقف التفاوضي للجزائر الجانب الجيو- استراتيجي وثروات الطاقة التي أصبحت تسد الجزء الأكبر من احتياجات أوروبا بعد تدشين أنبوب الغاز الجزائري-الأوروبي.

[1] أسماء سي علي، مرجع سابق ذكره، ص:166.

جاءت الجولة الثانية من المفاوضات حول الشراكة الأورو- جزائرية متزامنة مع مواصلة مفاوضات مشروع اتفاق الشراكة الأورو- متوسطية في مالتا في ابريل 1997 ومثلت امتدادا لجولة المفاوضات الأولى، اتسمت أجواء انطلاق هذه الجولة بالحذر من كلا الطرفين حول بعض النقاط الأساسية التي بقت شائكة للتوصل إلى اتفاق نهائي حول الشراكة وأبرز هذه النقاط هي مسألة التخفيض الجبائي والجمركي في الجزائر، فعن الجانب الجزائري يمثل رفع الرسوم الجبائية أهم ضمانة لحاجيات الخزينة العمومية خاصة مع غياب الاستثمارات الحقيقية المنتجة الكفيلة بتنشيط السوق التجارية، ولم تكن هذه النظرة تلقى القبول لدى الطرف الأوروبي وأيضا لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أنفسهم على أساس أن التخفيض الجبائي يعد من شروط الأساسية لفتح الأبواب أمام التجارة الخارجية بصفة فعلية وسبيلا للدخول في نظام منطقة التبادل الحر الذي سيحكم العلاقات التجارية داخل إطار حوض المتوسط[1].

وفي أفريل 2000 استؤنفت المفاوضات بين الطرفين، حيث توالت الجولات وبدون انقطاع مع دراسة جميع المسائل المطروحة لاستكمال الملفات حول فتح المجال لتطبيق التعاون في مختلف المجالات.

ثالثا: المرحلة النهائية:

توصل الطرفين إلى اتفاق بعد 17 جولة من المفاوضات، والتي ترجم بالتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي يوم 19 ديسمبر 2001 ببروكسل بحضور رئيس الجمهورية " عبد العزيز بوتفليقة " ورئيس اللجنة الأوروبي آنذاك "رومانو برودي" إلى جانب "لويس مشال" ممثل الرئاسة البلجيكية للإتحاد الأوروبي، ثم جاء التوقيع بصفة رسمية على الاتفاق يوم 22 أفريل 2002 بمدينة فلينسيا الاسبانية وقد وقع عن الجانب الجزائري وزير الخارجية، وعن الجانب الأوروبي وزراء الإتحاد الأوروبي إلى جانب المحافظ الأوروبي المكلف بالشؤون الخارجية، وذالك بحضور رئيس الجمهورية الجزائرية ورئيس الحكومة الإسباني، ليدخل حيز التنفيذ الفعلي في 1 سبتمبر 2005 [2]، على أساس أن يتم إنشاء منطقة تبادل حر وإلغاء كل الرسوم الجمركية مع مطلع سنة 2017[3].

---

[1] بوزكري جمال، مرجع سبق ذكره، ص.ص:138-141.

[2] شيخ هجيرة، مرجع سبق ذكره، د.ص.

[3] بوزكري جمال، مرجع سبق ذكره، ص:141

المطلب الثالث: بنود اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية

دخل اتفاق الشراكة الأورو جزائرية حيز التنفيذ اليوم الأول من شهر سبتمبر 2005 بعد المصادقة عليه من طرف البرلمان الجزائري بغرفتيه في 1 أفريل 2005 من جهة، وبرلمانات دول الإتحاد الأوروبي من جهة أخرى، واشتمل هذا الاتفاق في طياته عدة مجالات سياسية، اقتصادية، واجتماعية لكن التركيز كان على ضرورة تدعيم الجانب الاقتصادي.

يضم هذا الاتفاق ديباجة و110 مواد موزعة على 9 أبواب[1] كما يلي:

- **الجانب الأول** : (المواد 03-04-05) إقامة حوار سياسي بين الطرفين حيث يسمح بإقامة علاقات دائمة للتضامن بين المتعاملين تساهم في تحقيق رفاهية وأمن المنطقة المتوسطية، ويتم إجراء هذا الحوار في أجال منتظمة، وكلما اقتضت الحاجة وعلى عدة مستويات[2].
  1. **المستوى الوزاري**: خاصة في إطار مجلس الشراكة.
  2. **مستوى الموظفين السامين**: الذين يمثلون الجزائر من جهة، والإتحاد الأوروبي من جهة أخرى.
  3. **القنوات الدبلوماسية**: وهي طريقة من شأنها أن تساهم في تكثيف هذا الحوار وتفعيله[3].
- **الجانب الثاني** : (من المادة 06 إلى 29) يتعلق بحرية تنقل البضائع (التبادل التجاري) وذالك بإقامة منطقة حرة للتبادل وهذا خلال فترة انتقالية تمتد إلى 12 سنة ابتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، ذالك طبقا لإجراءات المنظمة العالمية للتجارة (المادة 06)، أما فيما يتعلق بالمنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري، تنص الاتفاقية على أن يعمل الطرفان على تحرير أوسع للمبادلات فيما بينهما بصفة تدريجية وذالك بالتركيز على المبادئ التالية:
  - عدم فرض قيود جديدة على الواردات واتخاذ إجراءات أخرى مماثلة على المبادلات بين الطرفين.
  - إلغاء القيود الكمية والإجراءات ذات الأثر المماثل المطبقة على المبادلات.
  - إمكانية اتخاذ إجراءات حمائية ووقائية في حالة ممارسة الإغراق في علاقاته مع الطرف الأخر أو دخول منتجات عن طريق الاستيراد بكميات وشروط من شأنها أن تلحق الضرر بالمنتجين الوطني.
- **الجانب الثالث**: (من المادة 30 إلى 37) يتعلق بحقوق التأسيس أو الإنشاء وتقديم الخدمات حيث اتفق الطرفان على توسيع مجال تطبيق الاتفاقية بشكل يسمح بإدراج الحق أو إنشاء أو تأسيس المؤسسات في إقليم الطرف الأخر، وتحرير الخدمات (المالية، البنكية، المواصلات والاتصالات...).

---

[1] أوشن ليلى، مرجع سبق ذكره، ص:68.

[2] قشيدة صوراية، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات-"فينالب"** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص:143.

[3] بوزكري جمال، مرجع سبق ذكره، ص.ص:142-143.

- **الجانب الرابع**: (المادة 38 إلى 46) يتعلق بالدفع، رأس المال، المنافسة وإجراءات أخرى اقتصادية، حيث تعهد الطرفان بالسماح بعملية الدفع وتسوية العمليات أو الصفقات الجارية بعملة قابلة للتحويل، مع الالتزام بإمكانية قيام كل طرف بعملية تحويل أو إخراج الأرباح الناتجة عن الرأس المال المستثمر، وحرية تنقل رؤوس الأموال المتعلقة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر التي تقوم بها الشركات المنشئة وفقا للتشريع الجاري العمل به من المواد (38-39)، وتم في هذا الجانب اتفاق الطرفان على اتخاذ إجراءات تقييدية في حالة تعرض أحد الطرفين لإختلالات في ميزان مدفوعاته شريط أن يتم إبلاغ الطرف الأخر بهذه الإجراءات، وأن يتم إزالتها فيما بعد فور تصحيح هذا الاختلال، كما ينبغي أن تكون محددة وفق رزنامة متفق عليها[1].
- **الجانب الخامس**: (من المادة 47 إلى 66) يتعلق بالتعاون الاقتصادي حيث التزم الطرفان على تقوية التعاون الاقتصادي الذي يخدم المصالح المشتركة، وهذا في إطار الشراكة المنصوص عليها في الاتفاقية، ويتعلق هذا التعاون أساسا حسب ما جاءت به (المادة 48) من الاتفاقية بالقطاعات التي تعاني مشاكل داخلية أو التي تم الاتفاق بشأن تحرير مبادلاتها بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، وكذا القطاعات التي تسمح بتسهيل التقارب بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي، وخاصة القطاعات المؤدية إلى رفع مستويات النمو وخلق فرص الشغل وتطوير المبادلات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وإعطاء الأولوية للقطاعات المؤدية إلى تنويع الصادرات الجزائرية، وقد تم التركيز في المواد (50-53) من الاتفاقية على التعاون الجهوي كما يلي:
  - دعم التكامل واندماج الاقتصاديين (لاسيما التعاون المغربي البيني).
  - تطوير الهياكل الاقتصادية الأساسية (البنى التحتية).
  - التعاون في مجال البيئة ومقاومة التلوث.
  - التعاون في مجال ا لبحث العلمي والتكنولوجي، التربية، التعليم والتكوين.
  - التعاون في المجال الجمركي بهدف تنشيط الرقابة والإجراءات الجمركية، استعمال وثائق إدارية موحدة ووضع نظام مشترك للعبور بين الطرفين (المادة 63).
  - دعم وتشجيع الاستثمار المباشر والشراكة الصناعية.
  - تشجيع عمليات التحديث وإعادة الهيكلة الصناعية بما فيها الصناعات الزراعية- الغذائية.
  - وضع إطار قانوني يشجع الاستثمار بتوقيع اتفاقيات تتعلق بتفادي الازدواج الضريبي.
  - التعاون من أجل مقاربة القواعد المعيارية المشتركة عن طريق تقوية وإعادة هيكلة المصالح أو الهيئات المالية بتحسين النظم المحاسبية، المراجعة المحاسبية والمراجعة المالية.

[1] بن سمينة عزيزة، مرجع سبق ذكره، ص:153.

- دعم إعادة هيكلة قطاع النقل وتحديثه، وكذا قطاع الإعلام والاتصال وقطاع الطاقة والمناجم، الساحة والحرف، التعاون في مجال الإحصاء، كما اشتمل هذا الجانب أيضا على التعاون بخصوص حماية المستهلكين.

- **الجانب السادس**: التعاون الاجتماعي والثقافي (المادة 67-78)، حيث تضمن هذا الجانب الإجراءات الخاصة بالعمال، وذالك بعدم المعاملة التمييزية في شروط العمل، والمكافآت والتسريح والاستفادة من نفس إجراءات الضمان الاجتماعي المعمول به في البلد، واتخاذ مختلف التدابير من أجل مكافحة الهجرة الغير شرعية. كما احتوى هذا الجانب على التعاون الثقافي والتربوي وذالك بتشجيع تبادل المعلومات وتشجيع التفاهم المتبادل بين الثقافات باستعمال كل الوسائل التي من شأنها أن تقرب بين هذه الثقافات، كالإعلام والصحافة والوسائل السمعية والبصرية وتكوين أشخاص يشتغلون في المجالات الثقافية تنظيم تظاهرات ثقافية وغيرها.
- **الجانب السابع**: التعاون المالي (المادة 79 إلى 81)، والذي يقوم على ما يلي:
  - دعم الإصلاحات الهادفة إلى تحديث وعصرنة الاقتصاد بما فيها التنمية الريفية.
  - إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية.
  - ترقية الاستثمارات الخاصة والأنشطة المؤدية إلى خلق فرص العمل.
  - الأخذ بعين الاعتبار الآثار الناتجة عن وضع منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري، خاصة عن طريق إعادة تأهيل الاقتصاد[1].
- **الجانب الثامن**: التعاون في ميدان العدالة والشؤون الداخلية (المادة 82 إلى المادة 91)، حيث اتفق الطرفان على تفعيل مؤسسات الدولة وتعزيز دولة القانون والتعاون في المجال القانوني والقضائي، ومكافحة الجريمة المنظمة، تبييض الأموال، محاربة التمييز العنصري، مكافحة الإرهاب والمخدرات والفساد[2].
- **الجانب التاسع**: الأحكام المؤسساتية العامة والختامية (المادة 92 إلى المادة 110) وهو البند الأخير في الاتفاق ويتضمن إجراءات مؤسساتية إضافة إلى 07 ملاحق والتي تناولت القواعد التالية:

-القواعد المطبقة على المنتجات الفلاحية والمنتجات الفلاحية المصنعة لكل من الجزائر والإتحاد الأوروبي.

-الواردات الجزائرية من المنتجات الصناعية الأوروبية.

-قائمة المنتجات الخاضعة للملحق الإضافي المؤقت.

-كيفية تطبيق قواعد المنافسة.

-ملحق خاص بالملكية الصناعية، الفكرية والتجارية.

---

[1] قشيدة صورية، مرجع سبق ذكره، ص.ص:43-44.

[2] محمد لحسن علاوي، كريم بوروشة، مرجع سبق ذكره، ص:37.

و05 بروتوكولات تبرز القواعد التالية:

-القواعد المطبقة على الصادرات من المنتجات الفلاحية الجزائرية داخل الإتحاد الأوروبي.

-القواعد المطبقة على صادرات المنتجات الفلاحية الأوروبية داخل الجزائر.

-القواعد المطبقة على صادرات منتجات الصيد البحري الجزائري داخل الإتحاد الأوروبي.

-القواعد المطبقة داخل صادرات منتجات الصيد البحري للإتحاد الأوروبي داخل الجزائر.

-القواعد المطبقة على المنتجات الفلاحية المصنعة.

تعاريف قواعد المنشأ وطرق ووسائل التعاون الإداري التعاون الإداري والمتبادل في ميدان الجمارك [1]، (مع التذكير أنه تم وضع إطار مؤسساتي وتنظيمي لهذه الاتفاقية من خلال إنشاء مؤسستان لهما مسؤولية وضع ميكانيزمات وآليات تنفيذ الاتفاقية أهمها:

- **مجلس شراكة** : يتولى تنفيذ الاتفاق، وتسوية الخلافات، والسهر على السير الحسن لكل القضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك بين الإتحاد الأوروبي والجزائر [2]، يتكون من مسؤولين من الطرفين (على مستوى الوزراء) يجتمع مرة واحدة في السنة[3].
- **لجنة شراكة** : مكلفة بتسيير الاتفاق، مع مراعاة الاختصاصات المخولة لمجلس الشراكة يبرم هذا الاتفاق لمدة غير محددة، وهو يحل محل اتفاق التعاون الموقع في أفريل 1976، اعتبارا من دخوله حيز التنفيذ، وتتكون من موظفين وخبراء من الطرفين[4].

[1] نادية بلورغي، مرجع سبق ذكره، ص.ص:193-194

[2] بوزكري جمال، مرجع سابق، ص:149.

[3] هويدي عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص:76.

[4] بوزكري جمال، مرجع سبق ذكره، ص:149.

المبحث الثاني: اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية الأهمية والدوافع

المطلب الأول: دوافع اللجوء إلى الشراكة الأوروجزائرية

تتمثل دوافع اللجوء للشراكة الأوروجزائرية بالنسبة للطرفين كمايلي:

بالنسبة للطرف الأوروبي:

1. **تصريح المنتجات الأوروبية** : وذالك انطلاقا من البيانات التي تبين الارتباط الشديد في العلاقات الاقتصادية بين الجزائر ودول الإتحاد الأوروبي، نجد هذه الأخيرة تشكل الشريك الأول في إطار المبادلات التجارية، وعليه فإن مصلحة هذه الدول تقتضي المحافظة على السوق الجزائرية، وإمكانية توسيع نفوذها في المنطقة إذ أن فتح الحدود الجغرافيا ورفع القيود الجمركية في منطقة التبادل الحر، يحفز هذه الدول على المنافسة في المنطقة.
2. **التحكم في الهجرة نحو دول لإتحاد الأوروبي** : يعتبر التغير الديمغرافي في المنطقة الجنوبية من المتوسط بالنسبة للأوروبيين مصدرا محتملا لعد الاستقرار، وخاصة أن التوزيع الغير متوازن بين شمال المتوسط وجنوبه، تخشى دول الإتحاد الأوروبي بشكل متزايد ما يسمى بـ" القنبلة السكانية " في بلدان المتوسط التي تبلغ نسبة النمو السكاني فيها حوالي 2.4% مقابل 0.5% في البلدان الأوروبية[1].

بالنسبة للطرف الجزائري:

- امتلاك الجزائر لقدرات تنموية هائلة مثل: وفرة المصادر الطبيعية ومصادر الطاقة، الموقع الجغرافي الاستراتيجي...إلخ، يعتبر حافز مشجع على إحداث تغيرات هيكلية اقتصادية تسمح لها بالخوض في مسار الدول الشركاء الأوروبية وهي الأوروبية ولاسيما بعد إنشاء منطقة التجارة الحرة[2].
- تفاقم الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في مطلع التسعينات، ومحاولة الارتباط بواحدة من أكبر التكتلات الاقتصادية كخيار للخروج من الأزمة رغبة الجزائر في الاستفادة من لمزايا التي قد يوفرها عقد الشراكة علة على كل المستويات الإمكانيات الهائلة لجلب الاستثمارات في عدة ميادين، كالمحروقات، الخدمات، المجال الزراعي...إلخ[3].

---

[1] إبراهيم بوجلخة، مرجع سبق ذكره، ص:166.

[2] قشيدة صورية، مرجع سبق ذكره، ص:145.

[3] شيخ هجيرة، مرجع سبق ذكره، د.ص.

المطلب الثاني: أهمية الشراكة الأوروجزائرية بالنسبة للجزائر

تتجسد أهمية اتفاقية الشراكة بالنسبة للجزائر في:

- ❖ إن اتساع السوق الخارجي وتنفيذ سياسات الإصلاح والتكيف على المستويين الجزئي والكلي سيؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية، التي من شأنها زيادة الدخل والعمالة والتخفيف من وطاه البطالة.
- ❖ يؤدي تحرير التجارة من خلال هذه الاتفاقية إلى زيادة كل من الصادرات والواردات وتتوقف المحصلة النهائية على قدرة السياسة الاقتصادية على تأهيل الاقتصاد حتى يتم التحرير النهائي للتجارة، إلا أن فتح الأسواق الجزائرية أما الصادرات الصناعية الأوروبية سيؤدي إلى تقليص بعض الصناعات وبذات تلك التي تتمتع بالحماية.
- ❖ إمكانية زيادة المنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين المحليين نتيجة انخفاض أسعار المنتجات الوسيطة وقطع الغيار المستوردة.
- ❖ تطوير القطاع الخاص الوطني نتيجة لبرامج المساعدة الفنية المقدمة، وهذا يشترط إصلاح المنظومة المصرفية.
- ❖ استفادة الجزائر من التحويل التكنولوجي بما يمكنها من التحكم في التكنولوجيات وزيادة تنافسية منتجاتها على مستوى الأسواق الخارجية.
- ❖ انكشاف المؤسسات الجزائرية أمام المنافسة الأجنبية الشرسة ورفع الحماية من شأنه أن يحثها على تحسين أدائها والاستفادة من الشراكة في مجالات تمويل الاستثمارات والتسيير والتسويق والتحكم في التكنولوجيا[1].

[1] مفتاح صالح، بن سمينة دلال، **اتفاق الشراكة الأورو- جزائرية: الدوافع، المحتوى، الأهداف** ، الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص.ص:07-08.

المبحث الثالث: الشق الاقتصادي والمالي لاتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية

المطلب الأول: آليات تمويل الشراكة (الشق المالي)

أولا: برنامج ميدا:

تم إنشاء برنامج ميدا بناءا على القانون رقم 1488/96 الصادر بتاريخ 1996/07/23 الذي يحدد كيفية تسيير البرنامج من طرف اللجنة الأوروبية، وقد تم تعديله بالقانون رقم 98/780 الصادر بتاريخ 1998/04/07 ليعدل مرة أخرى في 2000 بالقانون 2698/2000 الصادر في 2000/11/27[1].

يرتكز هذا البرنامج على بعدين، البعد الإقليمي والبعد الثنائي، وبهذا فالبرنام ج المخصص للجزائر يندرج ضمن البعد الثنائي أي يكون بين مجلس الإتحاد الأوروبي والدولة الشريكة وهي الجزائر، وبرنامج ميدا الجزائر يدخل في إطار برنامج ميدا الموجه للدول وقعت على معاهدة برشلونة، وهذه المساعدات المالية موجهة للدعم العمليات الهامة التي تدخل في إطار عملية التحويل الاقتصادي للجزائر، وبهدف التحضير لدخول منطقة التجارة الحرة، هذه المبالغ يتم منحها على مرحلتين، حيث تغطي الفترة الأولى 1995-1999 وأضيفت لها ميزانية إضافية سنة 2000 في إطار برنام ج ميدا1، أما الثانية فهي تغطي الفترة 2000-2006 في إطار برنامج ميدا2.

بالإضافة إلى ذالك تم خصص لها برنامج استثنائي جاء بعد دخول اتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية حيز التنفيذ سنة 2005، هذا البرنامج يدخل ضمن البرامج الوطنية التأشيرية أو الاستدلالية (PIN) التي تكون بين الإتحاد الأوروبي والدول الشريكة حددت له فترة (2007-2010)، أما فيما يخص القروض الممنوحة من البنك الأوروبي للاستثمار (BEI) فقد تم منحها مرفقتا وبرنامج ميدا 1 خلال الفترة (1995-2000)[2]، وأخذت التمويلات في إطار برنامج ميدا ثلاث أشكال:

1. مساعدات نهائية تأتي من الميزانية العامة للإتحاد الأوروبي تسير من طرف اللجنة الأوروبية وتسعى لتحقيق أهداف البرنامج.
2. رؤوس الأموال يجمعها البنك الأوروبي للاستثمار والمتمثلة في رأس مال المخاطر الذي يستخدم لتمويل القطاع الخاص والقطاع المالي.
3. قروض ميسرة تتمثل في تخفيضات الفوائد[3].

---

[1] قشيدة صورية، مرجع سابق، ص:152.

[2] غقال إلياس، **تقييم الدور التمويلي للشراكة الأوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000-2014)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2016-2017، ص:43.

[3] قشيدة صورية، مرجع سبق ذكره، ص:153.

يوفر هذا البرنامج الدعم المالي من أجل تجسيد أهداف اتفاقيات الشراكة المعلن عنها في ميثاق برشلونة، فهو يحتفظ بالمحاور الرئيسية التي يمولها لكن يختلف من بلد إلى أخر من حيث البرامج الفرعية، حيث يأخذ بعين الاعتبار الخصائص الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكل بلد، وأهداف ميدا MEDA المخصص للجزائر ركزت على:

- ❖ دعم التحويل الاقتصادي.
- ❖ تسهيل التعديل الهيكلي.
- ❖ تحسين وتعزيز التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

❖ **ميدا1**:

لقد خصص في إطار التعاون الثنائي بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وفق برنامج ميدا 1 الذي كان مخصص للفترة (1995-1999)، 164 مليون أورو، وفي سنة 2000 برمجة ميزانية إضافية قدرت بـ 30.2 مليون أورو، كذالك استفادة في نفس الفترة من قروض بنكية ممنوحة من البنك الأوروبي للاستثمار بمبلغ إجمالي يقدر بـ 140 مليون أورو استفادة منها قطاعات مختلفة[1].

وفيما يلي المبالغ المخصصة للجزائر في إطار برنامج ميدا1 MEDA1:

جدول رقم(05): المبالغ المخصصة للجزائر في إطار برنامج ميدا1 MEDA1

	1995	1996	1997	1998	1999	1999-1995	نسبة التسديد
الجزائر	-	-	44	95	28	194	%40-18
إجمالي المساعدات المخصصة للدول الشريكة	173	370	911	809	797	3060	%28.60

المصدر: براق محمد، ميموني سمير، **الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة- دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية**، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 13-14 نوفمبر 2006، ص:15.

نقلا عن: هويدي عبد الجليل، **إنعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2012-2013، ص:78.

[1] غقال إلياس، مرجع سابق، ص:43

وقد كانت المنح المخصصة في إطار هذا البرنامج موزعة على النحو التالي:

- ✓ 79% من الغلاف المالي لدعم التحويل الاقتصادي (ما يقدر بـ 129 مليون أورو).
- ✓ 18% لتسهيل التعديل الهيكلي (ما يقدر بـ 30 مليون أورو).
- ✓ 03% لتعزيز التعاون الاقتصادي، الاجتماعي (ما يقدر بـ 5 مليون أورو)[1].

نلاحظ أن المبالغ المالية المخصصة في برنامج MEADA1 وزعت على قطاعات مختلفة تتوافق مع أهداف الشراكة الأورو- جزائرية، خاصة الهدف الرئيسي وهو تحضير الجزائر لدخول منطقة تبادل حر مع الإتحاد في حدود سنة 2020 ذالك من خلال تخصيص جزء كبير من مبلغ البرنامج لتدعيم التحويل الاقتصادي إذ قدر بـ 129 أورو من أصل 164[2]، إلا أن هذه المبالغ تعد الأقل مقارنة مع المبالغ التي استفادت منها كل من تونس والمغرب والتي قدرت على التوالي بـ 484 مليون أورو، 656 مليون أورو، وترجع المفوضية الأوروبية سبب ضعف المبالغ المقدمة للجزائر بالدرجة الأولى إلى:

- توقف معظم المشاريع الممولة عن طريق البروتوكولات المالية السابقة في سنوات التسعينات بفعل الوضعية الأمنية التي كانت تمر بها الجزائر في تلك الفترة.
- الانطلاق المتأخر للمشاريع الممولة من قبل برنامج MEADA فأول المشاريع لم تصبح عملية إلا مؤخرا.
- إضافة إلى الأسباب المتعلقة بقلة المشاريع المقدمة من قبل الطرف الجزائري خلال هذه الفترة[3].

❖ **ميدا2**:

لقد خصص في إطار التعاون الثنائي بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وفق برنامج MEDA 2 الذي كان مخصص للفترة (2000-2006) 338.8 مليون أورو، كذالك استفادة في نفس الفترة من قروض بنكية ممنوحة من البنك الأوروبي للاستثمار BEI بمبلغ إجمالي يقدر بـ 480 مليون أورو، استفادت منه قطاعات مختلفة كما استفاد من هذا الدعم المالي برامج عديدة في قطاعات متنوعة، وفيما يلي جدول يوضح المبالغ المخصصة في إطار برنامج MEDA 2 للجزائر على مختلف القطاعات:

[1] هويدي عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص:78.

[2] غقال إلياس، مرجع سبق ذكره، ص:45.

[3] هويدي عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص.ص:78-79.

جدول رقم(06): المبالغ المخصصة في إطار برنامج MEDA 2 للجزائر موزعة على مختلف القطاعات

المجال	المبلغ	النسبة (%)
الحوار السياسي	10	3
التحول الاقتصادي	50	14.7
البنية التحتية	87	25.7
الحوكمة	48.2	14.2
الموارد الطبيعية	5	1.3
الزراعة	10	3
مشاريع مختلفة	50	14.7
الحوار السياسي	87	22.7
الإجمالي	338.3	%100

المصدر: قشيدة صورية، مرجع سبق ذكره، ص:154.

من خلال قراءتنا للجدول نلاحظ أن المبالغ المالية المخصصة في إطار MEDA 2 عرفت ارتفاعا مقارنتا بالبرنامج الأول حيث خصص للبرنامج 338.8 مليون أورو، هذه الزيادة تقدر بـ 144.6 مليون أورو أي بنسبة تقريبا 42.64% وزعت على قطاعات مختلفة، إجمالا إن نسبة استهلاكها تعتبر جدا متواضعة، فالنسبة الإجمالية لاستهلاك الموارد المالية لميدا الثانية بلغت 83%، فيما بلغ استهلاك الجزائر حوالي 40% أي أقل من النصف من المستوى العام[1].

ثانيا: تمويلات الوسيلة الأوروبية للجوار والشراكة في الجزائر:

تم اعتماد هذه الأداة لتعويض كل البرامج السابقة، حيث استفادت الجزائر من مخصصات مالية من خلال البرنامج التوجيهي الوطني للفترة (2007-2010) بمبلغ 220 مليون أورو، والبرنامج التوجيهي الوطني (2011-2013) بمبلغ 172 مليون أورو وذالك لدعم مجالات مختلفة مثل:

- ✓ مجال العدالة والهجرة ومحاربة الإرهاب.
- ✓ التنويع في الاقتصاد.
- ✓ التنمية المستدامة.
- ✓ تطوير البنية التحتية.
- ✓ تطوير قطاع التعليم.

[1] قشيدة صورية، مرجع سبق ذكره، ص:154.

✓ التسهيلات في قطاع التجارة[1].

ثالثا: برنامج دعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ED/PME:

في إطار اتفاق الشراكة الأورو – جزائرية عمل الإتحاد الأوروبي على وضع برنامج خاص يعمل على دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذالك للارتقاء بها إلى مستوى عال يمكنها من مواجهة المنافسة الأجنبية، وقد أخذ اسم أورو-تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

تعدد آليات تدعيم الإتحاد الأوروبي للجزائر في الجانب المالي، إلا أن الاستفادة منها كانت متباينة بين برنامج وأخر ويعود هذا أساسا إلى اختلاف الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي سادة كل فترة على حدا، كما لاحظنا بالنسبة لبرنامج ميدا 1 وميدا2، كل هذه التدعيمات جاءت من أجل تحقيق الهدف الرئيسي للطرفين (الإتحاد الأوروبي- الجزائر) وهو إنشاء منطقة تجارة حرة.

المطلب الثاني: منطقة التبادل الحر(الشق الاقتصادي) بين الجزائر والإتحاد الأوروبي(ZLE)

بمقتضى عبارات المادة السادسة من مشروع عقد الشراكة الأورو- جزائرية فإنه على الجزائر والإتحاد الأوروبي إنشاء منطقة للتبادل الحر بشكل تدريجي خلال فترة 12 سنة، انطلاقا من دخول الاتفاق حيز التنفيذ والتي تكون وفق قواعد المنظمة العالمية للتجارة، ويعني إقامة منطقة تبادل حر إلغاء جميع الحواجز الجمركية، والغير جمركية على جميع المنتجات المصنعة من قبل الطرفين في أفاق 2017، وهذا من خلال تنفيذ رزنامة للتفكيك التعريفي يقوم على التخفيض التدريجي للحواجز الجمركية اتفق بين الطرفين أن تكون وفق ثلاث قوائم من المنتجات المصنعة، مع تحرير جزئي للمبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الزراعية ووفق نظام أفضليات متبادل، مع اتفاق تحرير تجارة الخدمات في إطار الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات الجاتس (GATS) عند انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة[3].

أولا: خصائص ومبادئ منطقة التبادل الحر الأورو- جزائرية:

- **خصائص منطقة التبادل الحر بين الجزائر والإتحاد الأوروبي:**

تتميز هذه المنطقة بجملة من الخصائص لعلى أبرزها:

- **تركيبة منطقة التبادل الحر**: إذ تدخل في نطاق العلاقة التكاملية بين الجزائر ومجموعة دول الإتحاد الأوروبي، وذالك من أجل عملية تقارب تدريجية تعمل لتسهيل تنمية البلدان ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة، وهذا التكامل أو التقارب يستلزم:

---

(1) شهرة عديسة، **دراسة تحليلية للجوانب المالية في ظل اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية- الجزائرية** ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 19، جوان 2016، ص:33.

(2) قشيدة صورية، مرجع سبق ذكره، ص:154.

(3) هويدي عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص:85.

- إزالة الحواجز الجمركية للسلع المتبادلة بين البلدان.
- حرية الإقامة والعمل وممارسة النشاطات الاقتصادية.
- تقارب التشريعات الاقتصادية والاجتماعية في سبيل تنسيق أكبر.

وجميع هذه التدابير تعني أن التكامل لا يقتصر على دائرة المبادلات لكنه أيضا يمس إنتاج السلع والدائرة الخدمات ومع ازدياد تأثير التعاون في التشريعات الاقتصادية والاجتماعية.

- **مستوى النمو الاقتصادي لأطراف منطقة التبادل الحر** : تعد منطقة التبادل الحر بين الجزائر والإتحاد الأوروبي قائمة على أساس علاقة غير متكافئة بين اقتصاديات ذات مستويات نمو متباينة فأوروبا مثلا تمثل ثقلا اقتصاديا هاما، بينما الجزائر تعد من الدول النامية حيث واجهة عدة أزمات مختلفة على غرار الأزمات البترولية، أزمة المديونية...الخ، إلا أن الجزائر اعتمدت جملة من البرامج التي رفعت من مستوى تنافسية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ذالك باعتماد نظام الخوصصة بمختلف أشكاله.
- **عدم التضافر بين الطرفين الأوروبي والجزائري** : من خلال الاختلافات في حجم السوق ومن حيث العرض والطلب، مستويات المعيشة لسكان الطرفين، هيكلة المبادلات التجارية، بالإضافة إلى الاختلافات والفروقا ت الشاسعة في مستوى التنمية والقدرات التكنولوجية والتجارة والمالية، وكذا في مستوى القدرة التنافسية التفاوضية [1].

- **مبادئ منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي:**

1. **المعاملة بالمثل:** بعد ما كانت التسهيلات التجارية الخاصة بالمنتجات الصناعية بموجب اتفاقيات التعاون تمنح من قبل طرف واحد، وهو الإتحاد الأوروبي الذي كان يسمح بدخولها إلى أسواقه بكل حرية ومن إجبار من الطرف الجزائري على ذالك، غير أنه بموجب الانضمام إلى هذه المنطقة سيكون تحرير المبادلات التجارية الخاصة بهذه المنتجات من الطرفين أي وفق مبدأ المعاملة بالمثل.
2. **مبدأ التدرج:** بمعنى أن هذه المنطقة لا يتم إقامتها بشكل مباشر بين الطرفين بمجرد دخول الاتفاق حيز التنفيذ وإنما يتم ذالك بصورة تدريجة خلال فترة تقدر بـ 12 سنة، وهذه بغية تمكين الطرف الجزائري للانضمام التي تكون في سنة 2017 وأجلت إلى غاية 2020.
3. **مبدأ المرونة والتكيف:** سمحت الاتفاقية للطرف الجزائري بإمكانية تغيير في جدول أو رزنامة التفكيك التعريفي الخاص بالمنتجات المصنعة وإحداث تعديلا فيه خلال الفترة الانتقالية بعد الاتفاق مع الطرف الأوروبي، وهذا في حالة ما إذا تسببت عملية التفكيك هذه في أضرار كبيرة على أحد القطاعات الاقتصادية [2].

---

[1] نادية بلورغي، مرجع سبق ذكره، ص ص:195-196.

[2] هويدي عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص86

المطلب الثالث: مراحل التفكيك التعريفي في إطار منطقة التبادل الحر

لقد تضمن الباب الثاني من الاتفاقية مسألة حرية تنقل السلع الصناعية والزراعية، مع تحديد كيفية تنفيذ الإجراءات المتعلقة بإنشاء منطقة للتبادل خلال فترة انتقالية، ويحتوي هذا الباب كما تطرقنا في المطالب السابقة على 03 فصول و06 ملاحق و07 بروتوكولات[1]، ويتم التفكيك حسب السلع (صناعية، زراعية...) كمايلي:

عند انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فإن الحقوق التي تطبق على وارداتها من الجماعة ستكون معادلة للمعدل المثبت لدى المنظمة العالمية للتجارة، أو بمعدل أقل مما هو مطبق فعليا أثناء الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فإن هذا المعدل هو الذي يطبق.

فبالنسبة للمنتجات الصناعية:

ويتعلق الأمر بالمنتجات الأصلية للطرفين المتعاقدين (الجزائر والإتحاد الأوروبي) والخاصة بالفصول 25 إلى 97 من المدونة المنسقة للإتحاد الأوروبي والتعريفة الجمركية الجزائرية باستثناء المنتجات الواردة في الملحق 1، فالمنتجات الصناعية الجزائرية المستوردة من طرف الإتحاد الأوروبي تعفى من جميع الحقوق الجمركية ومن الرسوم التي لها أثر مكافئ وكذا من كل قيد كمي أو أي إجراء له أثر مكافئ[2].

وبالنسبة للمنتجات الصناعية التي تستوردها الجزائر من الإتحاد الأوروبي فقد صنفت إلى ثلاث أصناف:

- **القائمة الأولى:** تتكون أساسا من المواد الأولية (التشغيل) 32 وسلع التجهيز الغير منتجة محليا، والتي تم تحريرها بالكامل بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ (1 سبتمبر 2005) مع العلم أن هذه القائمة واردة في الملحق الثاني من الاتفاقية والتي يبلغ عدد المنتجات التي يحتويها 2076 منتج متضمنة بين الفصلين 25-27. والجدول الموالي يوضح توزيع البنود التعريفية الفرعية حسب مجموعة المنتجات وذلك بالنسب المفروضة على القائمة رقم 01:

---

[1] إبراهيم بوجلخة، مرجع سبق ذكره، ص:171.

[2] زعباط عبد الحميد، **الشراكة الأورومتوسطية أثرها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004، العدد01، ص.ص:56-57.

جدول رقم(07): القائمة الأولى من المنتجات الصناعية الخاضعة للتفكيك التعريفي

نوع المنتجات	المجموع	%0	%5	%15	%30
منتجات التشغيل	2.015	43	356	1.616	00
منتجات التجهيز	37	31	3	3	00
منتجات استهلاكية	24	23	00	1	00
المجموع	2.076	97	359	1.620	00

Source: Bouguellid Abdelaziz, " **L'accord d'association, Algérie – UE, La mise en oeuvre**", la revue des douanes, Publication éditée par la direction générale des douanes, Algérie, N°06, 2005, P:33.

نقلا عن: هويدي عبد الجليل، **إنعكاسات الشراكة الأوروميتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2012-2013، ص:87[1].

- **القائمة الثانية:** (القائمة الواردة في الملحق3 من الاتفاقية) تضم المنتجات الصيدلانية والغازية، والتجهيزات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية ومعدات النقل وقطع الغيار، وتمثل هذه القائمة 35% من حجم الواردات من المجموعة الأوروبية يتم إلغاء جميع الحواجز تدريجيا بعد مرور سنتين على دخول الاتفاقية حيز التنفيذ خلال فترة تقدر بـ 5 سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بمعدل يتراوح بين 10% و20% لكل سنة[2]، ويتم التفكيك كما يلي:
  - تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 80% من الحقوق الأساسية بعد سنتين من بدء سريان الاتفاقية.
  - تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 70% من الحقوق الأساسية بعد 3 سنوات من بدء سريان الاتفاقية.
  - تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 60% من الحقوق الأساسية بعد 4 سنوات من سريان الاتفاقية.
  - تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 40% من الحقوق الأساسية بعد 5 سنوات من بدء سريان الاتفاقية بعد 7 سنوات من سريان الاتفاقية تلغى الحقوق المتبقية[3].

وتضم هذه القائمة 1.100 منتج صناعي مقسمة على ثلاث أنواع رئيسية كما يوضح الجدول التالي:

[1] هويدي عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص:87.

[2] عبد الله ياسين، **تفعيل الشراكة الأورو جزائرية كإستراتيجية لتجسيد الانفتاح التجاري- مقاربة وصفية تحليلية** ، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، بشار، العدد1، مارس2017، ص:52.

[3] زعباط عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص.ص:57-58.

جدول رقم(08): القائمة الثانية من المنتجات الصناعية الخاضعة للتفكيك الجمركي

نوع المنتجات	المجموع	%0	%5	%15	%30
منتجات التشغيل	52	00	27	24	01
منتجات التجهيز	912	00	744	153	15
منتجات استهلاكية	136	00	34	512	51
المجموع	1.100	00	805	228	67

Source: Bouguellid Abdelaziz, " **L'accord d'association, Algérie – UE, La mise en oeuvre**", la revue des douanes, Publication éditée par la direction générale des douanes, Algérie, N°06, 2005, P:34.

نقلا عن: هويدي عبد الجليل، **إنعكاسات الشراكة الأوروميتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2012-2013، ص:88.

- **القائمة الثالثة:** تشمل هذه القائمة على المنتجات الجاهزة (سلع الاستهلاك) وستتم عملية التفكيك ابتداء من السنة الثالثة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وعلى مدى 10 سنوات، بمعدل تخفيض 10% كل سنة، وتمثل هذه القائمة 40% من حجم الاستيراد من المجموعة الأوروبية 35 ويتم التفكيك حسب الرزنامة التالية:
  - ✓ سنتان بعد سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 90%.
  - ✓ 3 سنوات بعد سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 80%.
  - ✓ 4 سنوات بعد سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 70%.
  - ✓ 5سنوات بعد سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 60%.
  - ✓ 6 سنوات بعد سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 50%.
  - ✓ 7 سنوات بعد سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 40%.
  - ✓ 8 سنوات بعد سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 30%.
  - ✓ 9 سنوات بعد سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 20%.
  - ✓ 10 سنوات بعد سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 10%.
  - ✓ 11سنوات بعد سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية والرسوم5%.
  - ✓ 12 سنة بعد سريان الاتفاق تلغى الحقوق الجمركية والرسوم[1].

تضم هذه القائمة 1.963 نوع منتج صناعي مقسمة على ثلاث أنواع رئيسية كما يلي:

[1] زعباط عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص:58.

جدول رقم(09): القائمة الثالثة من المنتجات الصناعية الخاضعة للتفكيك الجمركي

نوع المنتجات	المجموع	%0	%5	%15	%30
منتجات التشغيل	261	01	04	28	228
منتجات التجهيز	292	14	17	16	255
منتجات استهلاكية	1.410	00	37	70	1.303
المجموع	1.963	05	56	116	1.786

Source: Bouguellid Abdelaziz, " **L'accord d'association, Algérie – UE, La mise en oeuvre**", op-cit, P:35.

نقلا عن: أسماء سي علي، **انعكاسات اتفاقية الشراكة الأوروميتوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية – أفاق ما بعد 2017**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص علوم اقتصادية، جامعة حسبة بن بوعلي الشلف، 2016-2017، ص:183.

بالنسبة للمنتجات الزراعية:

عكس المنتجات الصناعية التي يتم تحريرها من الطرفين كاملا في إطار منطقة التبادل الحر، فإن المبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الزراعية، والزراعية المحولة، ومنتجات الصيد البحري فسيكون جزئي وتدريجي، هذا عن طرق تخفيض التعريفات الجمركية أو إلغاء بعضها وفق نظام الحصص وكذا وضع إطار زمني الذي يتم فيه التعامل بهذه الإجراءات مع إمكانية توسيع التنازلات المتبادلة بين الطرفين على أساس المعاملة بالمثل بعد دراستها من قبل مجلس الشراكة، وذالك بعد مرور 5 سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ [1]، ذالك وفق ما جاءت به المادة 13 من اتفاق الشراكة والمنتجات المعنية بالتبادل منصوص عليها في الفصل الأول إلى 24 لمدونة المجموعة الأوروبية والتعريفة الجمركية الجزائرية، وكذا المادة 12 من الاتفاقية (الملحق رقم 01)، وباعتبار أن القطاع الزراعي كان النظام الحساس بالنسبة للإتحاد الأوروبي، فقد كان التقارب بالنسبة لهذه المنتجات فيه نحو من الخلاف مقارنة بالتقارب فيما يخص المنتجات الصناعية[2].

أ -فيما يتعلق بالسلع الزراعية الأوروبية الواردة إلى الأسواق الجزائرية فقد كان التحرير حسب المنتج كما يلي:

- **منتجات الصيد البحري:** تخضع منتجات الصيد البحري ذات المنشأ الأوروبي والواردة إلى الجزائر والبالغ عددها 87 منتج لمجموعة من التفضيلات الممنوحة من قبل الجزائر والواردة في البروتوكول 04 من الاتفاقية وتتكون من 73 بندا تعريفا، وتتمثل التفضيلات التي تخضع لها المنتجات الأوروبية في:
  - إلغاء كلي للرسوم الجمركية المفروضة على 38 منتوج أوروبي (03 تخضع إلى 5% من الحق الجمركي و35 تخضع إلى 30% من الحق الجمركي).

[1] نادية بلورغي، مرجع سابق، ص:197.

[2] هويدي عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص:90.

- تخفيض 25 من الرسم الجمركي المفروض على 49 منتوج، حيث تصبح خاضعة لرسم قدره 22.5% بدلا من 30% الذي كانت مروضة عليه من قبل[1].

- **المنتجات الزراعية المحولة** : بالنسبة للمنتجات الزراعية المحولة فإنه يوجد قائمتان ضمن الملحق (02) من البروتوكول (05) كمالي:

- **القائمة الأولى**: وهي معنية بالإعفاء الفوري، أي تتم فورا عند دخول الاتفاق حيز التنفيذ، هذه القائمة تحتوي على 168 بندا تعريفيا، تستفيد من تخفيضات للحقوق الجمركية من 30% إلى 100% منها 03 بنود تخضع لنظام الحصص التعريفية وهي:[2]
  - الخميرة الحية بـ 3000 طن.
  - مستحضرات غذائية بـ 2000 طن.
  - نبيذ الشعير بـ 224000طن.
- **القائمة الثانية**: تحتوي على 112 بندا تعريفا تتضمن السلع الزراعية المحولة الخاضعة لتخفيض جمركي تدريجي خلال المرحلة الانتقالية.

- **المنتجات الزراعية الأخرى** : فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية الوافدة من الإتحاد الأوروبي إلى الجزائر والمدونة في البروتوكول (02) من الاتفاقية والمكونة من 75 بندا تعريفيا، والتي تشمل 118 منتوج فسوف يتم تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها بنسب تتراوح مابين 20% و100% ولكن في حدود الحصص المتفق عليها بين الطرفين[3].

ب- أما بخصوص المنتجات الزراعية الجزائرية المصدرة إلى الإتحاد الأوروبي فهي تخضع بدورها لبعض التفضيلات كما يلي:

1. **منتجات الصيد البحري**: هذه المنتجات وردة في البروتوكول 02 من الاتفاق، تتكون من 20 بندا تعريفيا يتم إلغاء كلي للحقوق الجمركية عليها.
2. **منتجات زراعية محولة** : المنتجات الزراعية ذات المنشأ الجزائري والتي تصدر إلى الإتحاد الأوروبي، ذكرت في البروتوكول الخاص بالواردات أي البروتوكول (05) ولكنها قد وردت في الملحق (01)، حيث حدد الطرفان المتعاقدان ثلاث قوائم:
   - **القائمة الأولى**: تحتوي على 229 بندا تعريفيا حيث تم الإلغاء التام للحقوق الجمركية (0%)[4].

---

[1] هويدي عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص:91.

[2] بوجلخة إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص.ص:177-178.

[3] هويدي عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص:93.

[4] بوجلخة إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ص:177-178.

- **القائمة الثانية**: تتضمن 08 منتجات متعلقة بمستحضرات غذائية، ومشتقات الحليب التي تخضع لإعفاء من الرسوم الجمركية وهذا في حدود المتفق عليها بين الطرفين[1].
- **القائمة الثالثة**: تتشكل من 207 وضعية تعريفية، تستفيد من إعفاء الحقوق الجمركية ولكن تخضع للرسم الخاص بالمكون الزراعي.
- **منتجات زراعية أخرى**: يستفيد 117 بندا تعريفيا حسب الملحق (01) من البروتوكول (01) من الاتفاق، من إعفاء للحقوق الجمركية بدون تحديد كمي. و 26 بندا أخر يخضعون بالإضافة إلى الإعفاء الجمركي إلى الحصص التعريفية، و15 بندا آخر إلى الكميات المرجعية.

- **المخطط الجديد للتفكيك الجمركي بعد 2012**:

المنتجات الصناعية: بالنسبة للمنتجات الصناعية فقد اتفق الطرفا ن على مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي لـ 1075 منتج ذات منشأ أوروبي تعتبر منتجات حساسة من حيث الإنتاج والتشغيل والاستثمار، منها 267 منتج ضمن القائمة 2 و790 ضمن القائمة 3 من اتفاق الشراكة، كما تجدر الإشارة إلى أن قائمة التفكيك الجديدة تدخل حيز التنفيذ ابتداء من 2012/09/01[2].

- **القائمة الأولى**: والتي تضم 2027 بندا تعريفيا قد تم تفكيك رسومها الجمركية فورا عند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ 2005/09/01 وتمثل هذه القائمة 41% من مجموع عدد البنود التعريفية للمنتجات الصناعية [3].
- **القائمة الثانية**: تمت مراجعة التفكيك الجمركي لـ 267 بندا تعريفيا ما يمثل حوالي 24% من منتجات القائمة الثانية وذلك على مستويين:

- **المستوى الأول**: يستفيد 82 بندا تعريفيا من المنتجات من إعادة تطبيق جزئي للحقوق الجمركية، ومن مهلة إضافية قدرها 4 سنوات، للوصول إلى نسبة 0% في 2016 عوضا عن 2012.

وفيما يلي جدول يوضح الرزنامة الجديدة للتفكيك الجمركية للقائمة02 بالنسبة للمستوى الأول:

---

[1] هويدي عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص:98.

[2] بوجلخة إبراهيم، مرجع سابق، ص.ص:177-179.

[3] بوجلخة إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص:181.

جدول رقم(10): الرزنامة الجديدة للتفكيك الجمركية للقائمة02 (المستوى الأول)

	التعريفة الجمركية الأساسي	رقم التعريفة	2012	2013	2014	2015	2016
المستوى1	%30	9	%23	%18	%12	%6	%0
82 صنفا تعريفيا	%15	73	%12	%10	%7	%3.5	%0

Source: Ministère du commerce-DG Douanes, **Nouveau schéma du démantèlement tarifaire desproduits industriels et les concessions tarifaires révisées des produits agricoles et agroalimentaires**, PP:5-6.

نقلا عن: أسماء سي علي، **انعكاسات اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية – أفاق ما بعد 2017**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص علوم اقتصادية، جامعة حسبة بن بوعلي الشلف، 2016-2017، ص:184.

- **المستوى الثاني:** يضم 185 بندا تعريفيا يستفيد من تعليق تطبيق الحقوق الجمركية لفترة إضافية مدتها سنتان، ومهلة إضافية مدتها 4 سنوات، قبل أن يتم تخفيضها إلى نسبة 0% سنة 2016 بدلا من 2012[1].

وفيما يلي جدول يوضح الرزنامة الجديدة للتفكيك الجمركية للقائمة02 بالنسبة للمستوى الثاني:

جدول رقم(11): الرزنامة الجديدة للتفكيك الجمركية للقائمة02 (المستوى الثاني)

	التعريفة الجمركية الأساسي	رقم التعريفة	2012	2013	2014	2015	2016
المستوى2	%5	185	%3	%3	%2	%1	%0
185 صنفا تعريفا							

Source: Ministère du commerce-DG Douanes, **Nouveau schéma du démantèlement tarifaire desproduits industriels et les concessions tarifaires révisées des produits agricoles et agroalimentaires**, PP:5-6.

نقلا عن: أسماء سي علي، **انعكاسات اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية – أفاق ما بعد 2017**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص علوم اقتصادية، جامعة حسبة بن بوعلي الشلف، 2016-2017، ص:184.

القائمة الثالثة: بالنسبة لمواد القائمة الثالثة والتي كان من المقرر أن تكون نسبة التفكيك الجمركي المطبقة في 1 سبتمبر 2012 كما يلي:

- ✓ 12% للمواد الخاضعة لـ 30% من الحقوق الجمركية.
- ✓ 6% للمواد الخاضعة لـ 15% من الحقوق الجمركية.
- ✓ 2% للمواد الخاضعة لـ 5% من الحقوق الجمركية.

[1] أسماء سي علي، مرجع سابق، ص.ص:191-192.

وقد جاءت رزنامة التفكيك الجديدة لهذه القائمة على النحو التالي: 174 من المنتجات الخاضعة إلى نسبة 30%، و12% بالنسبة للمنتجات الخاضعة لنسبة 15%، إضافة إلى فترة إضافية 3 سنوات بحيث تصل إلى تفكيك تام سنة 2020 بدل 2017،.

والجدول التالي يوضح المخطط الجديد لتفكيك التعريفي (المستوى الأول من القائمة الثالثة الخاصة بالمنتجات الصناعية):

جدول رقم(12): المخطط الجديد لتفكيك التعريفي لمنتجات القائمة 3 (المستوى الأول)

	التعريفة الجمركية الأساس	رقم التعريفة	2012-2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المستوى1 174 تعريفة جمركية	12/30	163	%23	%21	%19.2	14.4 %	%9.8	%4.8	%0
	6/15	11	%12	%11	%10.4	%7.8	%5.2	%2.6	%0

Source: Ministère du commerce, **Accord d'Association entre l'Algérie et l'union européenne,** op-cit, P:07.

نقلا عن: هويدي عبد الجليل، **إنعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2012-2013، ص:97.

617 من المنتجات تستفيد من تجميد التعريفة لمدة 3 سنوات من 2012 إلى 2015 وذالك عند 21% بالنسبة للمنتجات الخاضعة إلى نسبة 30%، و10.5% بالنسبة للمنتجات الخاضعة إلى 15% و3.5% بالنسبة للمنتجات الخاضعة إلى 5%، كما تستفيد من فترة إضافية تصل إلى 3 سنوات قبل أن يتم التفكيك التام بعدل 0% بحلول 2020 بدل 2017. والجدول التالي يوضح المخطط الجديد للتفكيك الجمركي (المستوى الثاني من القائمة الثالثة الخاصة بالمنتجات الصناعية)[1].

جدول رقم(13): المخطط الجديد لمنتجات للتفكيك الجمركي للقائمة 3 (المستوى الثاني)

	التعريفة الجمركية الأساس	رقم التعريفة	2012-2015	2016	2017	2018	2019	2020
المستوى2 617 تعريفة جمركية	30/12	575	%21	%16.8	%12.6	%8.4	%4.2	%0
	15/6	21	%10.5	%8.4	%6.3	%4.2	%2.1	%0
	5/2	21	%3.5	%2.8	%2.1	%1.4	%0.7	%0

Source: Ministère du commerce, **Accord d'Association entre l'Algérie et l'union européenne,** op-cit, P:08.

نقلا عن: هويدي عبد الجليل، **إنعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2012-2013، ص:97.

[1] هويدي عبد الجليل، مرجع سابق، ص.ص:97-98

المطلب الرابع: الإصلاحات المرافقة لإنجاح اتفاق الشراكة الأورو- جزائرية

قامت الجزائر بجملة من التعديلات والإصلاحات بغية إنجاح مشروع الشراكة مع دول الإتحاد الأوروبي، هذه الإصلاحات من شأنها التسريع من سير إنشاء منطقة التبادل الحر الذي تمثل الهدف الجوهري للشراكة. ولعلى أبرز ما قامت به الجزائر في هذا الخصوص:

أولا: إصلاحات النظام المالي والمصرفي:

- ✓ **قانون النقد والقرض:** قد قامت الدولة الجزائرية بمجموعة من الإصلاحات المالية والمصرفية منذ الاستقلا ل بداء من فترة التأمينات لسنتي 1966 و 1967 والتي عقبتها إعادة البنية الهيكلية للنظام المصرفي سنة 1982، ومن أبرز الإصلاحات التي جاءت في فترة التسعينات هي " قانون النقد والقرض 90-10 " والذي وضع الجزائر في مسار تطور جديد تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية. ونتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين، وأعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في ظل استقلالية واسعة، كما أعاد للبنوك التجارية وظائفها التقليدية.
- ✓ **الإصلاحات خلال فترة 2003-2005:** كما شهد قانون النقد والقرض 90-10 عدة تعديلات وإصلاحات منذ سنة 2003 يمكن إيجازها في:
  - الأمر(03-11) والذي يقتضي لجوء السلطات إلى فرض إجراءات أكثر صرامة على البنوك.
  - القانون (01-04) والخاص بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط في الجزائر.
  - القانون (02-04) والذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى بنك الجزائر.
  - القانون(30-04) الذي يخص نظام ضمان الودائع المصرفية.
  - القانون الخاص بنظام مقاصة الشيكات وأدوات أخرى الصادر في 15 ديسمبر 2005.
- ✓ **الإصلاحات خلال الفترة 2006-2009:** وبعد سنة 2005 قامت السلطات الجزائرية بعدة إصلاحات أخرى في القطاع المصرفي، تدخل في إطار الشراكة الأوروبية الجزائرية والمفاوضات مع المنظمة العالية للتجارة (OMC)، وبذالك أصدر بنك الجزائر عدة لوائح تنظيمية نذكر منها:
  - في سنة 2006 أصدر بنك الجزائر لائحة تنظيمية رقم 06-02 يحدد شروط:
    - الترخيص لإنشاء بنك ومؤسسة مالية.
    - الترخيص لإنشاء فرع بنك ومؤسسة مالية أجنبية.
    - اعتماد بنك ومؤسسة مالية أو فروع بنك ومؤسسة مالية أجنبية.
  - في سنة 2007 أصدر بنك الجزائر النظام رقم 07-01 يحدد مبدأ قابلية تحويل العملة الوطنية في المعاملات الدولية الجارية ويحدد القواعد المطبقة على انتقالها من وإلى الخارج.
  - في سنة 2008 نظام يحدد الحد الأدنى لرأسمال المؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر.

- في 2009 أصدر بنك الجزائر النظام رقم 09-01 يتعلق بالسماح للأشخاص الطبيعيين الأجانب المقيمين والغير مقيمين والأشخاص المعنويين الغير مقيمين بفتح حساب بالعملة الصعبة في بنك وسيط معتمد بعملة أجنبية قابلة للتحويل بحرية.

ثانيا: الإصلاحات المتعلقة بقطاع التجارة الخارجية:

أما في ما يخص الإصلاحات المتعلقة بالتجارة الخارجية فتمثلت أساسا في:

- ✓ **إصلاح الأطر القانونية** : وقد بدأت الجزائر في سنة 2003 بإجراء إصلاحات عميقة في القوانين والتشريعات التجارية، إذ قامت وزارة التجارة بتنظيم القوانين كمايلي:
  - إصلاح القانون التجاري.
  - مراجعة القانون 04-08 المتعلق بالسجل التجاري.
  - تخفيف إجراءات القيد في السجل التجاري.
  - تأطير المهن والنشاطات التجارية.

إن هذه الإصلاحات بالأطر القانونية تسمح لوزارة التجارة بتنظيم الأسواق الداخلية والأنشطة الاقتصادية ومطابقتها للمقاييس الدولية بالتنسيق مع القطاعات التقنية المؤهلة.

- ✓ **الإصلاح في مجال المنافسة** : لقد كان حق المنافسة ينظمه الأمر 95-06 المؤرخ في 25 جانفي 1995، إلا أنه حدث تعديلات مهمة سنة 2008 و 2003، حيث جاء الأمر 03-03 المتعلق بالمنافسة ليلغي السابق (95-06) وتم إعادة صياغته من جديد في إطار مراجعة التشريعات المتعلقة بالمنافسة وتكريس الإصلاحات الاقتصادية لتعزيز قواعد اقتصاد السوق، واندماج الجزائر في القطاعات الاقتصادية العالمية والإقليمية، فيما يتعلق بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتوقيع عقد الشراكة مع الإتحاد الأوروبي[1].

[1] بوجلخة إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ص:189-192.

خلاصة الفصل:

صنفت الجزائر ضمن أواخر الدول المتوسطية الموقعة على اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ذالك سنة 2002 إلا أن دخول الاتفاقية حيز التنفيذ الفعلي كان سنة 2005، ولجئت الجزائر لهذا الخيار من أجل التخفيف من حدة الأزمات التي واجهتها خلال فترة التسعينات والتي اهتز فيها الاقتصاد الوطني ككل، وقامت الجزائر ببعض الإصلاحات في منظومتها الاقتصادية من أجل خلق مناخ مناسب من شأنه تحقيق الهدف الرئيسي من الاتفاق وهو إقامة منطقة للتبادل الحر، أما عن الآثار التي نشأت عن دخول الجزائر شراكة مع الإتحاد الأوروبي فيما كانت ايجابية أو سلبية هذا ما سنتطرق له في الفصل الموالي.

الفصل الثالث:

تحليل انعكاسات الشراكة الأوروجزائرية على الميزان التجاري خلال الفترة 2005-2016

تمهيد:

سعت الجزائر من خلال دخولها في اتفاقية للشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي للنهوض باقتصادها من جهة، وتحسين جملة من المؤشرات الاقتصادية التي تمثل مرآة للوضعية الاقتصادية داخل الدولة، ولعلى أبرزها هو رصيد الميزان التجاري التي تبتغي الجزائر أن تحقق فوائض فيه من خلال رفع قيمة صادرات نحو دول الاتحاد الأوروبي خاصة الصادرات غير التقليدية (المحروقات)، والاستفادة من بعض التخفيضات الجمركية بالنسبة لبعض السلع المستوردة.

وفي هذا الفصل سنتعرف على تأثير هذه الاتفاقية على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2005-2016 كمايلي:

المبحث الأول: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2005-2016

المبحث الثاني: تطور المبادلات التجارية بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة(2005-2016)

المبحث الثالث: الإجراءات المرافقة لإنجاح اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية

المبحث الأول: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2005-2016

سنتطرق في هذا المبحث للتعرف عن تطورات الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2005-2016 من تحليل رصيد الميزان التجاري، وتحليل قيمة كل من الصادرات والواردات حسب مجموعة السلع، وحسب توزيع المناطق الجغرافيا.

المطلب الأول: تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال 2005-2016

يوضح الشكل الموالي التغيرات التي عرفها الميزان التجاري في الفترة 2005-2016.

شكل رقم(04): رصيد الميزان التجاري الجزائري للفترة 2005-2016

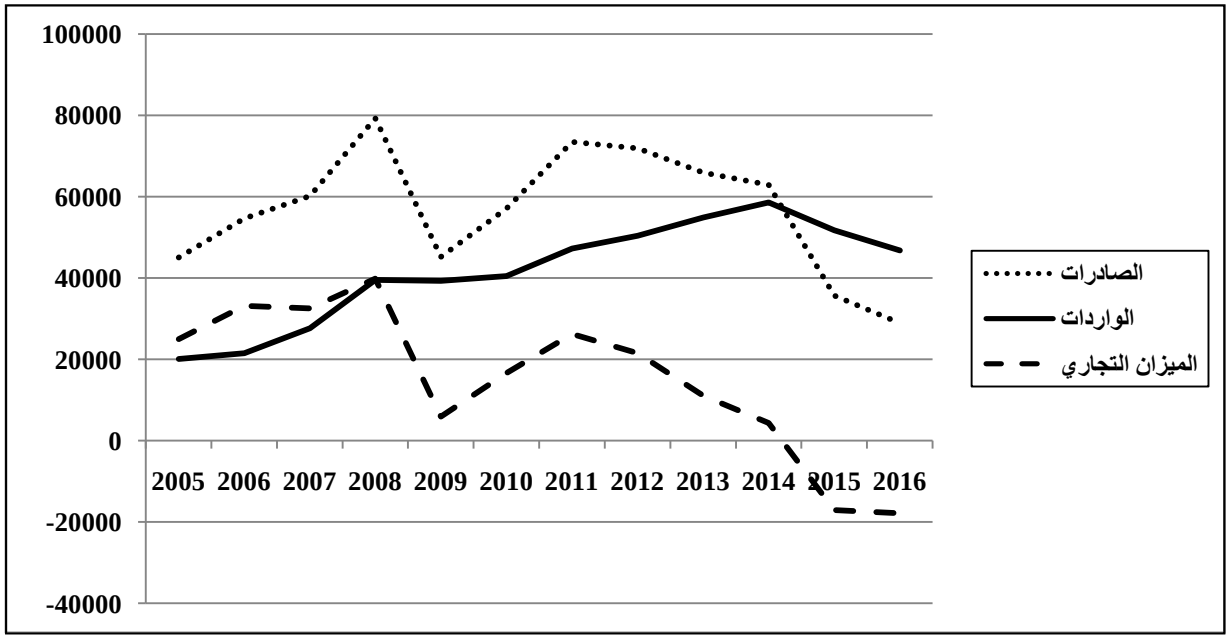

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: http://www.andi.dz. 14/04/2018, h: 22.54

من خلال تحليل بيانات المنحنى نلاحظ:

- خلال الفترة (2005-2008) سجل الميزان التجاري فوائض وبقيم متزايدة وصلت إلى 39819 مليون دولار سنة 2008، وجاء هذا الأداء المميز للميزان التجاري نتيجة الارتفاع الملحوظ الذي عرفته قيمة الصادرات الجزائرية قدرت فيها قيمتها 79298 مليون دولار، ذالك بسبب تطور أسعار المحروقات هذه الأخيرة التي تمثل الركيزة الأساسية للصادرات الجزائرية، في المقابل كانت تمشي الواردات هي الأخرى بوتيرة متزايدة لكن بأقل من الصادرات.
- أما سنة 2009 فقد عرفت انخفاضا حادا لرصيد الميزان التجاري قدرت فيها قيمته 5900 مليون دولار وهذا راجع حتما إلى انخفاض قيمة أسعار النفط بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي هزت أكبر الاقتصاديات، وعليه انخفاض قيمة الصادرات الجزائرية، وفي الوقت ذاته انخفضت قيمة الواردات نتيجة انخفاض كل من قوى العرض والطلب في الأسواق العالمية بسبب الأزمة.

- ليعاود الميزان التجاري ارتفاعه ابتداء من مطلع 2010 نتيجة تعافي الاقتصاد العالمي من أثر الأزمة وبتالي تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية وعليه ارتفعت قيمة الصادرات الجزائرية و تواصل هذا الارتفاع إلى غاية سنة 2013 وكانت أكبر قيمة قد سجلت سنة 2011 قدرت بـ26242 مليون دولار
- لتأتي سنة 2014 وتسجل انتكاسة جديدة للميزان التجاري الجزائر ي بلغ فيها رصيده 4306 مليون دولار ذالك بسبب الانخفاض الحاد الذي عرفته أسعار البترول عالميا والذي رافقه انخفاض قيمة الصادرات الجزائرية إذ بلغت 62886 مليون دولار، في المقابل عرفت فاتورة الواردات ارتفاعا ملحوظا قدر ب 58580مليون دولار وهي اكبر قيمة سجلتها فاتورة الواردات خلال الفترة 2005-2016.
- أما سنة 2016 فسجلت عجزا في الميزان التجاري قدر ب17844 مليون دولار مقابل 17034مليون دولار سنة 2015 بسبب استمرار انخفاض الصادرات الجزائرية نتيجة استمرار تداعيات أزمة انخفاض أسعار النفط لسنة 2014، بالإضافة إلى انخفاض فاتورة الاستيراد بسبب السياسة التي اتبعتها الدولة بسبب الأوضاع الاقتصادية في البلاد، إلا أن انخفاض قيمة الصادرات كان اكبر من الانخفاض التي سجلته قيمة الواردات حيث قدرت الأخيرة ب 46727 مليون دولار مقابل 28883 مليون دولار للصادرات سنة 2016.

المطلب الثاني: تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2005-2016

في هذا المطلب سنتطرق لتحليل الصادرات الجزائرية من خلال مجموعة المنتجات، ثم حسب المناطق الجغرافيا، كما سنتعرف على قائمة العشر زبائن الأوائل للجزائر، ذلك خلال الفترة 2005-2016

أولا: الصادرات حسب مجموعة المنتجات:

يعتمد الاقتصاد الجزائري وبصورة كبيرة على قطاع المحروقات من أجل دفع العجلة الاقتصادية، لذا فإن العائدات من المحروقات تشكل الركيزة أساسية التي تعتمد عليها الجزائر من أجل تمويل مشاريعها، مما يجعلها مرهونة بتقلبات أسعارها، وعليه فالجزائر اليوم تسعى إلى تنمية الصادرات خارج المحروقات، ومن خلال إحصائيات التجارة الخارجية يمكن متابعة تطور الصادرات الجزائرية على حسب مجموعة السلع للفترة 2005-2016 من خلال معطيات الجدول التالي:

جدول رقم(14): الصادرات الجزائرية حسب مجموعة المنتجات

الوحدة: مليون دولار

السنة / المنتج	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المواد الغذائية	67	73	88	119	113	306	355	315	404	323	238	328
الطاقة	45588	53608	59605	77194	44415	56121	71661	70584	63663	58362	33081	27918
المواد الأولية	136	195	170	334	169	165	161	168	109	110	107	84
المواد النصف مصنعة	481	765	640	834	393	434	660	618	492	1173	1111	909
التجهيزات االفلاحية		1	1	1	0	1	0	0	0	1	0	0
التجهيزات الصناعية	37	44	46	67	42	27	35	32	29	16	18	53
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	19	44	35	32	49	34	16	19	16	11	11	18

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- Bank of Algeria, rapport, 2008, P:248.
- Bank of Algerian, rapport, 2010, P:220.
- Bank of Algerian, rapport, 2014, P:166.
- Bank of Algerian, rapport, 2016, P:162.

انطلاق من معطيات الجدول يتضح أن المحروقات والمتمثلة هنا في الطاقة تأخذ حصة الأسد في قائمة الصادرات الجزائرية فرغم أنها سجلت بعض الانخفاضات خلال هذه الفترة (2005-2016) إلا أنها بقيت تشكل أهم المبيعات بالنسبة للجزائر إذ استحوذت على أكثر من 96% من إجمالي الصادرات الجزائرية.

أما عن الصادرات خارج المحروقات فهي تشكل جزء قليل من إجمالي الصادرات وأبرزها هي المواد النصف مصنعة والمواد الغذائية على التوالي بنسب لا تتجاوز 2.5% من إجمالي الصادرات، ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة للصادرات من المواد الأولية، في حين تكاد تنعدم نسبة الصادرات من التجهيزات الفلاحية والتجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية الغير غذائية.

من خلال تفحص هيكل الصادرات الجزائية من المنتجات نلاحظ هشاشة الاقتصاد الجزائري ذلك لأنه اقتصاد ريعي يعتمد بصفة كبيرة على قطاع الطاقة، وهو ما يوضح عدم قدرة الدولة في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

ثانيا: اتجاه الصادرات الجزائرية:

نتعرف على اتجاه الصادرات الجزائرية في الفترة 2005-2016 من خلال التعرف على وجهة الصادرات حسب المناطق الجغرافيا من جهة، والتعرف على أبرز الزبائن للجزائر.

❖ **تطور الصادرات حسب المنطقة الجغرافيا:**

شكل رقم(05): هيكل الصادرات الجزائرية حسب المنطقة الجغرافيا 2005 -2016

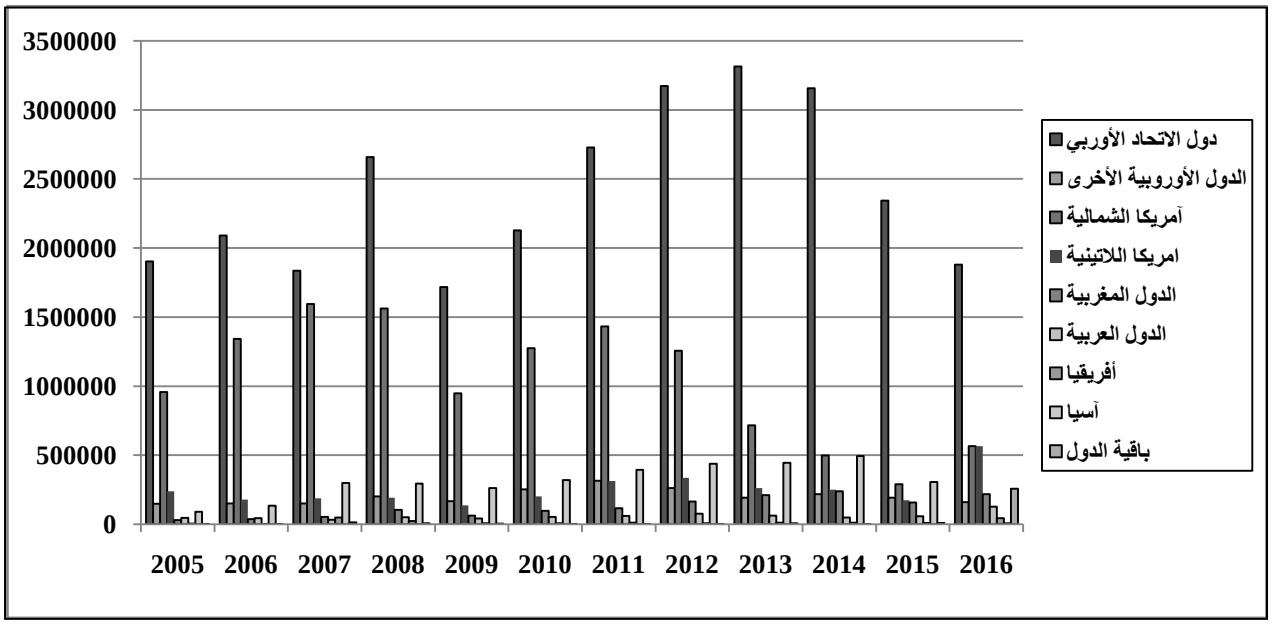

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- Office national des statistiques, Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2003-2013, Alger, Novembre 2014, P:90.
- Office national des statistiques, Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2011 A 2016, Alger, Novembre 2017, P:60.

من خلال الشكل نلاحظ:

- أكبر نسبة من الصادرات الجزائرية تتجه نحو دول الاتحاد الأوروبي فرغم تذبذب قيمتها بين الارتفاع والانخفاض مثل ذالك الانخفاض التي سجل سنتي 2009 و2015 بسبب حدوث أزمات التي تسببت في انخفاض أسعار النفط إلا أنها تبقى الوجهة الأبرز للصادرات الجزائرية.
- ثم تليها دول أمريكا الشمالية ذالك خلال الفترة 2005-2013 لتدخل فيما بعد الدول الآسيوية ، ومن ثم تليها بقية الدول الأوروبية الأخرى ودول أمريكا الشمالية والدول الأسيوية، وبنسب ضئيلة جدا جاءت الدول العربية ودول أفريقيا.
- وعليه نستنتج أنه رغم تضاءل قيمة الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي إلا أنه يبقى الشريك الأول لها بنسبة تفوق 57.95%.

❖ **العشرة زبائن الأوائل للجزائر:**

جدول رقم(15): ترتيب العشر زبائن الأوائل للجزائر للفترة 2005-2010

%	2010	%	2009	%	2008	%	2007	%	2006	%	2005
24.2	الو.م.أ	22.9	الو.م.أ	23.9	الو.م.أ	30.1	الو.م.أ	27.2	الو.م.أ	23.0	الو.م.أ
15.4	إيطاليا	12.6	إيطاليا	15.7	إيطاليا	13.2	إيطاليا	17.1	إيطاليا	16.7	إيطاليا
10.4	إسبانيا	11.9	إسبانيا	11.5	إسبانيا	8.9	إسبانيا	11	إسبانيا	11.0	إسبانيا
7.3	هولندا	9.8	فرنسا	8	فرنسا	7.8	كندا	8.4	فرنسا	10.0	فرنسا
6.6	فرنسا	7.2	هولندا	7.8	هولندا	7.5	هولندا	6.6	كندا	6.6	هولندا
5.2	كندا	5.4	كندا	6.8	كندا	6.8	فرنسا	5.2	هولندا	6.3	البرازيل
4.7	تركيا	4.4	تركيا	3.7	تركيا	3.4	تركيا	3.7	بلجيكا	4.9	كندا
4.2	البرازيل	3.2	البرازيل	3.3	البرازيل	3	البرازيل	3.5	البرازيل	3.8	تركيا
3.4	بلجيكا	3.2	كوريا	2.8	بريطانيا	2.6	بريطانيا	3.4	تركيا	3.6	البرتغال
2.7	الهند	2.5	بريطانيا	2.6	البرتغال	2.6	الهند	3	بريطانيا	3.4	بلجيكا

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- Office national des statistiques, Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2003-2013, Alger, Novembre 2014, P:153.

من خلال الجدول نلاحظ أن الو.م.أ احتلت المركز الأول من بين العشر زبائن الأولى للجزائر خلال الفترة 2005-2010 فيما يخص اتجاه الصادرات بنسبة بلغت أقصاها 30.1%، وتليها في ذالك إيطاليا بنسبة لا تقل عن 12.5%، ثم تأتي إسبانيا في المركز الثالث بنسبة تتراوح بين 8.9% و11.9%، أما المراكز الأخرى فكانت فيها كل من: فرنسا، كندا، بلجيكا، تركيا، أما عن أبرز الزبائن للفترة 2011-2016 فكانت كالتالي:

جدول رقم(16): العشرة زبائن الأوائل للجزائر خلال الفترة 2011-2016

2011	%	2012	%	2013	%	2014	%	2015	%	2016	%
الو.م.أ	20.6	إيطاليا	16	إسبانيا	15.7	إسبانيا	15.2	إسبانيا	17.7	إيطاليا	17.4
فرنسا	14.2	الو.م.أ	15	إيطاليا	13.5	إيطاليا	13.2	إيطاليا	15.1	إسبانيا	12.9
إسبانيا	9.8	إسبانيا	10.9	بريطانيا	10.8	فرنسا	11.0	فرنسا	13.2	الو.م.أ	12.9
هولندا	8.9	فرنسا	8.5	فرنسا	9.7	بريطانيا	8.8	بريطانيا	7.0	فرنسا	11.4
إيطاليا	6.7	هولندا	7.3	الو.م.أ	9.2	هولندا	8.1	الو.م.أ	6.4	البرازيل	5.4
كندا	6.1	كندا	7.1	هولندا	7.1	الو.م.أ	7.7	هولندا	5.7	هولندا	4.9
تركيا	4.4	بريطانيا	5.1	كندا	4.5	البرازيل	4.4	تركيا	5.2	تركيا	4.5
البرازيل	3.9	البرازيل	4.7	البرازيل	4.4	تركيا	4.2	البرازيل	4.3	كندا	4.3
بريطانيا	3.4	تركيا	3.7	تركيا	3.6	الصين	3.0	بلجيكا	2.9	بريطانيا	3.5
الهند	3	الصين	3.5	الصين	3.6	بلجيكا	3.0	البرتغال	2.6	بلجيكا	3.3

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- Office national des statistiques, Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2011 A 2016, Alger, Novembre 2017, P:86.

من خلال الجدول نلاحظ أن الو.م.أ حافظت على المركز الأول خلال سنة 2011 بنسبة قدرت بـ20.6%، ثم جاءت فرنسا ومن بعدها إسبانيا، أما عن بقية المراكز الأخرى فكانت للدول التالية: هولندا إيطاليا، كندا، أما عن الفترة 2012-2016 فالمركز الأول كان يتبادل بن كل من إيطاليا وإسبانيا، وفي المركز الثاني بالنسبة لسنة 2012 جاءت الو.م.أ في حين بقية الفترة كان المركز الثاني بين إيطاليا وإسبانيا، أما عن المراكز الموالية فجاءت: فرنسا، بريطانيا، هولندا

من خلال ما سبق يتضح أن أبرز زبائن الجزائر من مجموعة دول الاتحاد الأوروبي هي إسبانيا وإيطاليا وفرنسا، إلى جانب الو.م.أ.

المطلب الثالث: تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2005-2016

في هذا المطلب سنتطرق لتحليل تطور الواردات الجزائرية للفترة 2005-2016 من خلال مجموعة المنتجات، وحسب المناطق الجغرافيا، كما سنشير إلى قائمة ابرز عشر ممونين للجزائر

أولا: الواردات حسب مجموعة المنتجات:

سنبين هيكل تطور الواردات من حيث نوعية المنتجات ذالك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم(06): هيكل الواردات حسب مجموعة المنتجات للفترة 2005-2016

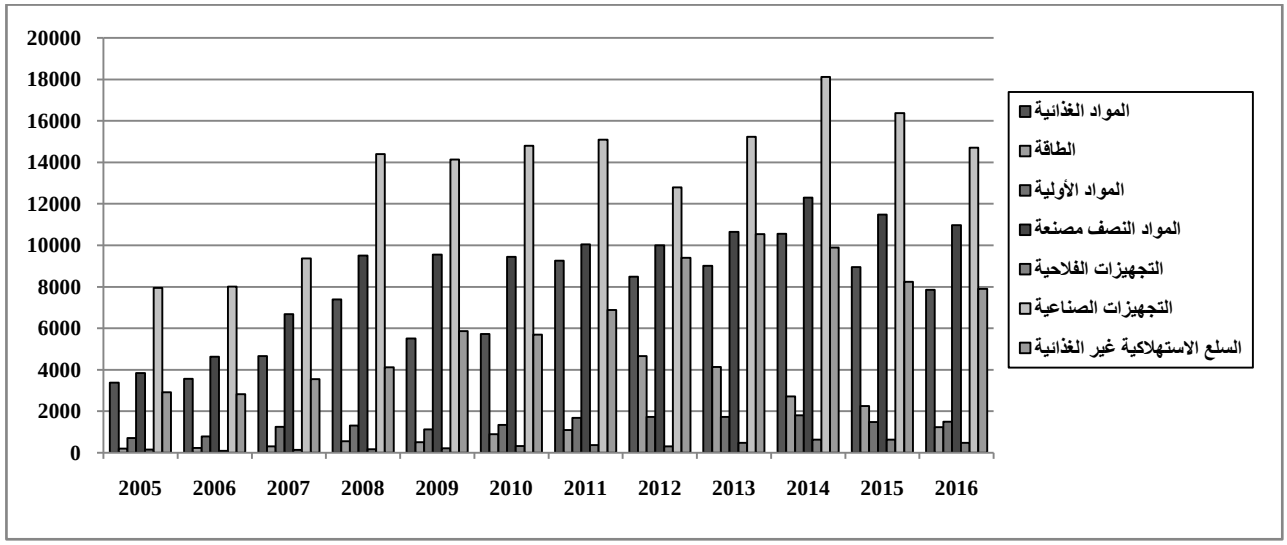

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- Bank of Algeria, rapport, 2008, P:248.
- Bank of Algerian, rapport, 2010, P:220.
- Bank of Algerian, rapport, 2014, P:166.
- Bank of Algerian, rapport, 2016, P:162.

من خلال تحليل الشكل نلاحظ أن التجهيزات الصناعية تتصدر قائمة المنتجات المستوردة، حيث طالما حافظت على الصدارة طيلة الفترة 2005-2016 بما يقارب نسبة 40% من إجمالي الواردات، إذ سجلت ارتفاعات متتالية وكانت أعلى قيمة لها سنة 2014 فقدرت بـ 18115 دج، مما يوضح أن الدولة تسعى للنهوض بالقطاع الصناعي، في حين جاءت المواد النصف مصنعة في المرتبة الثانية بما يق در بـ20% من إجمالي الواردات ويفسر هذا بأن الدولة تسعى لدعم الإنتاج المحلي، وتليها في ذالك المواد الغذائية حيث أن فاتورة استيراد هذه الأخيرة سجلت ارتفاعا ملحوظ.

خلال هذه الفترة فمن 3374 دج سنة 2005 إلى 5726 دج سنة 2010 وتواصل في الارتفاع إلى أن وصل لأعلى قيمة سنة 2014 قدرت بحوالي 550 10 دج، ما يوضح ضعف إنتاجية القطاع الفلاحي وعجزه على تلبية الحاجيات من هذه المواد ، ثم بعدها السلع الاستهلاكية الغير غذائية بنسبة قدرت تقريبا ب . 15% من إجمالي الواردات، أما بالنسبة لبقية المنتجات المستوردة كالطاقة والتجهيزات الفلاحية والمواد الأولية فهي السلع التي جاءت بنسب ضئيلة ذالك لتوفرها محليا.

ثانيا: اتجاه الواردات حسب المنطقة الجغرافيا للفترة 2005-2016:

❖ **تطور اتجاه الواردات الجزائرية:**

شكل رقم(07): اتجاه الواردات حسب المنطقة الجغرافيا للفترة 2005-2016

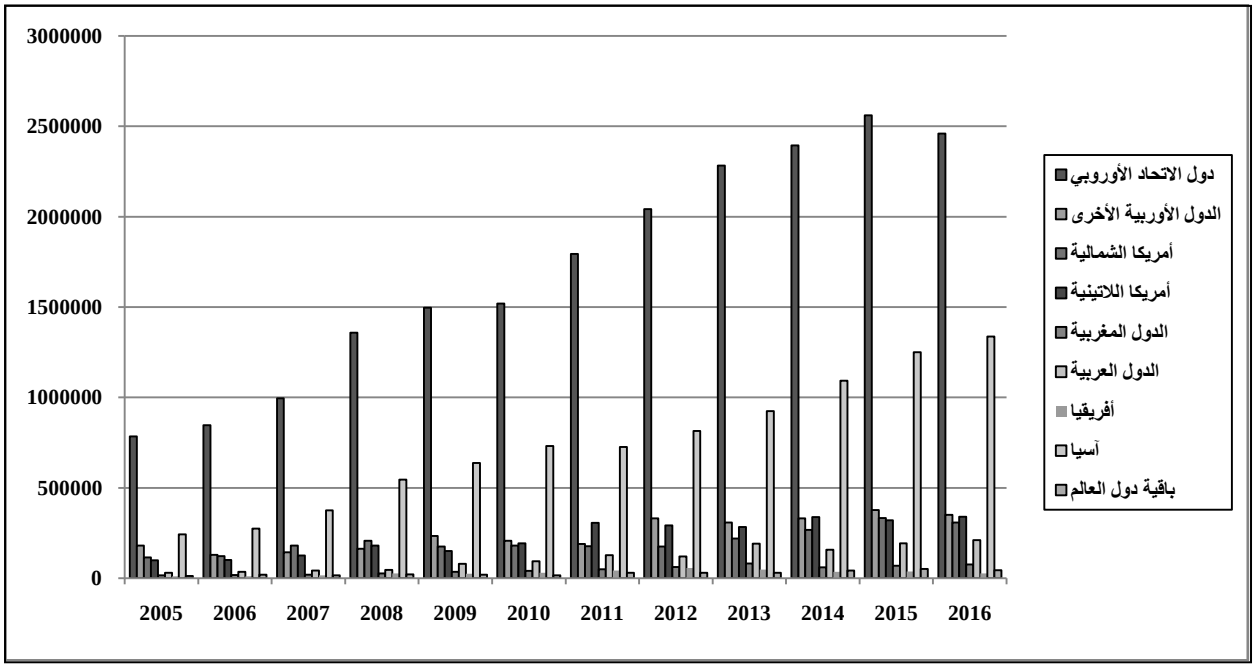

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- Office national des statistiques, Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2003-2013, Alger, Novembre 2014, P:14.
- Office national des statistiques, Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2011 A 2016, Alger, Novembre 2017, P:15.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن دول الاتحاد الأوروبي استحوذت على نسبة كبيرة من الواردات الجزائرية، حيث أنها سجلت تزايد بصورة مستمرة إذ انتقلت من 785302.3 مليون دج سنة 2005 إلى غاية 2559959.5 مليون دج سنة 2015 وهي أعلى قيمة سجلت خلال هذه الفترة، وتفسر سيطرة دول الاتحاد الأوروبي على الواردات الجزائرية بتزايد المبادلات بين الطرفين عقب دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ، في الوقت التي احتلت فيه الدول الأسيوية المرتبة الثانية بقيم متزايدة حيث انتقلت من 242240.6 مليون دج سنة 2005 إلى 1.1337359 سنة 2016، ثم تليها بقية الدول الأوروبية حيث أخذت قيم متذبذبة بين الا رتفاع والانخفا ض فسجلت أقل قيمة لها سنة 2006 قدرت بـ130113.3 مليون دج وأقصها سنة 2015 قدرت بـ376998.3 مليون دج، وبعدها جاءت كل من أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية حيث أخذت قيم مختلفة وبقيم متقاربة، ثم تأتي الدول العربية بنسب قليلة مقارنة مع بقية المناطق الجغرافيا الأخرى رغم أنها أخذت وتيرة متزايدة خلال هذه الفترة إذ انتقلت من 30933.7 سنة 2005 إلى 210229.0 مليون دج سنة 2016 وهذا التحسن سجل بعد انضمام الجزائر لمنطقة التجارة الحرة الكبرى العربية خلال سنة 2009، أما بقية المناطق الجغرافيا مثل: أفريقيا، الدول المغربية، بقية

دول العالم، فمساهمتها جدا ضئيلة ويعود هذا لعدة عوامل لعلى أبرزها البعد الجغرافي، أو لعدم توفرها على أبرز المنتجات التي تستوردها الجزائر، أو حتى لوجود اختلافات سياسية بين الجزائر وبعض هذه الدول.

من خلال ما سبق يتضح أن دول الاتحاد الأوروبي هي المنطقة الأبرز للواردات الجزائرية بنسبة تقدر بـ .%47.47

❖ **العشر ممونون الأوائل للجزائر:**

جدول رقم(17): العشرة ممونون الأوائل للجزائر خلال الفترة 2005-2012

%	2012	%	2011	%	2010	%	2009	%	2008	%	2007	%	2006	%	2005
12.8	فرنسا	15.1	فرنسا	15.2	فرنسا	15.7	فرنسا	16.4	فرنسا	16.7	فرنسا	20.3	فرنسا	2.2	فرنسا
11.8	الصين	10	الصين	11	الصين	12.1	الصين	10.9	إيطاليا	8.7	إيطاليا	8.8	إيطاليا	7.5	إيطاليا
10.3	إيطاليا	9.9	إيطاليا	10	إيطاليا	9.4	إيطاليا	10.3	الصين	8.6	الصين	8	الصين	6.6	الو.م.أ
8.6	إسبانيا	7.3	إسبانيا	6.5	إسبانيا	7.6	إسبانيا	7.4	إسبانيا	7.7	الو.م.أ	6.9	ألمانيا	6.5	الصين
5.2	ألمانيا	5.4	ألمانيا	5.8	ألمانيا	7	ألمانيا	6.1	ألمانيا	6.5	ألمانيا	6.6	الو.م.أ	6.3	ألمانيا
3.6	الأرجنتين	4.6	الو.م.أ	5.2	الو.م.أ	5.1	الو.م.أ	5.6	الو.م.أ	5.7	إسبانيا	4.8	إسبانيا	4.8	إسبانيا
3.6	تركيا	3.8	الأرجنتين	4.9	كوريا	4.4	كوريا	3.6	اليابان	3.9	اليابان	3.1	تركيا	3.8	اليابان
3.4	الو.م.أ	3.7	البرازيل	3.7	تركيا	3	تركيا	3.4	تركيا	3.3	الأرجنتين	3.3	اليابان	3	تركيا
2.7	البرازيل	3.4	كوريا	3.7	اليابان	2.8	اليابان	3.2	الأرجنتين	3.3	تركيا	2.9	الأرجنتين	2.9	الأرجنتين
2.8	كوريا	3	تركيا	3	الأرجنتين	2.2	الأرجنتين	2.5	كندا	2.9	كوريا	2.5	بلجيكا	3.7	أوكرانيا

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- Office national des statistiques, Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2003-2013, Alger, Novembre 2014, P:82.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أنه خلال الفترة 2005-2008 احتلت فرنسا المرتبة الأولى في قائمة أبرز الممونين للجزائر حيث انتقلت من 2.2% سنة 2005 إلى 20.3% سنة 2006 وهي أكبر نسبة سجلت خلال هذه الفترة تلتها إيطاليا بالنسب 7.5، 8.8، 8.7 على التوالي يعود هذا أساسا لمجموعة الأفضليات التجارية بين الجزائر والدول الأوروبية والتي تندرج ضمن بنود اتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية، ثم تأتي الصين بالنسب 6.6، 8، 8.6 على التوالي، وخلال الفترة 2009-2012 حافظت فرنسا على تصدر قائمة أبرز الممونين للجزائر إلا أنها سجلت انخفاضا وصل إلى 15.7% سنة 2009 واستمرت في الانخفاض إلى أن وصلت ل . 12.8% واستطاعت الصين خلال هذه الفترة احتلال المرتبة الثانية بنسبة قدرت بـ 12.1% لتسبق غي ذالك إيطاليا التي شهدت تراجعا للمرتبة الثالثة، ثم جاءت بقية الدول بمراتب مختلفة على غرار: الو.م.أ، إسبانيا، تركيا، اليابان، ألمانيا، الأرجنتين، كوريا.

ومن الملاحظ أن أبرز ممونين الجزائر هي من دول الاتحاد الأوروبي إلا انه من الملاحظ أن هناك رغبة للصين في احتلالها المرتبة الأولى في قائمة المتعاملين الاقتصاديين للجزائر، أما عن الفترة 2013-2016 فهذا ما سنتطرق له في الجدول التالي:

جدول رقم(18): العشر ممونون الأوائل للجزائر خلال الفترة 2013-2016

2013	%	2014	%	2015	%	2016	%
الصين	12.4	الصين	14.1	الصين	15.9	الصين	17.9
فرنسا	11.4	فرنسا	10.8	فرنسا	10.5	فرنسا	10.1
إيطاليا	10.3	إيطاليا	8.6	إيطاليا	9.4	إيطاليا	9.9
إسبانيا	9.3	إسبانيا	8.6	إسبانيا	7.6	إسبانيا	7.6
ألمانيا	5.2	ألمانيا	6.5	ألمانيا	6.6	ألمانيا	6.4
الو.م.أ	4.3	الو.م.أ	4.9	الو.م.أ	5.3	الو.م.أ	1.9
تركيا	3.8	تركيا	3.6	تركيا	3.9	تركيا	4.1
الأرجنتين	3.2	الأرجنتين	3.3	الأرجنتين	2.5	الأرجنتين	2.8
البرازيل	2.4	كوريا	2.8	كوريا	2.3	البرازيل	2.6
الهند	2.4	بريطانيا	2.5	البرازيل	2.2	كوريا	2.3

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- Office national des statistiques, Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2011 A 2016, Alger, Novembre 2017, P:52.

من خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ اقتحام الصين للسوق الجزائرية في الفترة (20013-2016) لتتصدر بذالك عن بقية الدول بما فيها دول الاتحاد الأوروبي حيث تدرجت في النسب من 12.4 سنة 2013 إلى 17.9% سنة 2016 وتليها بعد ذالك كل من فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، ألمانيا، على التوالي فرغم أن نسبة واردات هذه الدول لم تتناقص إلا أن الارتفاع الملحوظ لنسبة الواردات الصينية كانت بشكل أكبر، ثم تأتي بقية الدول بمراتب مختلفة مثل: الو.م.أ، الأرجنتين، كوريا، وغيرها من الدول.

المبحث الثاني: تطور المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005-2016

سنتطرق في هذا المبحث إلى تحليل كل من الصادرات الجزائرية اتجاه الاتحاد الأوروبي، والواردات الأوروبية للجزائر، وبالتالي الوصول إلى رصيد الميزان التجاري من هذه المنطقة خاصة بوجود اتفاقية شراكة بين الطرفين.

المطلب الأول: الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي للفترة 2005-2016

في هذا المطلب سنحلل قيم الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي

شكل رقم(08): هيكل الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005-2016

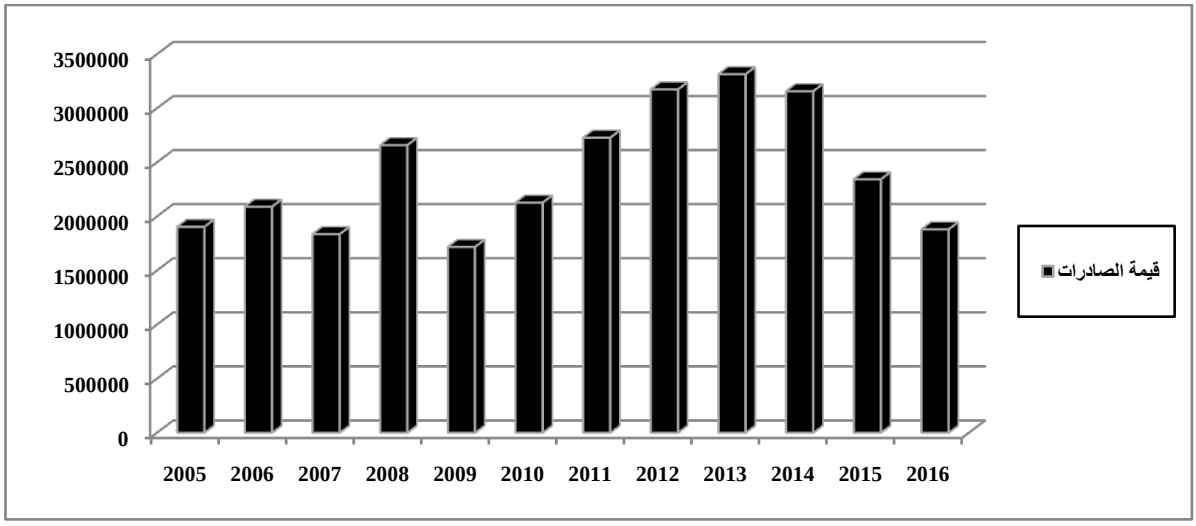

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- Office national des statistiques, Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2003-2013, Alger, Novembre 2014, P:90.
- Office national des statistiques, Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2011 A 2016, Alger, Novembre 2017, P:60.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن الصادرات الجزائرية للاتحاد الأوروبي عرفت تذبذبات طوال فترة الدراسة حيث كانت أدنى قيمة قد سجلت سنة 2009 قدرت فيها بـ 1717200.1 مليون دج، وأعلى قيمة كانت سنة 2013 وصلت فيها إلى 3315192.3 مليون دج، وما يمكن ملاحظته أن الانخفاضات التي سجلت جاءت في فترات عرفت فيها الأسواق انخفاضات في أسعار المحروقات وبالتالي تدهور قيمة الصادرات الجزائرية التي تتحكم فيها المحروقات مما يبين أن الصادرات الجزائرية للاتحاد الأوروبي هي الأخرى تسيطر عليها المحروقات كما هو الحال بالنسبة لصادراتها لبقية دول العالم (وهذا ما تطرقنا له سابقا).

وأكدت دراسات أعدتها الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية " ألجكس" أن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات لم تستفد من الاتفاق، وتشير الدراسة أن 75% من الصادرات خارج المحروقات هي في الحقيقة مشتقات نفطية على غرار مذيبات النفتا والأمونيا والأسمدة والميثانول وغيرها.

وأوضحت ذات الدراسة أن العائق الأخر أمام عدم تنويع الصادرات خارج المحروقات اتجاه دول الاتحاد الأوروبي هو عجز الاقتصاد الجزائري على استهلاك نظام حصص المنتجات الفلاحية المنصوص عليها في الاتفاق والتي يمكن تصديرها بإعفاء تام من الحقوق الجمركية والمتمثلة أساسا في المواد الفلاحية والغذائية، حيث سجل أن استهلاك الحصص الزراعية كان شبه منعدم منذ سنة 2005[1].

المطلب الثاني: الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005-2016

فيمايلي نحلل هيكل الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005-2016 من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم(09): هيكل الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي للفترة 2005-2016

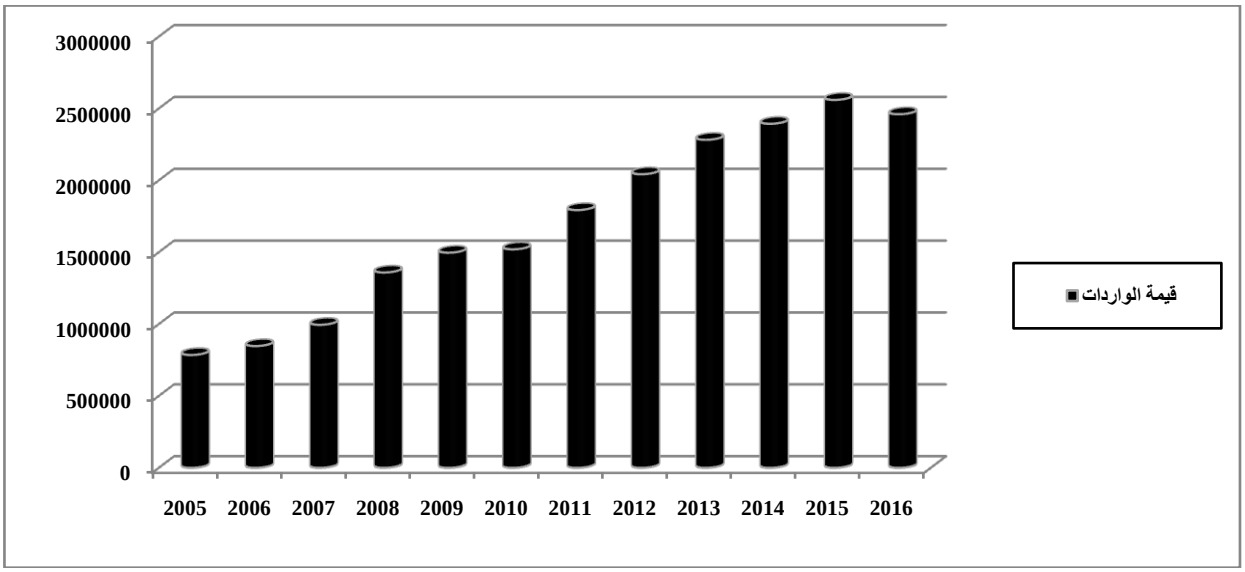

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- Office national des statistiques, Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2003-2013, Alger, Novembre 2014, P:14.
- Office national des statistiques, Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2011 A 2016, Alger, Novembre 2017, P:15.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي سجلت بوتيرة متزايدة خلال الفترة 2005-2015، ويبدو واضحا أثر دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ منذ سنة 2005 على حجم الواردات حيث بلغت قيمتها 847287,2 سنة 2006 مقارنتا بسنة 2005 الذي قدرت فيها بـ 785302,3 واستمر الارتفاع إلى غاية سنة 2015 حيث بلغت أكبر قيمة لها وصلت إلى 2559959,5 مليون دج، لتأتي سنة 2016 وتسجل تراجعا وان كان طفيفا قدرت فيه قيمتها بـ 2460200 مليون دج، ورغم هذا الانخفاض إلا أنه يبقى الاتحاد الأوروبي من أبرز الممونين للجزائر، فبحسب دراسة أعدتها وكالة الجكس فإن 52% من واردات الجزائر مصدرها الاتحاد الأوروبي.

[1] admin@aljazairalyoum.com

❖ **الواردات حسب مجموعة المنتجات:**

وهنا سنحلل هيكل الواردات السلعية للجزائر من الاتحاد الأوروبي من خلال تحليل معطيات الشكل الموالي:

شكل رقم(10): الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي حسب مجموعة المنتجات للفترة 2005-2016

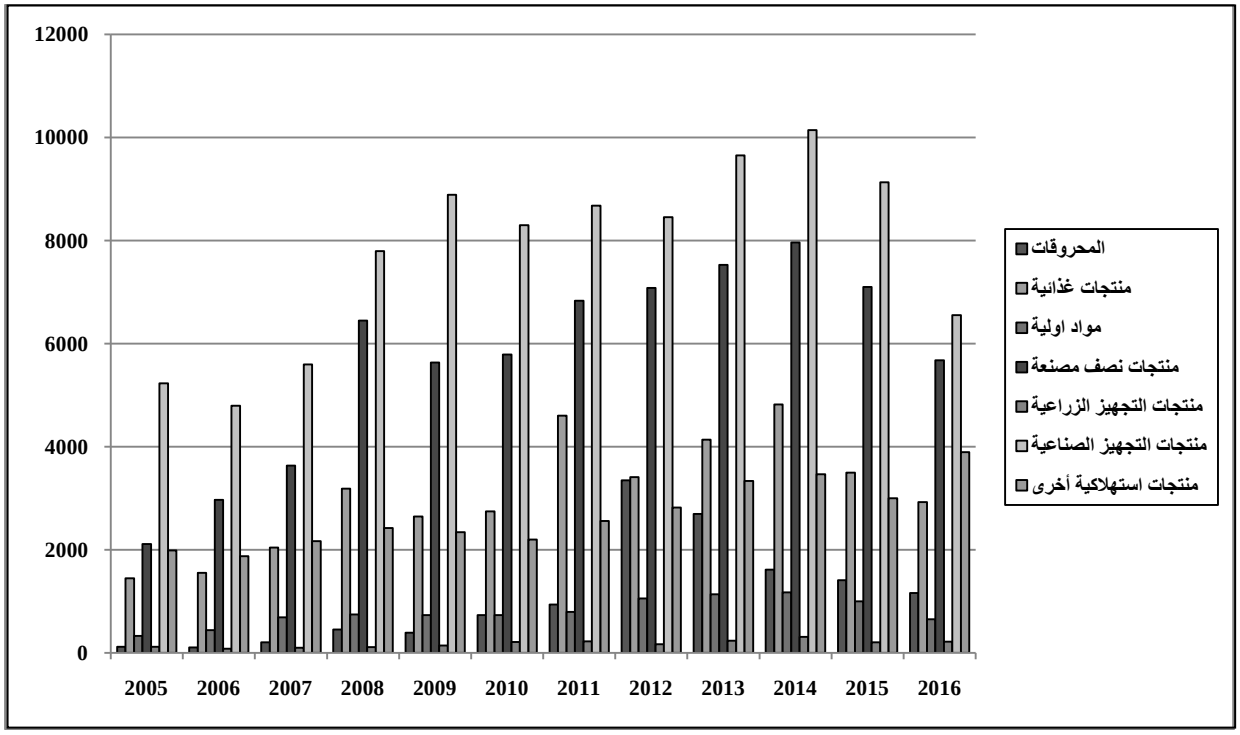

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على عدة مصادر:

- Office national des statistiques, Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2011 A 2016, Alger, Novembre 2017, P:53.
- إحصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات (CNIS) 2016.
- نقلا عن: قشرو فتيحة، **تقيم أثر التفكيك الجمركي في إطار اتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية على الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة 2005-2015**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة لونيسي علي البليدة02، العدد السادس، ص ص:83-84.

يبين الشكل أعلاه أن النسبة الأكبر من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي هي منتجات التجهيز الصناعية بنسب تراوحت ما بين 32% و56% من إجمالي الواردات خلال هذه الفترة، حيث انتقلت من قيمة 5228 مليون دولار سنة 2005 إلى قيمة 10145 مليون دولار سنة 2014 وانخفضت سنة 2015 إلى 9130 مليون دولار سنة 2015 واستمر هذا التراجع في قيمتها إلى سنة 2016 حيث قدرت قيمتها ب 6552.0 مليون دولار.

وتأتي حصة المواد نصف مصنعة في المرتبة الثانية من إجمالي الواردات إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة تراوحت ما بين 17% و30% حيث انتقلت الواردات من هذه المواد من 2111 مليون دولار سنة 2005 إلى 7963 مليون دولار سنة 2014، أما الفترة الموالية فقد سجلت انخفاضات متتالية إلى إن وصلت إلى 5675.6 مليون دولار سنة 2016.

واحتلت المنتجات الغذائية المرتبة الثالثة من إجمالي الواردات بنسبة تراوحت بين 13% و24% من إجمالي الواردات حيث انتقلت من 1447 مليون دولار سنة 2005 إلى 4820 مليون دولار سنة 2014 وهي أعلى قيمة سجلتها خلال هذه الفترة، أما بقية المنتجات فجاءت بنسب ضئيلة على غرار منتجات التجهيز الزراعية، المواد الأولية والمنتجات الاستهلاكية الأخرى.

من خلال ما سبق من الواضح عدم استفادة الجزائر من قوائم التفكيك الجمركية التي نصت عليها الاتفاقية بالنسبة لبعض المنتجات كالمنتجات الأولية التي كانت من بين المنتجات المدرجة في قائمة التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية.

المطلب الثالث: رصيد الميزان التجاري الجزائري مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005-2016

في هذا المطلب سنحلل رصيد الميزان التجاري الجزائري مع الاتحاد الأوروبي من خلال بيانات الشكل الموالي:

شكل رقم(11): الميزان التجاري الجزائري مع الاتحاد الأوروبي 2005-2016

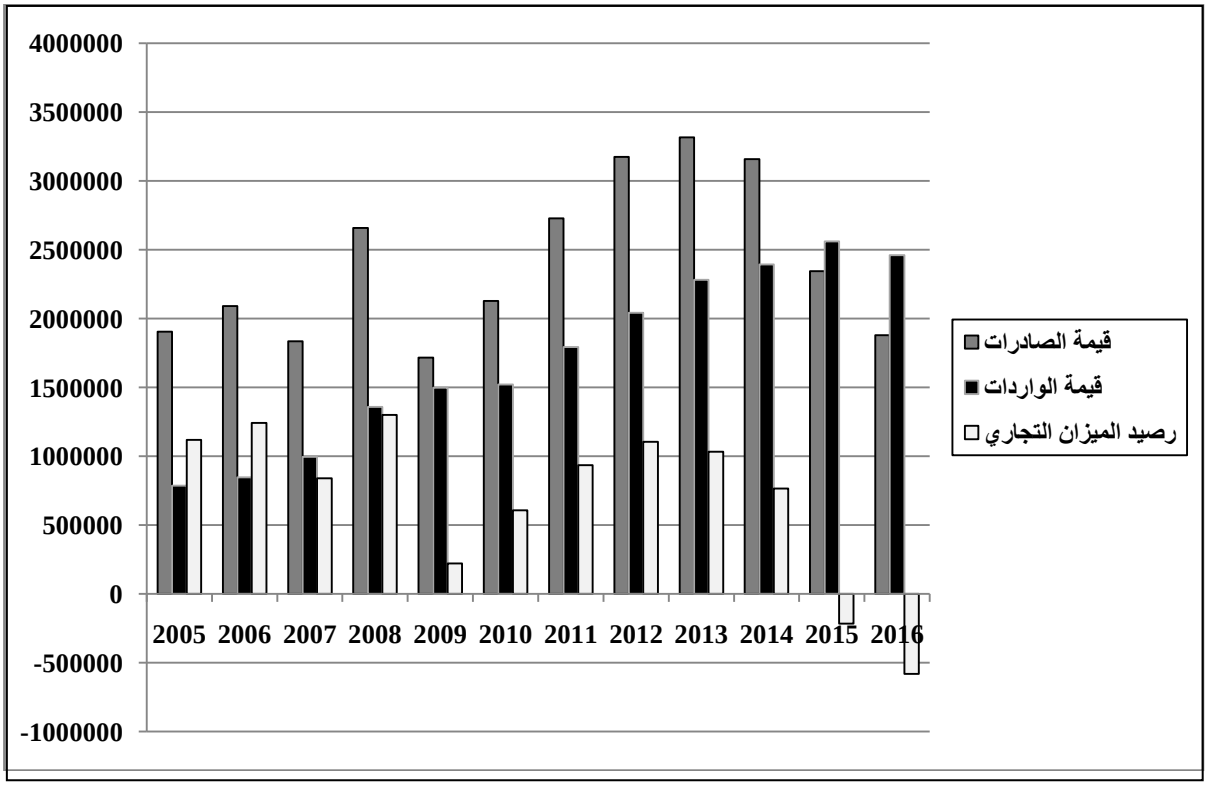

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على:

- Office national des statistiques, Evolition des echnges exteriers de marchandises de 2003-2013, Alger, Nouvember 2014, PP:159-160.
- Office national des statistiques, Evolition des echnges exteriers de marchandises de 2011 A 2016, Alger, Nouvember 2017, P:91.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري سجل فوائض بقيم متفاوتة طوال الفترة 2005-2014 وكانت أكبر قيمة سنة 2008 قدرت بحوالي 1299866.6 مليون دج ذالك لارتفاع قيمة الصادرات الجزائرية في هذه السنة، لتأتي سنة 2009 وتسجل انخفاض حاد لرصيد الميزان التجاري ذالك نتيجة انخفاض قيمة الصادرات الجزائرية بسبب أزمة الرهن العقاري التي خلفت انهيار في أسعار المحروقات حيث وصل رصيده إلى 220189.9 مليون دج، وجاءت سنة 2010 لتشهد تحسن من جديد في رصيد الميزان التجاري إذ بلغ 607172.4 مليون دج والتي استمر إلى غاية سنة 2012 حيث وصل إلى ما قيمته 1104349.4 مليون دج، وفي الفترة 2013-2014 عرف رصيد الميزان انخفاضات متتالية إلى أن جاءت سنة 2015 وسجلت عجزا في رصيد الميزان التجاري قدر بـ 216482.4 مليون دج، وتضاعف هذا العجز في السنة الموالية فوصل إلى 580408.0 مليون دج، ذالك نتيجة انخفاض قيمة الصادرات بسبب أزمة انهيار أسعار النفط التي شاهدته ا الأسواق العالمية وبالتالي انخفاض الطلب على المحروقات والتي تغطي نسبة كبيرة من إجمالي قيمة الصادرات الجزائرية.

من خلال ما سبق يتضح أن العلاقات التجارية الجزائرية الأوروبية لم تفيد الجزائر، حيث أنها لم تتمكن من ترقية صادراتها خارج قطاع المحروقات، إذ أنها بقية رهينة هذا القطاع كما كانت عليه قبل سنة 2005، بالإضافة إلى أن الواردات لم تستفد من قوائم التفكيك المنصوص عليها في بنود الاتفاقية.

المبحث الثالث: الإجراءات المرافقة لإنجاح اتفاقية الشراكة

المطلب الأول: الإجراءات المتعلقة بكبح الواردات

من بين أهم التدابير الحكومية الجزائرية لكبح نمو حجم الواردات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي، صدور مرسوم التنفيذي رقم 10-89 المؤرخ في 10 مارس 2010، والذي يحدد كيفيات متابعة الواردات المعفاة من الحقوق الجمركية في إطار اتفاقية التبادل الحر، حيث تكلفت وزارة التجارة بتطبيق هذا المرسوم من خلال مصالحها الخارجية المتمثلة في المديريات الجهوية للتجارة، وذالك بداية من 15 أفريل 2010 إذ أنه من خلال هذا المرسوم يتم إلزام كل مستورد قبل عملية الاستيراد، أن يقدم طلب إعفاء من الحقوق الجمركية، حسب نموذج محددا في هذا المرسوم، ويرفق طلب الإعفاء من الحقوق الجمركية إجباريا بالوثائق التالية:

- ✓ نسخة مصادق على مطابقتها للأصل من السجل التجاري.
- ✓ نسخة مصادق على مطابقتها لأصل التعريف الجبائي.
- ✓ نسخة مصادق على مطابقتها للأصل من القانون الأساسي للشركة.
- ✓ نسخة مصادق على مطابقتها لأصل شهادة إيداع الحسابات الاجتماعية لدى المركز الوطني للسجل التجاري.
- ✓ شهادة عدم إخضاع للضريبة مصفاة.
- ✓ نسخة مصادق على مطابقتها لأصل شهادة استيفاء إزاء الصندوق الوطني للعمال غير الأجراء يودع الطلب المستوفى للمعلومات اللازمة مرفقا بالوثائق سالفة الذكر، لدى المديرية الجهوية للتجارة المعنية لغرض التأشير عليه، ويسحب لدى نفس المديرية بعد الاطلاع عليه وتأشيره من طرف المديرية الجهوية للتجارة.
- ✓ طلب الإعفاء من الحقوق الجمركية يخص الملحق رقم (02) المتضمن المنتجات الصناعية الواردة في القائمة رقم (01) والتي استفادت من الإعفاء الكلي للرسوم الجمركية فور دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ، والبروتوكول رقم (02) المتضمن المنتجات الزراعية الخاضعة لنظام الحصص، وتم إضافة البروتوكول رقم (05) المتضمن منتجات الصيد البحري إلى قوائم الواردات الخاضعة للمتابعة، عن طريق إجبارية الحصول على طلب الإعفاء من الحقوق الجمركية.

ويتمثل الهدف الرئيسي من متابعة الواردات المعفاة من الرسوم الجمركية في حماية إنتاجها الوطني[1].

[1] قشرو فتيحة، **الإجراءات الحكومية الجزائرية في ظل اتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية كأداة لكبح الواردات ودفع الصادرات خارج المحروقات**، مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة بومرداس، ص.ص:214-215.

المطلب الثاني: الإجراءات المتعلقة بترقية الصادرات

أولا: الإجراءات المؤسساتية:

سعيا منها لتطوير التبادل الخارجي استحدثت الدولة إطار مؤسساتي جديد لترقية الصادرات خارج المحروقات، يعمل على توفير دعم والإسناد لقطاعات التصدير ويسهر على تطبيق سياسة الحكومة في مجال تنويع الصادرات، وتتمثل جملة المؤسسات المعنية لترقية الصادرات في:

- **الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات:** تأسست بتاريخ 3ديسمبر1995 تتمثل أهدافها في:
  - تغطية المخاطر الناتجة عن التصدير .
  - مساعدة وتشجيع المصدري لترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.
  - تأسيس بنك المعلومات في المجال الاقتصادي.
- **الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير** : أنشئت بموجب المرسوم 87-63 المؤرخ في 3 مارس 1987 يهدف إلى ترقية الصادرات من خلال إقامتها لمعرض والصالونات داخل وخارج الوطن.
- **الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة** : تأسست بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-93 المؤرخ في 3 مارس 1993 تتلخص مهامها في:
  - القيام بدراسة الوضعية الاقتصادية للبلاد وتقديم سبل معالجة الاختلالات وتنمية النشاط الاقتصادي وترقيته.
  - مساعدات المنتجات والخدمات الوطنية على المنافسة في الأسواق الخارجية.
  - إقامة علاقات التعاون والتبادل وإبرام اتفاقيات مع الهيئات الأجنبية المماثلة.
- **الوكالة الوطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات:** تم إنشاء الديوان الوطني لترقية التجارة طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 96-327 المؤرخ في 1 أكتوبر 1996، وفي سنة 2004 تم تحويل الديوان إلى وكالة طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 12 جوان 2004 تتجسد مهامها في:
  - المشاركة في وضع إستراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات.
  - تحليل ودراسة الأسواق العالمية وإعداد دراسات استشرافية شاملة وقطاعية حول الأسواق الخارجية.
  - وضع نظام رصد ومتابعة حول الأسواق الخارجية وتداعياتها على المبادلات التجارية للجزائر[1].

[1] هويدي عبد الجليل، مرجع سابق، ص ص:139-140.

ثانيا: الإجراءات التنظيمية:

1. **التسهيلات الجبائية:** يتم منح إعفاءات ضريبية لنشاطات التصدير، وذالك فيما يتعلق بالضريبة على النشاط المهني (tap)، الرسم على القيمة المضافة (TVA)، الضريبة على إرباح الشركات (IBS).
2. **التسهيلات الجمركية:** تتمثل أهم التسهيلات في:
   - الإعفاء من إيداع ضمانة في إطار نظام القبول المؤقت عند استيراد الرزم الفارغة لتغليف السلع الموجهة للتصدير أو السلع الموجهة قصد تحويلها لتصدير لاحق.
   - التخليص الجمركي عن بعد.
   - إصدار وصل العبور بالجمارك TPD وذالك بالنسبة للصادرات التي تتم عبر الطرق البرية.
   - إنشاء الرواق الأخضر الذي يسمح بالمصادقة على تصريح التصدير دون معاينة السلع.
   - التصريح المسبق وتقديم البيان قبل وصول البضائع.
3. **تسهيلات حكومية:** تؤكد الحكومة الجزائرية من خلال برنامج الدعم الذي تقدمه على سياستها التي تدعم الشركات المصدرة بإجراءات أخرى تدخل في إطار التجارة الخارجية، وتقوم هذه السياسة أساسا على التسهيلات التي من شأنها جعل إجراءات التصدير أكثر سلاسة، وتترجم هذه التسهيلات في حرية التصدير وتسهيلات على مستو الموانئ[1].

[1] قرين ربيع، عقون شراف، **إستراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية بين اتجاهات التفاؤل وعوامل الحذر**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس جوان 2017، ص.ص:449-451.

خلاصة الفصل:

من خلال تحليل رصيد الميزان التجاري الجزائري يتضح جليا أن تحقيق الفائض مرتبط ارتباطا وثيقا بقيمة الصادرات من المحروقات بالدرجة الأولى، حيث أن تسجيل أي انخفاض فيها ينعكس مباشرة على رصيد الميزان التجاري وبتالي فإن الصادرات الجزائرية بقية رهينة المحروقات وهو الأمر التي تستطيع الجزائر التحرر منه، فلقد سعت من خلال دخولها في اتفاقية شراكة مع مجموعة دول الاتحاد الأوروبي إلى رفع القيود التجارية بينها وبين الشريك الأوروبي، إلا أنه ورغم مرور أزيد من 12 على دخول الاتفاقية حيز التنفيذ لم تظهر أي نتائج فعلية فيما يخص تطور الصادرات الجزائرية اتجاه الاتحاد الأوروبي خارج قطاع المحروقات، أو التخفيضات الجمركية المسطرة على بعض السلع المستوردة، وفي هذا الصدد قامت الجزائر ببعض الإجراءات التي من شأنها كبح الواردات، وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

خاتمة

يفرض الواقع الاقتصادي الجديد على الدول التي تسعى للوصول إلى تنمية اقتصادية تواكب تطورات العولمة، الاندماج في المحيط العالمي ذالك من خلال ظاهرة التكامل الاقتصادي التي باتت تشغل حيزا كبيرا لدى أغلب الاقتصاديات قوية كانت أم ضعيفة ؛ والجزائر كغيرها من الاقتصاديات التي فرض عليها المناخ الاقتصادي في عصرنا هذا اللجوء إلى التكامل الاقتصادي، وكان إبرام عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إحدى أبرز الخطوات وأهمها بالنسبة للاقتصاد الجزائري لما له من تداعيات على مختلف النواحي خصوصا الاقتصادية، ف الجزائر تأمل أن يكون هذا الاتفاق قفزة نوعية في المسار التنموي بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

اختبار صحة الفرضيات:

من خلال ما سبق فإن:

- الفرضية الأولى ؛ **صحيحة** فدخول الجزائر لاتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي ضرورة أملتها عليها معطيات النظام العالمي الجديد.
- الفرضية الثانية ؛ **غير صحيحة** فالتجارة الخارجية بالنسبة للجزائر لم تشهد تغيرات ملحوظة بعد دخول الجزائر في اتفاقية الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي
- الفرضية الثالثة؛ **غير صحيحة** فالاقتصاد الجزائر مازال عاجزا عن ترقية صادراته خارج قطاع المحروقات رغم ما نصت عليه الاتفاقية من تسهيلات وتخفيضات جمركية بالنسبة لمجموعة معينة من المنتجات.

نتائج البحث:

ومن خلال دراستنا هذه والذي خصصناها للتعرف عن تأثير الشراكة الأوروجزائرية على إحدى أهم المؤشرات الاقتصادية وهو الميزان التجاري توصلنا إلى النتائج التالية:

1. بات التكامل الاقتصادي خيارا إجباريا للاقتصاديات ذات الإستراتيجية الاقتصادية الطموحة.
2. إن الشراكة الأورومتوسطية تشكل نقطة عبور حاسمة للاندماج في الاقتصاد العالمي، فهي تربط بين اقتصاديات نامية وقوة اقتصادية عالمية ذات تاريخ اقتصادي عريق وهي " الاتحاد الأوروبي ".
3. إن اتفاقية الشراكة الأورو– جزائرية جاءت لتجسد العلاقات الاقتصادية بين الطرفين بالصيغة المعاصرة (تكتل اقتصادي).
4. سعت اتفاقية الشراكة إلى خلق فضاء للتاجرة الحرة من خلال وضع مجموعة من الإجراءات الميسرة جاءت في شكل تخفيضات جمركية بغية الوصول إلى التفكيك الكلي مطلع 2017.
5. لم تقتصر اتفاقية الشراكة على الجانب الاقتصادي فقط بل تعددت المواضيع بين السياسية، الاجتماعية، وحتى الثقافية ذالك من أجل توثيق العلاقات بين الطرفين.
6. لم تتمكن الجزائر من تحقيق ابرز أهدافها وهي ترقية صادرتها خارج مجال المحروقات.
7. لم تستفد الجزائرية من قوائم التفكيك خاصة بالنسبة للواردات.

8. أبقى اتفاق الشراكة السوق الجزائرية مجالا لتصريف المنتجات الأوروبية من جهة ومصدر للطاقة والمواد الأولية من جهة أخرى، مما زاد من ضعف الاقتصاد الجزائري وجعله مرتبطا بهزات أسواق النفط العالمية.
9. تعكس النسبة المتدنية للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خللا في هيكل الصادرات السلعية الجزائرية، مما يبين عجز المؤسسات الوطنية عن دخول سوق الاتحاد الأوروبي.
10. لم يستطيع الاقتصاد الجزائري من التحرر من صفة الاقتصاد الريعي رغم المؤهلات التي يكتسبها للخروج من دائرة قطاع المحروقات.
11. الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لم تكن خيارا استراتيجيا بالنسبة للجزائر، فهي لم تضف شيئا سوى أنها كرست من تبعية الاقتصاد الجزائري للاتحاد الأوروبي.
12. وضعت الجزائر جملة من الإجراءات والإصلاحات التي مست مختلف القطاعات كحل لتفعيل اتفاقية الشراكة، إلا أن هذه السياسات لم تكن كافية لمواجهة تحديات التي تفرضها الشراكة مما دفع بالجزائر إلى طلب تمديد الفترة الانتقالية إلى غاية 2020.

التوصيات والمقترحات:

- إن دخول الجزائر لاتفاقية مع قوة اقتصادية بحجم الاتحاد الأوروبي ينبغي أن يكون بخطى حذرة.
- ضرورة الاهتمام بالقطاعات الأخرى على غرار قطاع الزراعة وقطاع الطاقة البديلة، ذالك لما تتوفر عليه الدولة من إمكانيات في هذه المجالات.
- العمل على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير الدعم المالي والتكنولوجي من أجل ترقية الواردات الصناعية.
- الاستفادة من الفترة الانتقالية المتبقية من خلال استغلال الامتيازات الجمركية المتاحة في هذه الفترة.
- دعم مشاريع البحث والتطوير من أجل الوصول إلى مستويات عالية في الإنتاجية، وبالتالي القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجي.

آفاق الدراسة:

في إطار دراستنا لموضع أثر الشراكة الأوروجزائرية على الميزان التجاري الجزائري، وجدنا أن هناك مواضيع أخرى تحتاج للدراسة، والذي نقترح هذه المواضيع لتكون محط دراسة واهتمام لأبحاث علمية:

- كيف ستكون انعكاسات الشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري ما بعد التعديل الجمركي 2012.
- ما هي الإجراءات التي يجب أن تتخذها الجزائر والكفيلة بجعل اثر الاتفاقية ايجابي لصالح الاقتصاد الجزائري.

هل بإمكان اتفاقية الشراكة أن ترفع من تنافسية المنتج الجزائري ذالك بعد حصول الجزائر على التكنولوجيا والتقنيات المتطورة من دول الاتحاد الأوروبي.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

1/ الكتب:

1. بكري كامل، **الاقتصاد الدولي الإجارة الخارجية والتمويل**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2001.
2. حشيش أحمد عادل، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2001-2002.
3. شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، ط1 وط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012 و2015.
4. العيساوي عبد الكريم جبار، **التمويل الدولي (مدخل حديث)**، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
5. محمد توفيق عبد المجيد، **العولمة والتكتلات الاقتصادية إشكالية للتناقض أم التضافر في القرن الحدي والعشرين**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2013.
6. محمود يونس وآخرون، **التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2010.
7. مصطفى عمر محمد، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية** ، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2014.
8. مطر موسى سعيد وآخرون، **التمويل الدولي**، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008،.
9. ناصف إيمان عطية، هشام محمد عمار، **الاقتصاد الدولي**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007.
10. نعمة سمير فخري، **العلاقات التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وإنعكاساتها على ميزان المدفوعات** ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
11. هيل عجمي جميل الجنابي، **التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

2/ الأطروحات:

12. أبحري سفيان، **الشراكة الأورو– مغاربية وأثارها على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في منطقة المغرب العربي** ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012-2013.
13. إبراهيم بوجلخة، **دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوروجزائرية (دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية)** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2012/2013.
14. أوشن ليلى، **الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون– فرع قانون دولي، كلية الحقوق– مدرسة الدكتوراه للعلوم القانونية والسياسية، جامعة تيزي وزو، 2010-2011.

15. بطاطش نذير، **التعاون الأوروبي– الأفريقي بين الشراكة والتبعية: الجزائر نموذجا** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون تخصص قانون التعاون الدولي، مدرسة الدكتوراه للقانون الأساسي والعلوم السياسية تيزي وزو، المركز الجامعي البويرة، 2009-2010.

16. بلورغي نادية، **تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورومتوسطية– دراسة حالة الجزائر–** ، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2014/2013.

17. بوزكري جمال، **الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، مدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة الأعمال، وهران، 2013/2012.

18. حملاوي سكينة، **واقع التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة في ظل الأزمات المالية الراهنة (دراسة حالة الشراكة الأورومتوسطية/دول المغرب العربي)** ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2012/2011.

19. حميدان محمد، **الشراكة الأورومتوسطية، اتفاق الشراكة الأوروبية مع منظمة التحرير الفلسطينية تطبيق على البعد الثنائي للشراكة** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الدراسات العليا، جامعة بير زيت، فلسطين، 2007.

20. سي علي أسماء، **انعكاسات اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية– أفاق ما بعد 2017**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص علوم اقتصادية، جامعة حسبة بن بوعلي الشلف، 2016-2017.

21. طبني مريم، **واقع ومستقبل التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية " 2002–2012 "**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2013-2014.

22. غقال إلياس، **تقييم الدور التمويلي للشراكة الأوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000–2014)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2016-2017.

23. قشيدة صوراية، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر– دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات–"فينالیب"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011-2012.

24. هويدي عبد الجليل، **إنعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2012-2013.

3/ المجلات:

25. بن سمينة عزيزة، **الشراكة الأوروجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة** ، مجلة الباحث، العدد09، 2011.
26. زعباط عبد الحميد، **الشراكة الأورومتوسطية أثرها على الاقتصاد الجزائري** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004، العدد01.
27. عبد الله ياسين، **تفعيل الشراكة الأورو جزائرية كإستراتيجية لتجسيد الانفتاح التجاري– مقاربة وصفية تحليلية** ، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، بشار، العدد1، مارس2017.
28. عديسة شهرة، **دراسة تحليلية للجوانب المالية في ظل اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية– الجزائرية** ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد19، جوان 2016.
29. علاوي محمد لحسن، بوروشة كريم، **تفعيل الشراكة الأورو– جزائرية كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي** ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد4، جوان 2016.
30. قرين ربيع، عقون شراف، **إستراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية بين اتجاهات التفاؤل وعوامل الحذر** ، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس جوان 2017.
31. قشرو فتيحة، **الإجراءات الحكومية الجزائرية في ظل اتفاقية الشراكة الأورو– جزائرية كأداة لكبح الواردات ودفع الصادرات خارج المحروقات**، مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة بومرداس.
32. قشرو فتيحة، **تقيم أثر التفكيك الجمركي في إطار اتفاقية الشراكة الأورو– جزائرية على الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة 2005–2015**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة لونيسي علي البليدة02، العدد السادس.

4/ الملتقيات والمقالات:

33. براق محمد، ميموني سمير، **الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة– دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية**، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 13-14 نوفمبر 2006.

34. شيخ هجيرة، **استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء التغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية** ، الملتقى الدولي التاسع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014.

35. مفتاح صالح، بن سمينة دلال، **اتفاق الشراكة الأورو– جزائرية: الدوافع، المحتوى، الأهداف** ، الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

Des Ouvrages :

36. Bank of Algeria, rapport, 2008.
37. Bank of Algerian, rapport, 2010.
38. Bank of Algerian, rapport, 2014.
39. Bank of Algerian, rapport, 2016.
40. Office national des statistiques, Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2003-2013, Alger, Novembre 2014.
41. Office national des statistiques, Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2011 A 2016, Alger, Novembre 2017.

Sites :

42. admin@aljazairalyoum.com.
43. http://www.andi.dz.